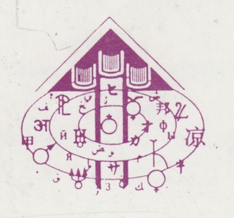
السلسلة الرابعة : البحث العلمي (5)



أ. د. عبد الجليل التميمي

أزمة البحث في العلوم الإنسانية في تونس والبلاد العربية

منشورات :

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات

زغوان تشرين الأول/ أكتوبر 1999

منشورات
مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلو مات
المدير المسؤول
الأستاذ المتميز عبد الجليل التميمي

من نشاط المؤسسة :

أنشئت هذه المؤسسة منذ عشر سنوات بمدينة زغوان من قبل د. عبد الجليل التميمي ، الاستاذ بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة تونس الاولى . ومن أهدافها :

- إنشاء بنوك معلومات تاريخية عثمانية وموريسكية وتوثيق ومعلومات وقاعدة بيانات للإرشادات البيليوغرافية بالموضوعات السالفة الذكر ؛

- إنشاء مكتبة متخصصة في هذه الإختصاصات الحيوية من المعرفة وقد افتتحت هذه المكتبة في مارس 1989 .

- القيام بالدراسات والبحوث والنشر في مجال الدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات والبحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية ؛ ونشر أعمال المؤتمرات التي تنظمها المؤسسة .

- إرساء تعاون علمي بين الباحثين العرب والاتراك والفرنسيين والإسبان وكل المتخصصين الدوليين الذين يشاركوننا هذه الإختصاصات.

- تضع مؤسسة التميمي على ذمة الباحثين أربعا وعشرين شقة لإقامتهم من أجل إجراء بحوثهم .

- تشرف المؤسسة على نشر ثلاث دوريات أكاديمية هي : **المجلة التاريخية المغاربية** التي بدأ صدورها منذ سنة 1974 وسصدرت اعدادها 93 - 96 خلال شهر ماي / آيار 1999 . **والمجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** ، والتي صدر منها العددان 19 و 20 في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1999 . **والمجلة العربية للأرشيف وللتوثيق والمعلومات** ، وحيث ستصدر الاعداد 5 و6 في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 1999.

كما نشرت المؤسسة تسعين (90) كتابا في كل تخصّصاتها وبعدة لغات ، التفضل بمراجعة قائمة منشوراتها ص 97-102.

نظمت المؤسسة أربعة وثلاثين مؤتمرا على المستويين العربي والدولي ، وتوفقت في جمع أهم المتخصصين العرب والدوليين حول الدراسات الموريسكية-الاندلسية وتاريخ الولايات العربية اثناء العهد العثماني والتوثيق والمعلومات والبحث العلمي، وهذا ما جعل من المؤسسة أول مخبر معرفي عربي-اسلامي في العلوم الإنسانية والإجتماعية .

أزمة البحث في العلوم الإنسانية
في تونس والبلاد العربية

السلسلة الرابعة : البحث العلمي (5)

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات

- تمّ تصفيف هذا الكتاب على الوحدة الإعلامية Apple Macintosh أبل ماكنتوش بمؤسسة التميمي.

أما السحب فكان بمطبعة بابيريس-نابل حيث تمّ سحب مائتي نسخة (200) مرقّمة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 1999 .

يطلب هذا الكتاب من العنوان التالي :

مؤسسة التميمي ، ص.ب 50 ، زغوان (1118) ، ج. التونسية

الهاتف من تونس : 446 676 02 / من الخارج : 446 676 2 216

من تونس : 110 680 02 / من الخارج : 110 680 2 216

الفاكس من تونس : 710 676 02 / من الخارج : 710 676 2 216

البريد الإلكتروني : Email : temimi.fond@gnet.tn

رقم الموقع على الانترنت : Internet : http://www.refer.org/fondationtemimi

ر.د.م.ك. 9973-719-90-5

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المؤسسة

التميمي ، عبد الجليل

أزمة البحث في العلوم الإنسانية في تونس والبلاد العربية / عبد الجليل التميمي. - زغوان : مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، أكتوبر / تشرين الأول 1999.

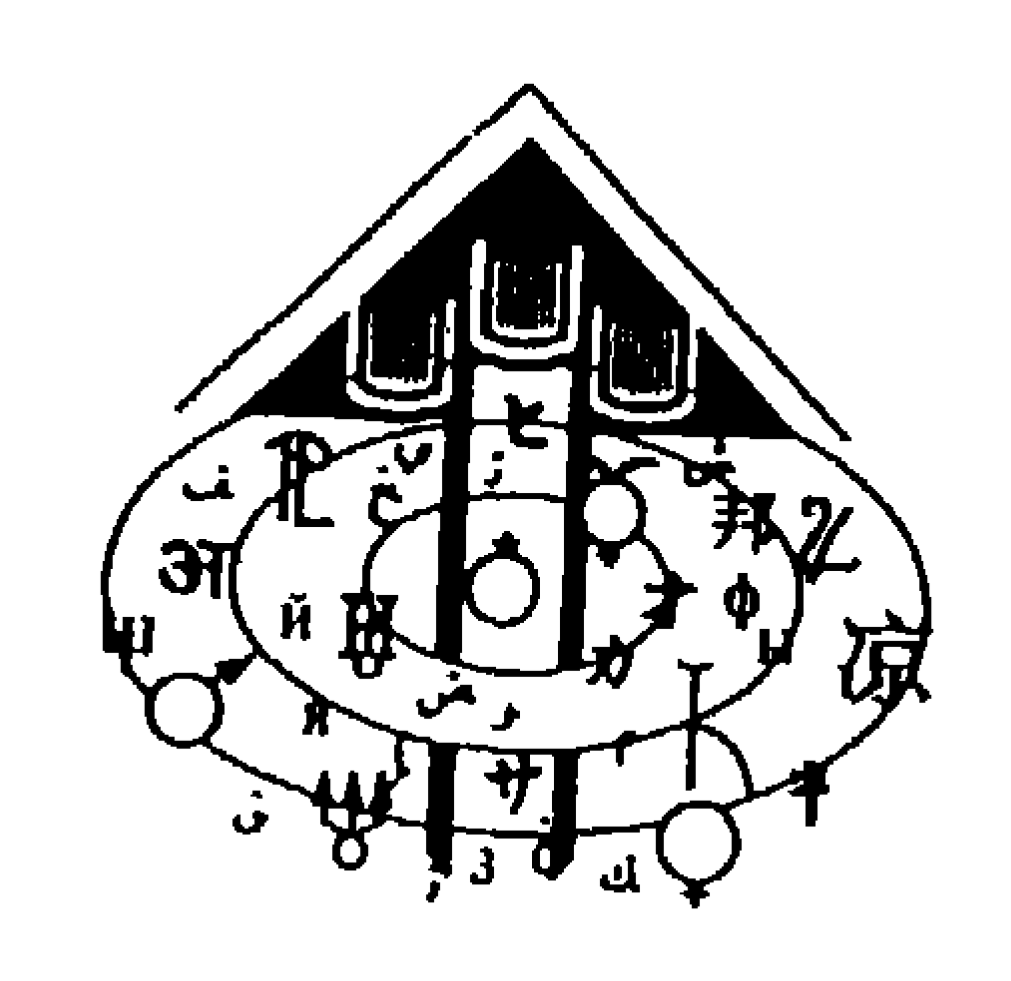
192 ص ؛ 24 سم. - (السلسلة الرابعة : البحث العلمي ؛ 5) .

ر.د.م.ك. 9973-719-90-5

1. البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية. 2. تونس والبلاد العربية.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

السلسلة الرابعة : البحث العلمي (5)



أ. د. عبد الجليل التميمي

أزمة البحث في العلوم الإنسانية في تونس والبلاد العربية

منشورات :
مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات
زغوان تشرين الأول/ أكتوبر 1999

كشاف الموضوعات

الصفحة

1 - القسم العربي

2 - القسم الفرنسي

خوصصة البحث العلمي في العلوم الإنسانية : الخيار الأمثل

لنؤكد هنا اليوم ومن جديد بأن المؤسسات البحثية الحكومية في العلوم الإنسانية والإجتماعية منذ الاستقلالات العربية ، قد أفلست ولم تضطلع بالدور الذي عهد اليها ، وإن جذور الازمة متعدّدة وهي راسخة في سلوكنا وعقلياتنا كما هي في النظم القيمية التي يدافع عنها هؤلاء المسؤولين الذين أضاعوا ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، جيلا كاملا من الباحثين ؛ وهذا دون أن نعرج هنا على المبالغ الضخمة التي صرفت بدون فائدة تذكر على تنمية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية في بلداننا .

ولدراسة أبعاد هذه الازمة ، ألا يجب المطالبة بدون تاخير بالقيام بتقويم فعاليات كل هذه المؤسسات البحثية الحكومية ودراسة انتاجية باحثيها من خلال دراسة نقدية للمنهجيات المتبعة. في هذا الإطار أخذت مؤسستنا المبادرة منذ ربيع سنة 1995 بعقد سلسلة من المؤتمرات العالمية حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية في البلاد العربية وتركيا.

وها أن خمس سنوات تمر اليوم على بداية هذا العمل المشترك مع عدد هام من الباحثين العرب والدوليين في إطار المؤتمرات الخمسة التي انعقدت تباعا في رحاب مؤسستنا ، وقد ارتسم لدينا مخطط اولي لحصيلة تلك المؤتمرات . وفي هذا المجال ، ننشر اليوم بحوثنا الخمسة والتي قدمت ضمن أعمال هذه السلسلة من المؤتمرات والتي تعكس وجهة نظرنا الخاصة ، بل أنها شهادة منا، عرضنا فيها تجربتنا وتحليلنا للاوضاع دون رتوش ولا تملق ولا تزلف ولا تضليل، وهذه البحوث هي حسب تاريخ نشرها:

- *البحث الاول* ويحمل عنوان : "من أجل خوصصة البحث العلمي في العلوم الإنسانية في تونس والبلاد العربية" ، وقد قدمنا فيه تجربة مؤسستنا الخاصة في ميداني البحث والنشر ، وهي تجربة جديرة بالتوقف والدراسة.

أما *البحث الثاني* فقد تعرضنا فيه الى مسالة غياب مشاريع بحثية عربية-عربية. وفقا لسبر للآراء أجريناه في الوسط الجامعي التونسي .

أما *البحث الثالث* فقد قمنا فيه بتقويم حصيلة التعاون العلمي الجامعي العربي-عربي منذ أربعين سنة أي منذ حصول بلداننا على استقلالاتها السياسية.

أما *البحث الرابع* فهو يحمل عنوان : " من المسؤول عن أزمة البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية في الوطن العربي ؟" ، وكإجابة مبتسرة عن هذا السؤال ، فإننا نذهب الى الإعتقاد أن هذه الازمة تعود الى ثلاثة أطراف هي : المقررون السياسيون والجامعيون الصامتون والأدمغة العربية المهاجرة.

أما *البحث الخامس* الموسوم : "آليات التسيير وحرية التعبير في الجامعة التونسية ، كلية الآداب والمعهد الاعلى للتوثيق نموذجا" ، فقد تعرضنا فيه الى تجربتنا الشخصية بالجامعة كأستاذ في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. بتونس ثم كأول مدير للمعهد الأعلى للتوثيق.

أما *البحث السادس* والأخير فهو بعنوان : " من أجل نظام جديد للشراكة العلمية الاورو-عربية"، حيث رسمنا فيه حصيلة هذه الشراكة ، مقترحين محاور جديدة كما وطرحنا للدراسة عدة اشكاليات من شأنها أن تدفع بالعلاقات العلمية بين ضفتي البحر الابيض المتوسط قدما الى الامام.

إن البحث العلمي في البلاد العربية ما فتيء يحتل مكانة دنيا ، إذ لا تخصص لفائدته ، إلا نسبة تقل عن 1٪ فقط من الميزانيات العمومية ، وهي نسبة لا تساوي ميزانية بعض الجمعيات الرياضية في الدول العربية الفقيرة أو ما يصرف على تظاهرة رياضية كبرى في احدى البلدان العربية أيضا. وهو ما يشكل أحد المؤشرات على الأزمة الحادة التي يمر بها البحث العلمي عموما وفي العلوم الإنسانية والإجتماعية بخاصة في تونس والبلاد العربية .

وفي المقابل وبالموازاة مع تقدم العلوم التقنية والتطبيقية ، فإن العلوم الإنسانية والإجتماعية تحتل في الولايات المتحدة ثم في أوربا مؤخرا منذ فترة قريبة مكانة مميزة ضمن الإستراتيجيات المستقبلية ، ولعل ما يدلّ على ذلك ازدهار وتطور المراكز البحثية الخاصة والتي تهتم بعلوم الإنسان والمجتمع ، ويتم ذلك بفضل الإقبال وزيادة الطلب على تحليلاتها ونتائج بحوثها من قبل المقررين السياسيين والإقتصاديين وحتى العسكريين . ومن هذا المنطلق ، فإننا نرفع أصواتنا مطالبين السلطات السياسية بتونس والبلدان العربية المعنية

بالحاجة الملحة الى تقنين بعث المراكز والمؤسسات البحثية الخاصة ، التي بإمكانها وحدها الوصول الى نتائج قاطعة وجديرة بالثقة. ذلك أن العولمة الرهيبة بالنسبة للبعض والسعيدة بالنسبة للبعض الآخر ، تستشري يوما بعد آخر ، وهي حتما سوف تجرفنا بدون جدال وتعيد احتواتنا الحضاري والسياسي والإقتصادي بوسائل أخرى أكثر ذكاء هذه المرة وأكثر خطرا على مستقبلنا ، اذا لم نول هذا الملف ما يستحقه من جدية. إن غياب القوانين المنظمة لإنشاء المراكز والمؤسسات الخاصة ، سيكون عبءا ثقيلا على المجتمع المدني وخاصة على المسؤولين السياسيين الذين رغم إلحاحنا ورسائلنا والتماساتنا العديدة ، مازالوا يرفضون الإنصات الينا أو حتى إثارة هذا الملف ، وإنني لأدعوهم من خلال هذا الكتاب الى الاستماع الى شهادتنا والتي عبرنا عنها بكل إيمان وإخلاص وشفافية. فإن وجد هذا النداء آذانا صاغية ، فهذا ما يثلج صدورنا ، أما عكس ذلك فلن يدفعنا أبدا الى الإحباط ، إذ سنواصل كفاحنا الفكري من أجل الدفاع عن مبدإ انشاء مراكز ومؤسسات بحثية خاصة وهي التي بإمكانها وحدها المساهمة واقعا وحقيقة في تقدم المعرفة في بلداننا وعلى المستوى الدولي. ولا شك أن في انجازات مؤسستنا نموذجا رغم أنها لم تتلق الدعم المالي من أي من الوزارات التونسية الثلاث المعنية بهذا الملف ، أفلا يكون ذلك مدعاة للتفكير العميق ؟

إن الامر الصادر أخيرا في الرائد الرسمي التونسي تحت عدد 469-99 والمؤرخ يوم غرة مارس 1999 ، يمكن أن يعتبر منعرجا ومنطلقا لتغيير جذري في التعامل مع ملف البحث العلمي الخاص والذي يبقى بكل تاكيد ، البديل الامثل والصالح للمستقبل. فلنعمل معا من أجل إنشاء المؤسسات البحثية الخاصة عبر إضفاء الصبغة القانونية عليها وإصدار القوانين الاساسية لوجودها ، وتلك هي الرسالة الملقاة علينا جميعا باحثين ومفكرين ومسؤولين سياسيين في تونس وفي البلاد العربية.

زغوان في 20 / 09/ 1999 أ. د. عبد الجليل التميمي

هل من استراتيجية جديدة لدور البحث العلمي في التنمية بتونس والبلاد العربية ؟

منذ عدة سنوات ، وجهنا أكثر من رسالة ونداء من خلال منابرنا وفعاليات مؤتمراتنا العديدة ، للإهتمام بالبحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية وايلاء ذلك كبير عنايتنا من خلال تبني استراتيجية وتخطيط محكم وجديد لتفعيل حركية البحث العلمي . غير أن جميع نداءاتنا ولقاءاتنا العديدة مع عدد من المسؤولين المشرفين الإداريين على قطاع البحث العلمي بتونس، لم تلق أدنى اهتمام منهم ، وهذا على الرغم من احداث كتابة دولة خاصة بذلك في عدد من البلدان العربية. ومن هذا المنطلق شرعنا منذ السنة الماضية في تنظيم سلسلة جديدة من المؤتمرات العلمية التي تعالج مختلف الإشكاليات المتعلقة بالبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية . وقد لقي المؤتمر الاول عن :

دور مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي وتركيا

صدى واسعا جدا في أوساط الباحثين العرب والدوليين، حيث قدم لاول مرة، من خلال البحوث المعروضة ، تحليلا أمينا ومستفيضا وموضوعيا للاشكاليات والعوائق التي حجمت مردودية البحث العلمي منذ استقلال البلاد العربية السياسي أي منذ أربعين سنة الآن. ان مجمل الدراسات وما وفرته من تحاليل واحصائيات ومقاربات ، ترجمت على مدى التعطش الى طرح ومناقشة جدية لهذا الموضوع بكل تجرّد وأمانة ، خاصة وأنه حاول الجمع بين عوالم ثلاثة تبدو متباعدة حضاريا ولكنها متجاورة جغرافيا وممتدة تاريخيا الا وهي : *الوطن العربي وتركيا وأوربا*. أما المؤتمر الثاني حول : *المنهجية الغربية لدراسة الوطن العربي وتركيا*، فقد اكتسى أهمية استثنائية، بحكم معالجته ونفاذه الى لب القضية وطرح الاشكاليات الحقيقية المتعلقة بالمنهجية الغربية ، اعتمادا على مقاربات علمية مختلفة ومتداخلة لعدد كبير من الاختصاصات في العلوم الإنسانية والإجتماعية تتمّ لاول مرّة الا وهي: التاريخ ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الانثروبولوجيا ، الاداب ، علم الآثار ، الإقتصاد ، علم المعلومات والتوثيق ، علم الموسيقى إلخ ... وهذا ما عزز لدى كل المؤتمرين ضرورة

التواصل بينهم والإيمان بان المنهجية التي توصف بالعلمية ، هي تلك التي اصطبغت بصفة الكونية من حيث مساهمة الجميع فيها، كل من موقعه تنظيرا وتحليلا دون استثناء أو تمييز أو استعلاء أو غرور كاذب.

كذلك عديدة هي اللقاءات والندوات التي تنظم هنا أو هناك حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية في الوطن العربي وتركيا منذ ثلاثة عقود ؛ وعديدة هي الاخرى تلك الكتب والاعمال والتقارير غيرالامينة والمضللة والتي امتلات بها مخازن المكتبات الجامعية ومكاتب المديرين وعلى الخصوص رفوف الوزراء والمسؤولين القائمين على مصيرية البحث العلمي ، ولكن دون أي جدوى أو فعالية أو تخطيط مستقبلي فاعل وناجع . لقد صرفت الملايين في تنظيم وإعادة التنظيم للقاءات وندوات شعاراتية ذات الخطط الواهية مع تسخير عشرات الموظفين الإداريين لها ، ولكن دون وضع استراتيجية فاعلة أو تحديد للأولويات البحثية التي تخدم أغراض التنمية ؛ غير أنها قليلة هي تلك الندوات أو المؤتمرات التي أوصلت نتائج اعمالها الى المستفيدين الأساسيين والمهتمين بالبحث العلمي ، وهذا ما يفسر عدم وجود دراسات مرجعية في هذا الموضوع الدقيق عبر الوطن العربي برمته منذ أربعين سنة اليوم.

واليوم نقدم الى جمهور الباحثين حصيلة أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي حول : *المنهجية الغربية لدراسة الوطن العربي وتركيا*، بعد أقل من ستة أشهر من عقده، وهو وقت قياسي على الساحتين العلميتين العربية والدولية وتعجز عن تحقيقه مئات المنظمات الإقليمية والدولية ذات الإمكانيات المادية الخيالية . ثم أننا لم نكتف بنشر الأبحاث المقدمة، وإنما ننشر كذلك المداولات التي تمت في المؤتمر بحذافيرها ، وهو ما أضفي على هذه الأعمال طابعا حيويا وحركيا ، يتفاعل معه جمهور القراء العريض . وهذا ما لم تقم به عشرات الوزارات والجامعات ومراكز البحوث التي لم يتبلور لديها حتى اليوم ، ثقل وأهمية ودقة هذا الموضوع الحيوي لمستقبل بلادنا والوطن العربي . وقد حرصنا من جهتنا منذ عقدين على نشر كل أعمال المؤتمرات التي ننظمها رغم كثافتها وانتظامها وتعدد مواضيعها ، كما وسعينا الى منح هذه الاعمال صفتها العلمية والمرجعية الثابتة. لقد دلّلنا أكثر من مرة على أن البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية يشكل حجر الاساس في عمليات التنمية الوطنية ، وانه بدون استراتيجية جديدة وأطر شابة ومتدربة ومؤمنة بديناميكية

البحث العلمي ، لا أمل في الخروج من الوضعية-المأزق الحالية واللف والدوران في حلقة مفرغة أوصلنا إليها الإداريون البيروقراطيون الذين ملأوا الدنيا وشغلوا الناس ، وأثبتوا عدم كفاءاتهم التخطيطية لكل ما يتعلق بمستقبل البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، وانه على الرغم من مساعينا المخلصة والدؤوبة والهادفة دوما الى تقريب الواقع البحثي الى المخططين والساهرين على حظوظ البحث العلمي ، فإنني اذهب الى الاعتقاد أنه لا مستقبل للوطن العربي في ظل الظروف الإدارية الراهنة والعقلية المتحجرة والرافضة لكل حوار ونقاش والتي تبنت سياسة الهروب من مجابهة الحقائق .

ان دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وسنغفورة وماليزيا وعلى الخصوص تايوان والتي التحقت بركب الشعوب المتقدمة خلال الخمس عشرة سنة الماضية فقط ، قد تمّ لها ذلك بفضل ايلائها الاهمية الإستثنائية لحركية البحث العلمي وهذا وفقا لتخطيط ذكي وفهم سريع ودقيق للمتغيرات الكونية وسبر لخصوصياتها ثم توظيف ذلك في مسيرتها التنموية . أما الوطن العربي ، فمنذ أربعين سنة من استقلالنا السياسي ، لم تسجل ولا دولة عربية واحدة تقدما تنمويا حقيقيا لبناء الحصانة الإقتصادية والمعرفية والسياسية ، بل ولا نعثر في المنظومة التنموية الدولية على اسم بلد عربي واحد قاد مسيرة تنموية شاملة ليضرب به المثل على الصعيد الدولي.

وعليه فإننا ننادي بتبني فلسفة جديدة للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية قوامها جامعيون باحثون مخلصون ومؤمنون وعاملون من خلال مسارهم الجامعي وانتاجهم المعرفي المتواصل ومواكبتهم للمتغيرات البحثية الدولية . ذلك أن 99 في المائة من الجامعيين في البلاد العربية يعتبرون من القوى الضائعة والمهملة والمهمشة تماما ، ويأملون المساهمة في هذه المسيرة من خلال تفانيهم واخلاصهم في أبحاثهم انجازا وعملا وتواصلا ، اذ لا مستقبل لبلادنا والوطن العربي اذا لم يتمكن الجامعيون الاكفاء والعاملون الصامتون من أداء دورهم الرئيسي والطلائعي المنتظر في عملية التنمية الحقيقية . كما أننا ننادي بإقامة الحوار مع المسؤولين حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية ويدنا دوما ممدودة للتعاون الصادق والهادف .

إن نشر أعمال المؤتمر العالمي الثاني حول البحث العلمي وما تضمنه من

بحوث أصيلة ومناقشات حرة وأفكار ونظريات واقتراحات جديدة ، سوف يشكل سفرا مرجعيا فريدا في المنظومة البحثية العربية والتركية والدولية ، شأنها في ذلك شأن السفر الاول الذي ضمّ أعمال المؤتمر العالمي الاول والذي حظي باهتمام متميز من لدى المتخصّصين .

زغوان 30 اكتوبر 1996

من اجل خوصصة البحث العلمي في العلوم الإنسانية
في تونس والبلاد العربية
مؤسسة التميمي نموذجا (*)

أود بادئ الأمر أن أستعرض عددا من المسائل الجوهرية حول مسيرة البحث العلمي في العلوم الإنسانية في تونس والبلاد العربية ، باعتبار ان البحث العلمي أصبح محورا للتنافس والصراع واستثمارا بعيد المدى، وهو محل عناية بالغة ودقيقة من طرف الدول المتقدمة، اذ لا تنمية حقيقية بدون التركيز على تطوير هياكل ومؤسسات البحث العلمي في العلوم الإنسانية . وقبل كل شيء أحب أن اعبر كجامعي عن مدى الإرتياح الذي أصبح يتمتع به البحث العلمي في بلادنا ذلك أن رئيس الدولة ووزير التعليم العالي مؤخرا ، قضيا بقبول مبدإ الخوصصة المدروسة والمسؤولة، ذات الطابع الوطني والإشعاع الحضاري . فلا أقل اليوم من أن نشد على هؤلاء المسؤولين ونمنحهم ثقتنا ونساعدهم على تجاوز ما تراكم من سلبيات ، حالت دون الإقلاع الحقيقي للبحث العلمي في بلادنا والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا : منذ استقلال بلادنا، توجهت حركة البحث العلمي الى النزعة الفردية، دون البحوث المشتركة، وهذا ما افقدنا النظرة الشمولية وتوظيف الخبرات المختلفة لمعالجة مختلف القضايا. ناهيكم أن مخابر المعرفة اليوم في الولايات المتحدة، هي اساسا مخابر جماعية، وتشمل عددا من الإختصاصات المختلفة. ومن هذا المنطلق فإن نوعية استنتاجاتهم تختلف عن نتائج بحوثنا الفردية. ونخشى خلال العشرين سنة المقبلة، ان يفلت منا زمام السيطرة على مصيرية المجتمع برمته، ونكون تابعين للمخابر الغربية والأمريكية التي تستثمر الآن اضعاف ما نستثمره نحن، وهذا من خلال انشائها العديد من المراكز البحثية وانتداب المتخصصين في شتى العلوم الإنسانية، وهو امر ذو أهمية بالغة جدا في تحديد الأولويات والتوجهات الكبرى للبحث العلمي مستقبلا. وعليه فإن تعدد الوحدات البحثية وانضمام المتخصصين، كل من موقعه، لمعالجة القضايا، هي احد المستلزمات التي تحتمها طبيعة التحرك المعرفي تجاه مجتمعاتنا.

ثانيا : اننا نلاحظ في الماضي غياب سياسة بحثية على المدى البعيد. على ان المواكب

(*) قدمت صيغة هذا البحث الى الأستاذ احمد فريعة ، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بطلب منه ، في اكتوبر 1994، وقدم في المؤتمر الأول للبحث العلمي حول : "دور مؤسسات البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في البلاد العربية وتركيا" المنعقد فيما بين 27-29 مارس 1995.

لمضامين ومواقف المسؤولين تجاه البحث العلمي يلمس عدم الشفافية والوضوح وخصوصا الإرتجال وعدم تبني التخطيط لسياسة هادفة محددة ومؤطرة. وقد تعددت مظاهر التناقض في اتخاذ القرارات التي أدت الى تبني الحلول الجزئية الظرفية وعدم الإستقرار التنظيمي، وهذا ما ادى الى التغيير المتلاحق في مواقعها، ونتج عنه العجز عن تحقيق الأهداف الا في نطاق ضيق جدا.

ثالثا : هناك عدد من العوائق اثرت سلبا على حركة البحث العلمي وتتمثل في النظام الإداري المعقد والبيروقراطية القاتلة بمفهومها السلبي ثم اختيار المسؤولين على رأس المؤسسات، اختيارا لا يخضع في كثير من الأحيان للكفاءة وخاصة الشابة منها والوطنية والعلمية والإدارية بل للولاء الشخصي الإعتباطي. وفي ذلك مضيعة وخسارة فادحة لبلادنا وهدر لإمكانياتها المتواضعة. وبالإضافة الى ذلك عدم مواكبة التحرك المعرفي على الصعيد الدولي، وبالتالي عدم اطلاع الباحثين واداراتهم لما جرى ويجري على الساحة العالمية، وهذا ما ألحق اكبر الضرر بمؤسساتنا ومعاهدنا البحثية وعدم مساهمتنا في حركية الأخذ والعطاء العلميين.

رابعا : مسألة أخرى لا تقل اهمية وتتمثل في قضايا النشر الأكاديمي للبحوث بعدة لغات ، نشرا سليما ووفقا للمنهجية. وهو الموضوع الذي لم يحظ بالعناية والإهتمام . ففي حين تصدر مئات الدراسات والتآليف المرجعية عن مجتمعاتنا في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية ، نرى تضاؤل مساهماتنا الفاعلة في هذا المجال، وهو امر مدعاة للتفكير لمعالجته بطريقة جذرية. ان تغيير هذه الوضعية يتطلب على مستوى المؤسسات البحثية الحكومية تبني مخطط طويل المدى تحدد بموجبه الأولويات البحثية ويعمل على توفير كل المستلزمات لإنجاحه : من الإستقلال الأكاديمي والحرية العلمية والضمانات الأمنية الكافية وتخفيف القنوات الإدارية ثم إدراج برنامج بحث لكلّ مؤسسة جامعية ، ضمن نشاطاتها مع تخصيص المتطلّبات المالية والمادية لذلك، ثم احداث حوافز مثل الجوائز الوطنيّة للبحوث في العلوم الإنسانية، والعمل على احكام ربط البحوث بحاجيات الإدارة ومتطلبات التنمية في البلاد وتوظيف الخبرات الوطنية بايجاد مرجعية بحثية معترف بها، وليس كما هو الشأن في البلاد العربية ، حيث برزت عديد الشركات التجارية وغير المؤهلة اكاديميا للقيام بذلك وهمشت الجامعة تماما. ومن جهة اخرى نرى موضوع اختيار وتعيين رؤساء المؤسسات من الذين يتوفر فيهم الشعور الوطني والكفاءة العلمية والإدارية وسرعة الحركة واخذ المبادرات وتوفير الأوعية الضرورية أمرا بالغ الأهمية بخصوص مصيرية المؤسسة .

أما توفير بنوك المعلومات في العلوم الإنسانية التي يتوقف عليها مستقبل البحث في بلادنا وفي جميع الميادين، فان هذا القطاع هام جدا ولم يحظ بعد بالعناية الكافية وما تم حتى اليوم ، يخضع لرؤية غير مواكبة للتحولات الكبرى التى تعرفها مخابر المعرفة على الصعيد الدولي. كما أن الإلتزام بإنشاء وحدات عمل في العلوم الإنسانية مع تعهد الكليات بانجاز ذلك ، مثل إحداث وحدات

بحثية تتناول محيطنا الحضاري والسياسي المتوسطي والعربي كوحدة البحث عن افريقيا، واخرى عن الشرق الأوسط وثالثة عن الخليج العربي ، ورابعة عن دول البلقان وتركيا هذا فضلا عن آسيا وأمريكا الغائبتين تماما عن مجالات اهتمامنا الى آخره. ان الذي نأسف له حقا هو ان العمداء ورؤساء الجامعات وهم المعنيون والمقررون لمصير الجامعة ، منذ استقلال بلادنا السياسي ، لم يكونوا يهتمون ولم يعملوا على وضع تونس في اطارها البحثي العالمي بأخذ عديد المبادرات وانشاء مثل هذه المخابر التي نشعر اليوم بفقدانها تماما . وهذا ما يترجم عن ضعف تموقع تونس الحضاري والبحثي على الصعيد الدولي ، وهي المجالات التي اذا ما تبنيت سوف تترجم عن مستقبل فلسفة رؤيتنا البحثية ، وان بلادنا باستطاعتها ان تكون حلقة وصل بحثية اذا ما توفرت لديها الظروف والمناخ والدعم. مع ضبط لموقع البحث العلمي ومكانته في التعليم العالي عن طريق مراجعة برامج التكوين والنظم الأساسيّة للمؤسسات الجامعية ان اقتضى الأمر ذلك .

وأخيرا ، يؤمل من الدولة تشجيع وتحرير البحث العلمي من خلال دعم الأساتذة الأكاديميين الأكفاء الذين يعملون على انشاء مراكز بحثية، اذ 80 ٪ من حركية البحث العلمي في امريكا مثلا تقوم بها المؤسسات الخاصة (Fondations privées) . وفي هذا المجال، فإن ما ادته مؤسستنا ، يعد نموذجا فريدا وموفقا حيث ساهمت من خلال انشطتها ومنشوراتها ومؤتمراتها العديدة ، في تشريف البحث العلمي في بلادنا والوطن العربي برمته ، بل ان هذه التجربة البحثية تشكل انجازا أكاديميا في العلوم الإنسانية والإجتماعية ليس فقط في فضائنا العربي بل والإسلامي أيضا ، وهذا بشهادة عدد كبير من العلماء والباحثين والسياسيين العرب والأجانب ، الذين زارونا وباركوا نشاطنا وانجازاتنا البحثية على مدى العشر سنوات الماضية.

ودون أن ادخل في التفاصيل الدقيقة التي كانت وراء انشائي لهذه المؤسسة ، أود أن ابدي عددا آخر من الملاحظات الجوهرية التالية :

أولا : ان صانعي الحضارة العربية-الإسلامية عبر تاريخنا الحافل ، لم يكونوا الخلفاء او الولاة أو الأمراء ، بل كانوا من ابناء المجتمع، وهم الذين بنوا المدارس والمعاهد والمكتبات وإن وعيهم الحضاري ، كان فاعلا وحاسما في اثراء الحياة المعرفية والفكرية. وهذا خلافا لمجتمع اليوم الذي لم يعمل على ايجاد البنية الصلبة للمجتمع الحضاري بإرساء المؤسسات وتشجيع البحث العلمي ومنحه الصدارة ضمن الأولويات ، ولا أستثني من ذلك إلا عددا ضئيلا جدا اليوم .

ثانيا : إن فعالية ومردودية المؤسسات البحثية الأمريكية واليابانية والأوروبية الخاصة ، أصبحت حقيقة ثابتة اليوم ، بل إن مؤسسات التعليم العالي المعترف بها دوليا من حيث الإشعاع والتكوين هي المؤسسات الخاصة ، وهي التي هيمن خريجوها على أهم القطاعات السياسية والمعرفية والإقتصادية عبر العالم .

ثالثا : انه يوجد اليوم في الفضاء العربي أكثر من 200 جامعة ومئات المراكز البحثية الحكومية ، إلا أن مردودها ضعيف جدا بسبب هياكلها الإدارية الثقيلة وغياب تبني سياسة بحثية على المدى البعيد، وهذا على الرغم من التمويلات التي خصصت لها منذ اربعين سنة ، ومع هذا فهناك عشرات من المديرين والعمداء الذين يرجعون جزءا هاما جدا من الميزانيات المخصصة لمؤسساتهم الى خزينة الدولة في آخر السنة بحجة أو بأخرى ، في حين كان الواجب العمل على انجاز عديد المشاريع العلمية والبحثية وهذا ما يترجم عن محدودية وضيق آفاق ومخططات المديرين وهو الأمر الذي ادى تلقائيا الى تحجيم ميزانيات المؤسسات البحثية العربية في العديد من الدول العربية. وسوف يستمر هذا الوضع كذلك ما لم تؤخذ قرارات جديدة تقضي بإيجاد فرص المنافسة العلمية واجراء التحريات والتقييمات لكل مؤسسة وانشاء المراكز البحثية الخاصة بعد اقرار واخذ كل الضمانات القانونية والعلمية والوطنية .

رابعا وأخيرا : إن مواجهة الأمة العربية وتركيا على حد سواء في المستقبل مع العالم ، هي مواجهة حضارية قبل كل شيء وتتوقف أساسا على ما يمنح للبحث العلمي والباحثين ومؤسساتهم من دعم نوعي وتفهم ذكي لدور البحث العلمي في عملية التنمية الشاملة .

انطلاقا من هذه المسلمات والقناعات، اخذنا على أنفسنا العهد بالتحرك في هذا المسار عندما غامرنا بإنشاء هذه المؤسسة ورصيدنا يومئذ هو ايماننا العميق بنظافة وسمو هذه المبادرة القاضية بإنشاء أول فضاء جامعي خاص للبحث العلمي يمنح للباحثين العرب والأتراك والدوليين ، أريحية الحوار والإلتقاء مع بقية المتخصصين الدوليين وتوفير قواعد المعلومات التي يحتاج اليها الباحث كما وتمكنه من الإقامة بالمؤسسة .

يمكنني على ضوء ذلك ، حوصلة نتائج تجربتنا في هذه المؤسسة الخاصة في العناصر التالية:

أولا : إني بصفتي الجامعية أولا وكباحث مواكب لتطور المعرفة والبحث الدولي ثانيا ، كنا ندرك تماما دقة المسؤولية العلمية المنوطة بعهدتنا والقاضية بوجوب المساهمة في حركية واشعاع المعرفة انطلاقا من فضائنا الجغرافي ، وذلك بتبني مخطط فاعل ومتقدم جدا للبحث العلمي. واننا ازاء هذا الأمر لم نرجع الى أي مسؤول جامعي اداري أو غيره ، لأخذ موافقته على اختياراتنا الأساسية الوطنية وكيفية معالجتنا لطبيعة المواضيع المختارة لمؤتمراتنا ومده مسبقا بأسماء المشاركين لتتم عملية الإنتقاء الإداري، واننا نتيجة لذلك نظمنا أربعة وثلاثون مؤتمرا خلال عشر سنوات ، دعونا لها اكثر من 1600 باحث وعالم من ابرز المتخصصين العرب والأتراك والدوليين والمشهورين عربيا ودوليا ، والذين غطوا عددا من التخصصات الفنية وامتازوا فيها ، وهذا ما لم تقم به أية مؤسسة ادارية رسمية أخرى .

ثانيا : ان انتظام مؤتمراتنا الشديد والدقيق في الزمان والمكان منذ ثماني عشرة سنة والتي غطت عدة تخصّصات ، بيّن كيف أن التواصل والإستمرار في حركية التكامل والتعاون المعرفي وإرساء الحوار الأكاديمي البناء والهادف يخدم تقدم العلم في أسمى ادواره الحضارية ، وهذا ما لم تؤمنه وتضمن دوامه واستمراريته الا المؤسسات البحثية الخاصة وهي التي أطرت وجودها الدائم من خلال تبني الإطار القانوني ثم الهيئة العلمية القارة ، وهذا خلافا للمؤسسات الرسمية التي تخضع قراراتها الى أمزجة المسؤولين الإداريين الذين يتغيرون من حين لآخر ، ويعملون على نقض التعهدات التي أخذها من سبقهم على رأس المؤسسات ، وهو ما يبرر كيف أن مصيرية وغائية ومستقبل الحركة البحثية في أي مؤسسة رسمية ، لا تخضع للهيكل الإداري بل لأمزجة الأفراد وهو ما يفسر كيف أننا لم نسجل في فضائنا العربي الجامعي، انتظاما فاعلا في لقاءات المتخصصين حتى اليوم ، بل ان ذلك عرضة للعلاقات الشخصية البحتة .

ثالثا : ان تلك اللقاءات والمؤتمرات توجت جميعها في نطاق مؤسستنا الخاصة بسرعة نشر جميع اعمالها بعدة لغات : العربية والفرنسية والانقليزية والاسبانية * ، ذلك ان شعار الستينيات والسبعينيات القاضي بالتبرج بمعرفة اللغة الفرنسية ، قد أضر كثيرا باختياراتنا الحضارية الكبرى. ومع هذا فاننا نؤكد هنا ان ما نشرناه شخصيا وصدر عن مؤسستنا باللغة الفرنسية ، لم تنشره الجامعة التونسية منذ انشائها حتى اليوم . ومن جهة أخرى أخذنا في الإعتبار مدى دور المنشورات الأكاديمية في التعبير عن القدرات الخلاقة والمبدعة للتغيير الإجتماعي والثقافي والحضاري . بل ان هذه المنشورات تشكل نافذة جديدة لإقامة الحوار المتكافئ مع جميع الأطراف، خدمة للتعايش السلمي والإحترام المتبادل واشاعة الأمن في فضائنا . ومن هذا المنطلق سجلنا في هذا الباب اكثر من 88 عنوانا مرجعيا بعدة لغات ، هذا فضلا عن نشر ثلاث دوريات اكاديمية على المستوى الدولي ، غطت اولاها **المغرب العربي** وثانيتها : **تاريخ الولايات العربية اثناء العهد العثماني** وتهتم الثالثة بعلوم المكتبات والأرشيف والمعلومات. واصبحت مؤسستنا بشهادة الآخرين ، من أهم المخابر المعرفية في العلوم الإنسانية والإجتماعية تخصصا ونشاطا وتأثيرا ، بل أنها تشكل اليوم أول مخبر في العالم للدراسات والآثار العثمانية والموريسكية الأندلسية، ومن أنشط المراكز في الوطن العربي في مجال المكتبات والمعلومات وكذا تاريخ الحركات الوطنية وهذا خلافا للمؤسسة الرسمية التي سجلت تراجعا شديدا في تأمين نشر دراساتها

---

* نذكّر في هذا الإطار بأن ما ألفناه شخصيا وما طبعته مؤسستنا باللغة العربية يتجاوز بكثير ما نشرته جامعاتنا جميعا ؛ كما ان مطبوعاتنا باللغة الفرنسية تتجاوز نوعيا وفي معدّلها السنوي العام ما نشرته الجامعة التونسية، هذا فضلا عن ان مؤسستنا تعتبر أول مخبر دولي خارج اسبانيا وبلدان امريكا اللاتينية وحيث توفقت في نشر مئات الدراسات باللغة الإسبانية . اما النشر باللغة الانقليزية فإننا نعتبر من أوائل المؤسسات في الوطن العربي حيث تمكننا من نشر منتظم في هذه اللغة.

وبحوثها بالإنتظام المطلوب، فضلا عن محدودية تأثير فعالياتها على المسار البحثي الدولي. بل أنني أقول إن بعض المراكز الأمريكية والغربية قد تميزت ونشطت في مجالات التخصص في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، لكل ما يتعلق بالمغرب العربي بصفة خاصة والعالم العربي والتركي بصفة عامة، وهو الذي فاق ما أنجزته جامعاتنا ومراكزنا البحثية ، وهو أمر مرده الى القوانين المعمول بها والهيكلة الإدارية الثقيلة وعلى الخصوص عدم مواكبة ومعرفة أهم التحولات المعرفية والبحثية على المستوى الدولي ، وهو أمر دقيق الى درجة الخطورة المصيرية على مستقبل فلسفة البحث العلمي في فضائنا العربي برمته .

رابعا : إن من واجبات المؤسسة البحثية الرسمية والخاصة في نفس الوقت ، منح الثقة للكفاءات العلمية الشابة وتوظيف طاقاتها من حيث التأطير الأكاديمي والتعريف بها ومساعدتها علميا ونشر دراساتها وليس اثباط عزيمتها واهمالها وحصر دورها بسبب طبيعة المشاكل الإدارية التي وضعوها أمام توظيف كفاءاتها ، بحجج واهية وغير وطنية على الإطلاق ، وهذا ما برر إقصاءها تماما وكيف ان عددا هائلا من المتخصصين العرب تجاوز عدة آلاف من خيرة الكفاءات ، التجؤوا الى مراكز البحوث والجامعات بأوروبا وأمريكا وقد تميزوا في حقول تخصصاتهم وأصبحوا رموزا فاعلة في العالم الأورو-أمريكي ، وهذا لكلّ ما يتعلق بالعلوم الإنسانية والإجتماعية . إن اريحية بلادنا تشكل فضاء حضاريا متميزا وإن سجل تاريخ مجتمعنا ، يشهد بأهمية إسهام ابنائه في بناء حضارة البحر الأبيض المتوسط مساهمة مباشرة ، وانه باستطاعته استيعاب وتوظيف كفاءاته الوطنية في اكثر من مجال ، اذا توفر الإخلاص وحب الخير ، بعيدا عن التحجر والإنغلاق والإستعلاء والغرور .

خامسا : ان آخر النقاط التي أود إثارتها في نطاق حركية مؤسستنا ، اننا معنيون تماما بما يجري في الساحات العلمية العربية والغربية والأمريكية ، اخذا وعطاء ، باعتبار ان عصر مضامين القطريات الضيقة او التقوقع في القوالب الإيديولوجية الفكرية المهيمنة او المتعالية ، قد انتهى تماما. وهذا ما يفرض علينا سرعة التحرك العلمي بحضورنا على مستوى اللقاءات الدولية البناءة والمغذية وبمواكبة نتائج البحوث الدولية واقتنائها .

لقد آخذ الأستاذ برنار لويس (Bernard Lewis) في احدى مقالاته بعض الباحثين العرب في دولة عربية ، بعدم اطلاعهم ومواكبتهم للمعرفة المتطورة ، وهو أمر واقعي في بعض البلاد العربية ، حيث لم تقتن عدد من الجامعات العربية شيئا من الإنتاج الدولي بحجة غلاء اثمانها وعدم وجود أرصدة لذلك . وقد سعينا في نطاق مؤسستنا الى ربط قنوات الإتصال المعرفي مع عدد من مراكز البحوث ومع اغلب الباحثين وحرصنا على اقتناء ما وصل الى علمنا . بحيث يصلنا سنويا ما بين 300 و 400 عنوان نضعها على ذمة المستفيدين. وبالمناسبة نثير هنا قضية أساسية وهامة

وتتمثل في غياب المؤسسات الإقتصادية العربية في صنع حضارة وفكر وتقدم الأمة العربية ، حيث لا تساهم تلك المؤسسات المالية في ازدهار مراكز البحوث ودعمها ، بل هي غائبة تماما وهذا لكل ما يتعلق بمجال العلوم الإنسانية والإجتماعية . على خلاف اهتمامها ببعض المجالات الاخرى مثل الألعاب الرياضية، والذي يزيد الوضع سوءا أن دعم المراكز العربية ، ان لم يكن مفقودا فهو ضعيف جدا تماما ، اذا قيس ذلك بما تتمتع به المراكز الأمريكية والأوروبية من دعم عربي مباشر . ونحن نعتقد مخلصين ان ما تم انجازه في مؤسستنا لخدمة المعرفة العربية-الاسلامية ، لم ولن تقوم به أية مؤسسة غربية او امريكية على الاطلاق ، باعتبارنا من ارومة وصلب هذه الحضارة ومن الباحثين والساعين الى فهمها وادراكها والدفاع عنها وابلاغ صوتها ليس فقط على مستوى الفضاء العربي-الاسلامي بل الاور-امريكي بل والعالمي .

آخر ملاحظاتي في هذا المجال هي ان مؤسستنا هذه تعد الفضاء البحثي الوحيد في البلاد العربية وتركيا أيضا ، حيث وفر أربعا وعشرين شقة لإقامة الباحثين ومكنهم من آخر المعلومات والمنشورات ، بحيث ان خدماتنا المعلوماتية هي على ذمة أي طالب لها دون اي مقابل مادي وهذا خلافا لعدد من المراكز العالمية الأخرى التي جعلت من التعامل التجاري بالمعلومات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مبدأ ثابتا وقارا ومربحا .

بعد عرض هذه الأفكار أخلص للتأكيد على النقاط التالية :

1 - اننا ندعو بالنسبة للمؤسسات الرسمية : ضرورة القيام بتقييم شامل لمسارها ومردوديتها بمشاركة كل الأطراف ، ثم العمل على ان تكون العمليات التقييمية دورية ، ولو تم هذا الأمر، لعرفنا الكثير عن آليات التسيير العلمي ومشاكله ونجاحات هذه المؤسسة او خيباتها . ولا أريد ان استعرض اسماء هذه المؤسسات في تونس او البلاد العربية ، فهي عديدة وقد علقت عليها بادئ الأمر الآمال العراض ، الا ان مردوديتها ضعيفة جدا لأسباب عديدة ، كنا أثرنا عددا منها في هذه الورقة . ومن هذا المنطلق فإني ادعو الى فتح ملف الجامعة والبحث العلمي إذ ليس هناك على الإطلاق مواضيع محظورة "Tabou" لا تناقش ولا يجرؤ احد على الحديث حولها أو اثارتها . ان بلادنا التي تبنت ميدأ الشفافية وإجراء الحوار السياسي والنقابي الوطني الواسع ، لقادرة اليوم على فتح ملف الجامعة والبحث العلمي وتوظيف كل الأفكار والآراء البناءة للعمل على تهيئة بلادنا الى مستلزمات القرن الحادي والعشرين ، واقرار التصورات المستقبلية لتشجيع الباحثين في اطار من التنافس النزيه من اجل المصلحة العامة مع توفير ضمانات تشبيب اطاراتها ومواكبتها للتقدم في مجال الانسانيات ، وهذا ما يبرز دورها واسهامها في التنمية الشاملة على المستوى الوطني وكذا اشعاعها على الصعيد الدولي .

2 - في ظل التحولات التي يعرفها العالم اليوم ، ستجد جيوب الانعزال نفسها محاصرة

ومجبرة على الانفتاح ، وعندئذ لن يكون بإمكانها الوقوف بندية امام تاثير الفضاءات الثقافية الخارجية ، فعلى كل المؤسسات البحثية ان تساهم بدورها في السبق الى اخذ المبادرة والتعود على ادارة الحوار البناء والتعريف بما تزخر به البلاد العربية وتركيا من طاقات وكفاءات قادرة على خلق فضاء ثقافي فاعل وحي.

3 - ان المؤسسة الرسمية في الأوضاع الراهنة ، لا يمكنها ان تكون بالنجاعة والجدوى اللازمة مهما بذلت من مجهودات ، ولذلك يبقى المجال رحبا امام المبادرة الفردية والمسؤولة والوطنية والمبدعة ، مع تبني ضوابط وضمانات لتفعيلها هي الاخرى من حيث مردوديتها وانجازاتها واشعاعها العلمي والمعرفي وتأطيرها وتشجيعها للباحثين الشبان . ومن جهة اخرى لا يجب ان تتحول هذه المؤسسات الخاصة الى مشاريع اقتصادية غايتها تحقيق المكاسب المالية فقط . إني اذهب الى الايمان وأقولها اليوم دون مواربة، بأن مستقبل البحث العلمي في الوطن العربي وتركيا، يتوقف على المؤسسة البحثية الأهلية أي الخاصة ، وحيث لا يمكن للدولة ان تتعهد بكل شيء ، بل وجب على المجتمع ان يتحمل هو الآخر مسؤوليته الحضارية والوطنية ، ليس فقط بانشاء مراكز البحوث ، بل ايضا بإنشاء الجامعات وعلى الخصوص انشاء المتاحف الخاصة . وللدولة ان تأخذ كل الضمانات القانونية لتأمين وطنية التعليم العالي ثم للحفاظ على تراث وكنوز شعوبنا التي لا تقدر بثمن على الإطلاق . وهذا كله في اطار من الشرعية والاخلاق والواجب الوطني . وعليه فإني ادعو وبإلحاح الى حوار حضاري مسؤول ووطني . ان تونس بفضائها الجغرافي لتعد متحفا في حد ذاته ، وكل التونسيين مطالبون بالحفاظ على تراثها وكنوزها الرائعة. ونفس هذا الأمر بالنسبة للفضاء العربي وتركيا أيضا .

4 - إن مساهمة المؤسسات الاقتصادية في العملية التنموية بمعناها الكمي ، لا يقل قيمة عما يمكن ان تقدمه لفائدة النشاط البحثي والعلمي . فعلى هذه المؤسسات اذن ان تبادر بمؤازرة ما تقوم به المؤسسات البحثية من انشطة تهم النشر والبحث والترجمة والمؤتمرات ، باعتبار ان تلك المساعدة هي عبارة عن استثمار طويل المدى ، لا تخفى مردوديته على الوطن وعلى تنميته الشاملة. ومن الغريب في فضائنا الجغرافي العربي ، ان نرى غياب دور المؤسسات الاقتصادية والمالية في حركية واشعاع ودعم البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية . وهذا خلافا للمؤسسات الاقتصادية الأمريكية والغربية التي من منطلقاتها التاريخية والحضارية المساهمة بشكل مباشر في تتويج المعرفة .

هل نأمل أن تصل هذه الاقتراحات إلى صانعي القرارات السياسية والاقتصادية والجامعية والبحثية في تونس والبلاد العربية أيضا . سنكون أكثر سعادة وامتنانا اذا وقع التوقف عندها ودراستها واخذ القرارات المستقبلية المناسبة .

هموم الباحث العربي ، التونسي نموذجا والمشاريع العلمية العربية المعطلة (*)

ان الهدف من اعداد هذه الورقة حول هموم الباحث العربي اليوم ، هو سعينا لشرح الملابسات الصعبة والحرجة التي يعيشها الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية في فضائنا العربي ، وهو الأمر الذي قلل ولا شك من مردودية مساهماته الفاعلة في تطوير مناهج البحث العلمي في معظم الاختصاصات ، وجعل دوائر البحث الأجنبية لا تولي أهمية لباحثينا وعلمائنا ومراكز بحوثنا الا نادرا ، وبالقدر الذي يسمح لها بتكشيف واستقطاب فئة معينة من الباحثين دون غيرهم . واذا كان النتاج البحثي الغربي-الأمريكي السنوي، غزيرا وهاما وفاعلا اليوم ، اذا قورن بندرة وضعف ما يصدر في فضائنا العربي على المستوى الأكاديمي ، فإن مرد ذلك ليس لانعدام الكفاءة والمنهجية للباحث العربي ، وإنما أساسا لانعدام المناخ الحقيقي الذي يضمن فعالية مخابر المعرفة وتوفير الأجواء السليمة والديمقراطية البناءة ، ثم اقرار الحوافز والتشجيعات الأدبية والمادية لتمكين الباحث العربي من توظيف كفاءاته وقدراته وتفانيه في خدمة المعرفة والبحث العلمي في فضائنا العربي.

لقد حصلت لي هذه المرئية نتيجة زياراتي المنتظمة والعديدة للجامعات ومراكز البحوث العربية حيث أتاح لي ذلك التعرف على معظم القيادات البحثية فيها وكذلك على عموم الباحثين وأن أجري معهم باستمرار حوارا مفتوحا يتناول دوما مشاغل الباحثين وهمومهم والآليات البحثية المعتمدة أو المنعدمة وعلى الأخص منها طبيعة المشاكل والعوائق الادارية والنفسية والتي مازالت تعيق الى يوم الناس هذا ، حركية واشعاع وحسن مردودية الباحثين العرب ، اذ بعد أربعين سنة من الاستقلال السياسي للبلاد العربية ، لم تتبلور بعد والى اليوم ، سياسة للبحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ، بل ولم تنظم أية ندوة ولا أي مؤتمر على الاطلاق لدراسة وتقويم النتاج البحثي في العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي في كل الاختصاصات الا نادرا جدا وبشكل جزئي وظرفي وشعاراتي ، بل ولم تبرز أية دراسة جامعية متأنية فاحصة لمنهجية هذا الانتاج البحثي والمعرفي ، بل إن الذي نلاحظه هو غلبة سياسة الشعارات والخطب الرسمية الرنانة وتحرير التقارير المضللة وغير الأمينة ، وأنه في العديد من البلدان العربية ، همش الباحثون تماما وقضي على طموحاتهم البحثية وعلى كفاءاتهم المعرفية وغدوا موظفين عاديين في نظر الوظيفة العمومية، بل والأغرب من ذلك يبقون ينتظرون في بعض الأحيان تسديد رواتبهم التي تتأخر ثلاثة

(*) قدم هذا البحث في المؤتمر الثاني للبحث العلمي حول : المنهجية الغربية في العلوم الانسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا، المنعقد فيما بين 2 و 5 ماي 1996

أشهر في بعض الدول النفطية !

ذلك ان المواكب والمتتبع لوضع الباحثين في الجامعات والمراكز العربية ، ليراعه مدى دقة وخطورة أوضاعهم البحثية ، وهو الأمر الذي سهل على غيرهم اختراق اختصاصاتهم جميعا ونجاحهم في التصدي للمواقع البحثية الفاعلة ، هذا فضلا عن تحليل وادراك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والمستقبلية . لأعطي مثالا واحدا فقط للدلالة على هذا الاختراق البحثي الاجنبي ، فقد سمح لـ 700 بعثة أثرية أجنبية ممولة جميعها من دولها ، باجراء حفرياتها الأثرية في بلد مشرقي عربي واحد، وهذا ما يعني أن عدة آلاف من البعثات غير العربية ، تجري تنقيباتها الأثرية في فضائنا العربي ويتم هذا في اختصاص واحد وهو الميدان الأثري ، فما بالك ببقية الاختصاصات الدقيقة الاخرى والتي يتوقف عليها فهم آليات الحكم السياسي ورصد وتحليل الرأي العام بفعل تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة جدا والتي تعرفها ساحتنا العربية برمتها دون استثناء .

ومن هذا المنطلق فإن الباحث الأجنبي تتوفر لديه كل الامكانيات المادية لاجراء البحوث الميدانية بسهولة ثم قدرته على الحصول على كل البيانات مهما كان مصدرها أو ثمنها . بل أن عددا من مخابر المعرفة غير العربية ، قد أنشأت خلال العشرية الماضية وسعت وتمكنت من الحصول على أرصدة قواعد معلومات جوهرية في مختلف الاختصاصات ، ونظمت أدق المؤتمرات ونشرت أهم الكتب وأفردت ميزانيات جيدة لاستكناه ودراسة فضائنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي وهو أمر مدعاة للتساؤل والحيرة ، اذا قارنا ذلك بضحالة الميزانيات المخصصة اليوم لمراكز البحوث غير الخليجية في الوطن العربي .

لنقولها بكل مسؤولية حضارية ، اذا كان من المستحيل على العالم العربي أن يتمكن من آليات المزاحمة التكنولوجية للعالم الأورو-أمريكي اليوم ، فلا أقل من أن تدرك قياداتنا السياسية والمعرفية، أن اختصاصات باحثينا وعلمائنا وجامعيينا في العلوم الاجتماعية والانسانية في البلاد العربية في خطر ، وقد اخترقت بالفعل ، وأنه خلال العقدين المقبلين اذا استمر وضع الباحثين العرب في التردي وعدم ايلائهم الاهمية المركزية في الاستراتيجيات المعرفية والمستقبلية للبلاد العربية، فان مصيرية اختصاصاتنا البحثية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، سوف تفلت من ايدينا تماما وتكون مخابر المعرفة والبحث العلمي الاورو-امريكية هي الماسكة لكل الآليات البحثية والتي ستمنحها الاسبقية في ملاحقة وتحليل وفهم كل المتغيرات الجغراسياسية والاجتماعية والمعرفية للبلاد العربية برمتها . ان السبب الرئيسي يرجع في رأيي الى اننا لم نول اهتماما ووزنا لدور البحث العلمي في منظومة التنمية الشاملة ، وان ما نلمسه ونعيشه اليوم ومنذ اربعين سنة من

الاستقلال السياسي هو تبني سياسة التشذرم المعرفي والبحثي ذات الطابع القطري والوطني الضيق والتي ادت الى تعليق وافشال كل المشاريع العلمية التي حلمت الاجيال العربية بانجازها . وكمثال على ذلك لم تنجح المؤسسات العربية ومختلف منظماتها في اقامة دائرة معارف عربية واحدة في العلوم الانسانية والاجتماعية مثلا او دائرة معارف لتاريخ الامة العربية . بل ولم ينشر حتى كتاب مرجعي اكاديمي شامل لتاريخ كل بلد عربي على حدة ، وهذا على الرغم من تشكيل مئات اللجان بهذا الخصوص والتي باءت جميعها بالفشل ، وان الاتحادات العربية ، التاريخية منها على الخصوص ، لم توفق الا في تشتيت وتغييب المؤرخ وتسخير هذه الادوات للدعاية السياسية ؛ وان الحصيلة العامة لأنشطتها ، ان كانت هناك انشطة ، غير مشرفة على الاطلاق .

وهناك عنصر مهم جدا في عدم انجاز المشاريع العلمية العديدة هو ان المؤسسات والباحثين انفسهم لا يؤمنون بالبحث الجماعي المتكامل وحيث لم يتعود الباحثون ذوو الاختصاصات المختلفة ، على الحوار البحثي بينهم وتعطلت بذلك بل قبرت كل المشاريع العلمية العربية الطلائعية ، وسوف يستمر هذا الوضع ما لم تتخذ اجراءات حاسمة وجدية ، تقضي بمنح الاهتمام والرعاية للباحث العربي والذي هو الحلقة الجوهرية والمحورية في التنمية المعرفية لامتنا .

واذا كان الباحث الاورو-امريكي هو القوة المرجعية الحالية الفكرية والفاعلة لفضائه وامته ، فان الباحث العربي هو القوة الضائعة والمهدورة حقوقها ، وهذه تعد افدح وادق الخسائر التي اصابت ومازالت تؤثر سلبا على المناخ العام للمجتمع الاكاديمي البحثي العربي . ولنؤكد هنا اولا ان هموم الباحث العربي في معظم البلدان العربية وعلى الأخص منها في العراق ومصر وسوريا وليبيا والجزائر مثلا ، لا حصر لها على الاطلاق ، وهذا امر يدعونا الى تظافر جهودنا جميعا للعمل مع المؤسسات المعنية بهذا القطاع ، مثل اتحاد الجامعات ومجالس البحث العربية على تحسيس القيادات المعرفية بهذا الموضوع الحيوي . ان غياب اخذ المواقف الوطنية البناءة واللجوء الى الصمت لا يخدم حضارتنا ولا باحثينا ولا مستقبل أمتنا.

ولن اطيل في هذا الباب لاعرض عليكم في القسم الثاني من هذه المحاضرة نتائج استبيان قمنا به وحرصنا من خلاله على الحصول على عدد وافر وجديد من البيانات حول هموم ومشاغل الباحث التونسي . وقد قمنا بتوزيع هذا الاستبيان على اكثر من 300 باحث ، وكان الهدف منه استجلاء وضعية الباحث التونسي ومعرفة حجم الدعم وانواعه ومصدره والتي منحت له من قبل المؤسسة التونسية او الاجنبية خلال الست سنوات التالية (1991-1996) . كما سعينا بعد ذلك الى استطلاع مرئياتهم وتحديد وتأطير اقتراحاتهم للخروج من هذه الوضعية البائسة والتي باتت القاعدة العامة في كل فضائنا الجامعي العربي.

أقر بادئ الأمر أن وضعية الباحث التونسي ليست المثال الذي يقاس عليه في البلاد العربية ، اذ أن أوضاع الباحثين العرب على درجات متفاوتة جدا من التهميش المتعمد . بل أذهب الى الاعتقاد أنه على الرغم من عديد المآخذ الاساسية على النظام الجامعي بتونس من حيث التدريس، فانه والحق يقال يعد اليوم افضل الانظمة الجامعية العربية على الاطلاق ، وهذا بفضل القوانين المعتمدة وعدم استعبادها للباحث بل وعدم اجباره على ملازمة المكاتب يوميا ، لقضاء ست ساعات بحرم الجامعة الخالية تماما ودوما من آليات البحث العلمي وأساسا من المكتبات ومن قواعد المعلومات الجوهرية في كل اختصاص وهذا يعد جرما في حق الباحثين ، ولا استثني من المائتي جامعة عربية اليوم ، الا عددا ضئيلا جدا سعى الى مواكبة واقتناء الأدوات الضرورية للبحث العلمي، وهذا موضوع آخر دقيق يحتاج الى أكثر من مداخلة .

وللرجوع الى الاستبيان الذي قمنا به ، وصلتنا ردود حوالي ستين باحثا ينتمون جميعهم الى الجامعة ومراكز البحوث أو من الباحثين الشبان الذي يعدون الآن رسائلهم الجامعية . وقد تعذر بل وجب القول استحال علينا الحصول على البيانات الرسمية من مديري وعمداء الكليات والمعاهد او من الوزارات المعنية بقطاع البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية . وسوف نكتفي الآن بمعالجة كل البيانات الهامة والتي تضمنتها الأجوبة التي وردت علينا. وقد خرجنا بعد دراستها بحصيلة دقيقة جدا، شرحت لنا العديد من المسائل الأساسية لمسار البحث العلمي في تونس، وهذا يتم لعمري لأول مرة .

ان الهدف من استعمال آليات الاستبيان يتمثل في اضفاء المصداقية والشفافية حول نتائج هذا البحث، ليعكس ذلك الحالة الراهنة والحقيقية لوضعية الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، كما وسوف يبعدنا عن النتائج السريعة والتي توحي بأنه ليس في الامكان احسن مما كان! وسوف ندع الاحصائيات نفسها تتحدث عن هموم الباحث ومشاغله بالبلاد التونسية ، من خلال القوائم التي استخلصناها من الاستبيان ، مع تأكيدي على نسبية هذه النتائج الاولية من البحث، مؤملا ان يعمد باحثون آخرون على استكماله ، اذا ما توفرت بيانات اضافية وجديدة .

لقد اقمنا ثلاثة جداول سوف نتوقف عند كل واحد منها ، فالجدول الأول تناول المؤسسات الحكومية والاجنبية التي قدمت دعمها الى الباحثين خلال الست سنوات التالية (1991-1996) :

الجدول الاول : عدد المنح التي قدمت الى الباحثين التونسيين

السنة	من مؤسسات تونسية	من مؤسسة اجنبية
1991	4	5
1992	2	10
1993	6	12
1994	5	5
1995	6	10
1996	0	6 الى يوم 96/4/20
	23	48

يبين هذا الجدول ان 23 باحثا تحصلوا على منح من مؤسسات حكومية تونسية في حين قدمت مؤسسات اجنبية 48 منحة للباحثين التونسيين خلال نفس الفترة الزمنية اي بمعدل 4 منح سنويا لكل ستين باحث في العلوم الانسانية اي بنسبة 15/1 يتحصلون على منحة . في حين تمنح المؤسسات الاجنبية لنفس الفترة الزمنية ، ضعف هذا العدد اي ثمانية منح، وهو امر بالغ الدلالة على ضعف دعم المؤسسات الوطنية والتي تركت الباب مفتوحا لغيرها من المؤسسات الاجنبية لتقدم دعمها للباحثين التونسيين . ولو تفحصنا توزيع المنح التي قدمتها المؤسسات التونسية ، لوجدناها تمنح على اساس غير عادل وانعدم فيها الأخذ بالاعتبار للأوليات البحثية . فهل يعقل ان تقدم 23 منحة فقط لـ 16 باحثا على مجموع 60 باحث اي ان اكثر من 4/3 الباحثين الذين عمروا الاستمارة لم يحظوا ولو بمنحة بحثية واحدة . ولتعرية المسألة وتوضيحها أكثر ، أؤكد أن بعض الأساتذة بعد 25 سنة من التدريس بكلياتهم لم يتحصلوا ولو على منحة واحدة فقط ولعل تجربتي الشخصية نموذج على ذلك اذ منذ التحاقي بالتدريس بالجامعة التونسية خلال ستة وعشرين عاما لم اتحصل ولو على منحة واحدة من المؤسسة التي اعمل بها وكرست لها كل حياتي العلمية. في حين ان هذا الأمر كان يمكن ان تقوم به حتى المؤسسات الجامعية الاخرى. بل انني عندما كنت على رأس **المعهد الاعلى للتوثيق** كنت امنح عددا من الزملاء بالكلية وطلبتها عددا من المنح للقيام ببحوثهم خارج البلاد التونسية وهذا ايمانا مني بان البحث العلمي لا ينبني الا على التكامل بين جميع المؤسسات البحثية وان ما تتركه هذه المؤسسة من ثغرات ، يمكن ان تسده المؤسسات الأخرى.

وأية منحة هذه التي تمنح للباحثين؟ اننا اذا استثنينا منحتين لم يقع تحديد مبلغيهما ، فان معدل المنحة التي تقدمها المؤسسة التونسية يبلغ حوالي 386د (أي حوالي 350 دولار تقريبا)،

في حين ان المنحة التي تقدمها المؤسسة الاجنبية تبلغ في المعدل حوالي الالف دينار تونسي (أي تسع مائة دولار) . ثم إن الباحث التونسي اذا ما تحول الى الخارج بهذا المبلغ الممنوح من طرف المؤسسة التونسية ، فانه لا يتمكن من اجراء بحوثه ومواكبة المسار المعرفي العالمي وبالتالي الاستفادة من الخبرات واقتناء آخر الاصدارات العلمية في مجال اختصاصه وهي مكلفة الى درجة كبيرة جدا . وهذه مسألة شاقة جدا يواجهها الباحثون الحقيقيون والذين استحال عليهم حتى نسخ بعض الوثائق الضرورية بالخارج وجمع المعطيات التي ترتكز عليها ابحاثهم. اما الجدول الثاني فيبين اسماء الدول التي قدمت دعمها للباحث:

اسبانيا	2
ايطاليا	1
المانيا	1
فرنسا	24
مؤسسات غير حكومية اجنبية	1
O.N.G	2

اماط هذا الجدول اللثام عن الحقائق الجوهرية التالية :

اولا : ان **فرنسا** هي الدولة الاجنبية الوحيدة التي تقدم دعمها بصورة متواصلة ومكثفة سعيا منها لدعم حضورها المعرفي والبحثي واللغوي وتواصلا مع استراتيجيتها للدفاع عن الثوابت الحضارية للامة الفرنسية . وانا اتمنى ان يتحلى **العرب** ومؤسساتهم البحثية العديدة بهذه الغيرة للدفاع عن الثوابت والقيم الحضارية للامة العربية ، خاصة وان لديهم امكانيات مادية خيالية، ولو وظفت بشكل حضاري ووطني، لأحدثت نقلة نوعية على مسارات البحث العلمي العربي عموما ! بل ان الذي نلحظه ان عددا من هذه المؤسسات العربية لا تولي البحث العلمي ادنى اهتمام اذ فضلا عن عدم دعمها للباحثين العرب، فإنها من جهة أخرى لم تعمل على كسب الاف الاكاديميين الغربيين والامريكيين والذين يؤثرون بشكل مباشر على الرأي العام لفضاءاتهم ، بل ان الذي نلمسه في هذه المؤسسات العربية ان سلم اولوياتها اليوم ، هو بناء المساجد الضخمة وصرف ملايين الدولارات سنويا على موظفيها الاداريين وهم الذين لم يسجلوا اي نشاط اكاديمي لفائدة المعرفة ، بل ولم يستفيدوا من مختلف الأنشطة العلمية التي تنجزها الساحة الأوروبية الجامعية والصحفية لكل ما يتعلق بالعالم العربي-الاسلامي. ثم هناك اتجاه آخر للمؤسسات العربية يقضي بتعزيز الحضور الديني للجاليات الاسلامية في الغرب وتقديم الدعم الى الجامعات الاسلامية الفقيرة أولا ، كما اخبرني احد المسؤولين بذلك مؤخرا في أكبر مؤسسة خيرية خليجية ، وهو أمر مدعاة للتفكير والقلق ، كيف أن مصيرية مؤسساتنا البحثية يتحكم فيها مسؤولون يجهلون حقا الرهانات الحقيقية لأمتنا . وليتأكدوا ان الإيمان بثوابت البحث العلمي، هي أغلى وأعز القيم وابقاها على الاطلاق، وانهم

يتحملون المسؤولية التاريخية لعدم دعمهم مسار البحث العلمي الأكاديمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في فضائنا العربي. اني لا اعمم هنا وحتما فإني استثني بعض الأسماء العلمية والسياسية المخلصة والتي تقوم بدعم البحث العلمي العربي في الفضاءين العربي والدولي دون تهريج أو دعاية والتاريخ سيشهد بذلك ولاشك وسوف ندلي برأينا اذا ما قدر لنا أن نكتب مذكراتنا يوما ما !

ثانيا : نسجل غياب دعم المؤسسات العربية لحركية المعرفة والبحث العلمي في تونس مثلا ، بل ان الذي نلمسه هو دعم هذه المؤسسات العربية "الخليجية" لمراكز البحث الغربية والامريكية بشكل متواصل وسخي ، وهو ما اثار ويثير جدلا حقيقيا ومحيرا بين الباحثين العرب . وفي هذا النطاق امدنا هذا الاستبيان ايضا بحقيقة اخرى وتتعلق بالمؤسسات غير الجامعية التونسية مثل البنوك والشركات الكبرى واصحاب النزل ورؤوس الاموال المحلية المختلفة في كل القطاعات ، وجميعها لم تقدم ولو منحة واحدة لباحث تونسي في العلوم الانسانية والاجتماعية في استبياننا ، وهو ما يبرز ضعف المكونات الحضارية بل وعدم ايلاء ادنى اهتمام ورعاية لدعم مسيرة البحث العلمي في العلوم الانسانية، في حين ان معظم هذه الشركات والبنوك تقدم دوريا دعمها السخي جدا للجمعيات الرياضية التي تتحصل بشكل دوري على مئات الآلاف من الدنانير أو للحفلات الموسيقية. ان دعم مسار البحث العلمي في العلوم الانسانية هو قضية حضارية قبل كل شيء وباستطاعة هاته المؤسسات تعزيز اشعاع مكانة بلادنا الحضارية بتقديم دعمها للباحثين الغيورين والعاملين ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأمريكية والأوروبية والتي يتوقف على دعمها ، ما نعرفه اليوم من تطور سريع ومتواصل للبحث العلمي الأورو-أمريكي .

جدول 3 : مشاركة الباحثين التونسيين في مؤتمرات بالخارج

البلدان	عدد المشاركات	البلدان	عدد المشاركات
فرنسا	23 منها 7 بباريس	الاردن	1
المغرب	7	العراق	1
اسبانيا	7	البحرين	1
ايطاليا	5	اليمن	1
مصر	3	مالطة	1
تركيا	3	لبنان	1
انقلترا	2	ماليزيا	1
المانيا	2	مالي	1
هولندا	2	ايران	1
الجزائر	2	المجموع	67
السعودية	2		

نضيف الى هذا الجدول ان 40 باحثا لم يشاركوا في اي مؤتمر انعقد خارج البلاد التونسية وبالتالي فان بقية الباحثين وعددهم 120،هم الذين شاركوا في 67 نشاطا علميا اجنبيا ، وبالتالي فان ثلثي الباحثين التونسيين ليس باستطاعتهم تمثيل بلادهم في المؤتمرات العالمية .ان الباحث التونسي مازال مشدودا الى الفضاء الثقافي التقليدي ، اذ ان ثلث المؤتمرات الاجنبية التي شارك فيها التونسيون انعقدت بفرنسا وخاصة منها في باريس . ثم تحتل المرتبة الثانية المغرب واسبانيا بـ7 مشاركات . ثم مجموعة من الدول العادية بالنسبة للفضاء الثقافي التونسي وان كان ذلك باحتشام وخاصة بالنسبة للدول العربية المشرقية . اين هو التواصل العلمي مع جامعات ومراكز البحث العلمي العربي ؟ اين هي اتفاقيات التعاون وسياسة التوأمة بينها ؟ أما الفضاءات الاخرى فتبقى مغيبة تماما ، ونقصد بذلك الفضاء الانقلوسكسوني وامريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا . ولعل الاسباب في ذلك متنوعة ونذكر من بينها :

- الحاجز اللغوي : اذ ان الباحث التونسي يعوزه التمكن من اللغة الانقليزية وبقي بالتالي مشدودا الى الفضاء الناطق بالفرنسية ولم يسع الى التمكن من هذه اللغة وهو ما حتم حرمانه تماما من مواكبة المتغيرات المعرفية الدولية .

- الحاجز المادي : اذ ان الفضاءات المشار اليها تكلف كثيرا من وجهة نظر مادية ، خاصة وان المنح التي تقدمها المؤسسة التونسية ، قد لا تغطي شيئا على الاطلاق ، اذا قيس ذلك بارتفاع تكلفة الاقامة فضلا عن اقتناء المنشورات أو حتى تصوير الوثائق .

- تأثير المنح الاجنبية : ان تلك المنح تهدف الى تقوية الروابط بين نخبة الباحثين والبلدان المانحة . ومن هنا تلتقي اهمية عدد المنح التي قدمتها مؤسسات وهيئات فرنسية مثلا واهمية مساهمة الباحث التونسي في مؤتمرات انعقدت بفرنسا .

اما السؤال الاخير في استبياننا ، فقد فسحنا فيه المجال للباحث ان يعبر عن اقتراحاته وطموحاته ليصبح البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ، احد الاهتمامات المحورية للجامعة وا لمجتمع المدني بصفة عامة. ويمكن حوصلة تلك الاقتراحات في المسائل الاساسية التالية:

المؤسسات :

- تقنين هياكل البحث العلمي وانشاء المخابر المتخصصة وفقا للمتغيرات العلمية الدولية.

- تعزيز المكتبات الجامعية ومدها بالامكانيات الضرورية لاقتناءاتها في كل الاختصاصات ، مع توفير الهيئات المكتبية المتخصصة ومزيد من العناية بالمكتبة الوطنية .

- تشجيع المؤسسات البحثية الخاصة ومساعدتها على تشكيل خلايا للبحث العلمي ، اذ عليها وحدها يتوقف مستقبلا تطور المعرفة .

- العمل على تبسيط التعامل اداريا مع الهياكل البحثية .

- العمل على توأمة المؤسسات البحثية مع مؤسسات بحثية عربية ودولية .

- العمل على انشاء مؤسسات بحثية في العلوم الانسانية والاجتماعية مثل "سيرس" (CERES) المنحل مؤخرا بطريقة غير مدروسة وسريعة جدا .

- تبني اللامركزية في البحث العلمي وعدم تهميش المؤسسات البحثية خارج العاصمة والعمل على تحسين مردودها بالدعم والتنسيق على المستوى الوطني .

- تكوين جمعيات للبحث العلمي في العلوم الانسانية.

- العمل على تكوين هياكل تنسيق بين الشركات الحكومية والخاصة وبين اهتمامات الباحثين .

التوجهات والبرمجة :

- منح الاولوية الشرفية للعلوم الانسانية في اشكاليات التنمية وعدم اعتبارها معيارا لاي مردود مباشر وسريع .

- انشاء مخابر لبرامج مدروسة للبحث العلمي.

- العمل على تعزيز الوعي والارادة السياسية للاهتمام بالبحث العلمي مع تحديد الاولويات والاهداف وتشريك الباحثين في اخذ القرارات التي تهم البحث العلمي .

- المطالبة بالقيام بتقويم دوري للنتاج البحثي كل ثلاث سنوات مع اقرار سنة المتابعة العلمية لمردودية المهمات العلمية في الخارج.

- التخطيط لاشغال التنقيبات الاثرية والمطالبة بمزيد من الشفافية والعدالة في اقرار المنح لذلك.

التأطير :

- العمل على توزيع منتظم للمعلومات البحثية وانشاء نشرية على المستوى الوطني مثل: أنباء الباحث العربي او الباحث في العلوم الانسانية او رسالة الجامعة .

- تشبيب المسؤوليين على قطاع البحث العلمي وفقا لكفاءاتهم العلمية وليس للولاء الشخصي أو

الفكري والسياسي وتكليف من ثبتت أهليتهم وكفاءاتهم وانتاجهم العلمي المتواصل طيلة مسيرتهم الجامعية كلها .

- تعزيز وجودنا البحثي من خلال الاستفادة اخذا وعطاء من نظام آنترنات الاعلامي.

- اقحام الاقسام في حركية تخطيط وانجاز مشاريع البحث العلمي وتشجيع صيغ العقود البحثية .

- تنظيم ملتقى دوري يتناول تقويم وضعية الباحثين في العلوم الانسانية ، هذا فضلا عن تقويم المشاريع التي تتبناها الوزارات المعنية وعلى الأخص كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا .

- تسهيل وسائل النشر العلمي والاكاديمي .

التمويل :

- المطالبة بتعزيز ميزانيات البحث العلمي واقرار منح سنوية للباحث وتوفير آليات البحث العلمي . نشير في هذا الاطار الى انه طبقا لاحصائيات كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا فان باب علوم الانسان والمجتمع لم يحظ خلال الفترة (1992-1995) الا بـ 10٪ من ميزانية البحث العلمي ! (ليست لدينا المعطيات والمعلومات لمناقشة هذا الموضوع الدقيق).

- انشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي تتأتى مداخيله الدورية من 1٪ من مرابيح كل الشركات الوطنية لفائدة هذا الصندوق على أن يصدر قانون بذلك .

- تخصيص 50٪ وهناك من طالب بـ 30٪من الميزانيات العامة للبحث العلمي للعلوم الانسانية والاجتماعية.

الباحثون :

- تشجيع الباحثين للمشاركة في المؤتمرات الدولية حرصا على استيعاب المتغيرات والتوجهات البحثية العربية والدولية .

- انشاء شبكة لتبادل الخبرات البحثية وتمتين مستوى العلاقات بين الباحثين .

- تشجيع الباحثين على اتمام بحوثهم ومنحهم الرخص المحلية والوطنية للقيام بها مع الاخذ بالاعتبار للباحثين ، اساتذة التعليم الثانوي والذين يعدون رسائل دكتوراه ،

- اقامة كشاف باسماء الباحثين ومجالات اختصاصاتهم البحثية وانتاجهم الدوري .

- اقرار سنة التفرغ للباحثين العاملين وعلى الاخص منهم الشبان وتأطيرهم وتوجيههم منهجيا لتأمين التواصل المعرفي.

- تكوين فرق بحث مشتركة مع الجامعات ومراكز البحث الاورو-امريكية وتعزيز التعاون البحثي شمال-جنوب من خلال تبني الشراكة العلمية.

* * *

هذه اهم المرئيات والاقتراحات التي حرصنا على ابلاغها الى مجتمع الباحثين والمسؤولين الجامعيين في تونس وكذلك أيضا في البلاد العربية ، وهذا ايمانا منا بأن مؤسستنا التي بحكم فعالياتها العديدة ودفاعها المتواصل على ثوابتنا ومقوماتنا الحضارية، اصبحت تشكل احد المنابر العلمية الفاعلة لقول الحقيقة والاصداع بها ثم الموالاة للضمير المهني والايمان المطلق بالواجب تجاه مستقبل البحث العلمي في بلادنا والبلاد العربية .

التعاون البحثي الجامعي : عربي-عربي منذ أربعين سنة
أو حصيلة سياسة الشعارات (*)

ليس هدفنا اثارة مشاكل التعاون الجامعي : العربي-عربي من مختلف جوانبه وما عرفه من تحولات ، فهذا ملف ساخن وواسع ودقيق جدا حتى أنه لم يدرس مطلقا، بل ولم يثر منذ استقلال البلاد العربية السياسي. ولكن هدفنا يقتصر فقط على تقديم مرئياتنا حول حركية التعاون البحثي بين الجامعات ومراكز البحوث العربية فيما بينها ، وشرح مختلف المعوقات التي حجمت تماما هذا التعاون وجعلته شعارا سياسيا في الأقوال والبيانات ومجرد جملة من النوايا الطيبة والتوصيات التي تتمخض عن اجتماعات المسؤولين العرب في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، كلما اتيحت لهم فرص الاجتماع أو الزيارات الرسمية الظرفية والنادرة.

إن الذي يدفعنا الى معالجة هذا الملف الساخن هو الحصيلة الهامة من المعلومات التي تتوفر لدينا سنويا بفضل تعدد زياراتنا للجامعات العربية وحيث اتيحت لي الفرصة للقيام بزيارات منتظمة للجامعات العربية مشرقا ومغربا ، وحواري المفتوح وا لمجدي مع عدد من الرؤساء والعمداء وعلى الأخص زملائي الجامعيين الذين استفدت منهم كثيرا ، وهو الأمر الذي كان وراء العديد من قناعاتي ومرئياتي حول اشكاليات هذا الملف.

وإنا من منطلق التزاماتنا الفكرية وايماننا بتاريخ هذه الأمة المجيدة ومقوماتها الحضارية ودورها الفاعل في التاريخ البشري وايماننا المطلق بقدرات وكفاءات باحثيها اليوم ، آلينا على انفسنا أن نكون أمناء في معالجة أي ملف، تماشيا مع القيم التي آمنا بها كمنظومة متكاملة للسلوك الجامعي. ومن هذا المنطلق، فإننا في هذا التقييم العام ، لا ندين أحدا البتة ، ونأمل أن تؤخذ قناعاتنا وتقييمنا على أنه اجتهاد باحث مارس وآمن بدور البحث الجامعي العربي منذ ثلاثين سنة ولديه تجربة ميدانية يود ابلاغها الى مجتمع الباحثين وكذا المسؤولين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في وطننا العربي مغربا ومشرقا.

لنقر أولا بأن الجامعات العربية هي بالفعل حاضنة التقدم والتنمية وراعيتها الأولى، وأن الجامعيين يمثلون القيادة الفكرية والابداعية للمجتمع باعتبارهم المشرفين على تكوين مختلف الأطر العالية المتخصصة، وعليه فإن دور الدولة في المقابل هو أن تحسن رعاية هذا المكسب الوطني وتظلله برعايتها وتشجيعها وتوفر كل المستلزمات للبحث العلمي من خلال تبني مرونة القوانين وحرية التحرك ومواكبة عولمة المعرفة وايجاد كل الضمانات الاجتماعية والنفسية والمناخية والديمقراطية

(*) قدم هذا البحث في المؤتمر الثالث للبحث العلمي حول : التعاون البحثي بين أوربا والوطن العربي وتركيا في العلوم الانسانية والاجتماعية، المنعقد فيما بين 22 و 24 مارس 1997.

والمالية ومنح الثقة للباحثين وبث الوعي الوطني بالتكامل والتناغم مع الأحداث الجديدة والمتغيرات في ساحتينا المغاربية والعربية حتى يؤدوا دورهم الطلائعي المنوط بهم في حركية التنمية الشاملة محليا وعربيا.

والسؤال الذي يمكن أن يتبادر الى الذهن ، ما هو مسار الجامعات العربية منذ استقلال البلاد العربية أي منذ أربعين سنة اليوم؟ هل حظيت باهتمام الدولة وهل القوانين التي وقع تبنيها قد ضمنت الحد الأدنى من الرعاية للجامعيين والباحثين، حتى يقوموا بدورهم كطلائع فكرية في عمليات التنمية والتحديث والعصرنة لشعوبهم؟

للاجابة على هذا السؤال الحرج ، أذكر هنا ببعض المواقف لبعض القيادات الوحدوية القومية العربية التي كانت تناضل من أجل وحدة الوطن العربي من الخليج الى المحيط ومازالت. فجمال عبد الناصر مثلا ، طوال فترة حكمه ثم الناصريون الوحدويون بعده وكذا القوميون ومختلف الأحزاب الأخرى التي هيمنت على مقدرات الشعوب العربية ، لم يولوا الجامعة والجامعيين والبحث العلمي كبير اهتمامهم وعنايتهم ودعمهم. واننا لا نعثر في خطب هذه القيادات السياسية العربية وخطب الرئيس جمال عبد الناصر مثلا طوال الخمس سنوات الأولى من حكمه ، على أي اهتمام بهذا الشأن ، اذ خطبه خالية تماما من ذكر لدور الجامعة والجامعيين والبحث العلمي والتعاون الجامعي عربي-عربي في مضامين الاستراتيجية التنموية للبلدان العربية ، وهو ما يفسر مدى التهميش الذي عرفته مسيرة الجامعة والجامعيين في أعرق وأقدم الجامعات العربية وأعني بذلك الجامعات المصرية.

إن القاء نظرة سريعة على الجامعة المصرية مثلا قبل ثورة يوليو وبعدها ، يراعه كيف كان البون شاسعا جدا ولا سبيل للمقارنة. ففي حين كانت الحياة المعرفية والفكرية قبل الثورة المصرية ، تعج بكبار الاعلام وبحيوية المعارك الفكرية وحيث كان انتاج اولئك الاعلام وحركيتهم، محط اهتمام وأنظار الجامعيين والمثقفين في كامل أ حاء الوطن العربي ، فإن تلك الحركة المعرفية تحولت الى ما يشبه الموت بعد ذلك ، وانطفأت الشعلة الفكرية بحكم السياسة الشعاراتية التي ضحت بالجامعة والجامعيين بعد ثورة يوليو!

ثم لنتوقف قليلا عند الخريطة الجامعية العربية ، فعلى الرغم من وجود أكثر من 200 جامعة عربية اليوم ، فإنها تميزت بفقدان أي تعاون علمي بحثي بينها وهو ما يبرر عدم وجود أي مخطط مدروس لانشاء مخابر بحث مشتركة بينها في نفس الاختصاص وفي كل حقول المعرفة الانسانية. ويمكن أن نستثني هنا تلك اللقاءات الدورية المنتظمة لتاريخ الولايات العربية أثناء العهد العثماني التي تنظمها مؤسستنا وكذا في العلوم الاجتماعية وكلتاهما تتم من خلال مؤسسات غير حكومية

وليستا تابعتين للجامعة. إلا أننا من جهة أخرى نسجل مقابل ذلك ، كيف أن الباحثين العرب قد تم استيعابهم في مشاريع علمية دقيقة بل وخطيرة في المنظومة الاستراتيجية المعرفية الدولية ، وتم ذلك من طرف المنظمات ومراكز البحوث الأورو-أمريكية ، وهذا ما يترجم كيف أن الخبرة المعرفية العربية وظفت في فضاءات غير عربية، ويتم ذلك على مسمع ومرأى من رؤساء الجامعات العرب الذين هم غير قادرين على معالجة الموضوع ، معالجة جذرية وفاعلة.

إن المتأمل والدارس لمحتوى بعض الاتفاقيات الثنائية الجامعية العربية التي تم ابرامها وهي لعمري نادرة ، يراعه مدى فقدانها لفلسفة التعاون الجامعي الواعد ، فهي بلا روح بل تتصف بالروتينية البحتة وتخضع لظرفية العلاقات السياسية بين البلدين ، وليس لاستراتيجية بعيدة المدى تأخذ بالاعتبار ديناميكية التنمية الوحدوية للوطن العربي. لقد نصت تلك الاتفاقيات ، ان تمت ، على تبادل الأساتذة والطلبة والخبرات ، وهو الأمر الذي لم يتحقق في ظل ظروف العجز المالي المتواصل والدائم للجامعات العربية غير الخليجية طبعا ، اذ أن جامعاتنا معروفة عادة بضعف ميزانيتها المخصصة لهذا الغرض ، وهذا ما أدى الى تهميشها حضاريا ، وحيث انعدمت بذلك لديها المخططات والمشاريع والأهداف البحثية الواضحة على المدى القريب والبعيد ، وأصبحت وظيفتها تأمين الحد الأدنى من المعارف القديمة وا لمحصورة في فضاءات ومعلومات تقليدية جدا. بل ان عددا من الجامعات العربية تمنع أعضاء هيئاتها التدريسية من المشاركة في الفعاليات العلمية العالمية ، بحجة أو بغير حجة وتحجب عنهم جوازات سفرهم طوال السنة الدراسية، وهذا ما أدى حتما الى نوع من الانحسار المعرفي ، كما يفسر عدم ملاحقة ومواكبة تطورات المعرفة والبحث العلمي في محيطنا الجامعي العربي والدولي ، الا بالقدر الضئيل جدا ولعدد محدود من الأساتذة الباحثين ، وهو الأمر الذي يفسر انعدام المتخصصين العرب الذين يغطون كل تخصصات المعرفة وشموليتها لكامل الوطن العربي. بل ان الظاهرة القطرية والاقليمية كانت وراء الانعزال والعقم المعرفي الذي ميز عددا كبيرا من الجامعات العربية اليوم ، وجعل باحثيها لا يدركون اليوم تماما مدى المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لجناحي الأمة العربية.

وكمثال على ذلك ، يوجد اليوم المئات من المتخصصين الباحثين الأور-أمريكيين عن المغرب العربي الحديث والمعاصر ، في حين لا يوجد في كل جامعات الوطن العربي متخصصون مشارقة في هذا الحقل من الدراسات. وكذا يوجد أكثر من عشرة مراكز متخصصة عن المغرب العربي في الفضاءين الغربي والأمريكي ، في حين لا يوجد مركز واحد في كل جامعات الوطن العربي ، بما في ذلك جامعات الخليج والتي لا تعاني عجزا ماليا وتتمتع دون غيرها بميزانيات محترمة. أين هو اذن مفعول ودور الاتفاقيات الجامعية العربية في التعاون البحثي العربي-عربي؟ وأين هي الرؤية المعرفية الوحدوية العربية؟ ان الذي يؤكد هذا الأمر هو صدور مئات الكتب العلمية المتخصصة

الجيدة عن المغرب العربي بأوروبا وأمريكا عن متخصصين غير عرب ، في حين لا تصدر عن جامعات المشرق العربي كتب علمية في نفس الاختصاص ، وهو ما يؤكد كيف أن تلك الاتفاقيات لم تنجح في معالجة هذه المسائل المصيرية والجوهرية في استراتيجية التعاون البحثي الجامعي العربي-عربي مستقبلا والعكس صحيح أيضا.

إن واقع التعاون الجامعي العربي-عربي اليوم يدعو الى الرثاء ، حيث لا توجد مطلقا بين الجامعات أي صيغ عملية للتعاون البحثي لمعالجة أمهات القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وليست هناك لقاءات جامعية دورية منتظمة ولا معالجات ومنشورات مشتركة لأمهات القضايا المطروحة في الساحة العربية. بل إن الذي نلاحظه هو غلبة الطابع القطري والاقليمي والجهوي الضيق في الاهتمامات البحثية الجامعية العربية ، وهو ما يؤكد كيف أن الجامعة والجامعيين وقعوا في هذا الفخ الذي نصب لهم بتحييدهم وتهميشهم تماما منذ استقلال البلاد العربية السياسي ، وهو الأمر الذي سهل على أوروبا وأمريكا اختراق الفضاءات البحثية الجامعية بسهولة ويسر من خلال عقد وابرام العشرات ، بل وجب القول المئات من اتفاقيات التعاون والتوأمة معها. ولو قمنا بتقييم سريع لمجمل الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية ، لكشفنا مدى تواضع نسبة التعاون الجامعي عربي-عربي ، حتى أنه لا يوجد في كثير من الأحيان بين الجامعات العربية أي تعاون علمي وبحثي مطلقا. لأعطي مثالا واحدا على ذلك ، وقعت كلية العلوم الانسانية والاجتماعية التابعة لجامعة الآداب والفنون - تونس الاولى ، خلال الأربع سنوات الماضية تسع اتفاقيات مع مؤسسات أجنبية أوروبية أساسا، من بينها خمس فرنسية مقابل واحدة فقط مع احدى الجامعات العربية ألا وهي الجامعة اللبنانية. وقل مثل هذا الأمر بالنسبة للجامعات العربية المشرقية التي وقعت الاتفاقيات مع نظيرتاها بأوروبا وأمريكا ولم توقع اتفاقية مع جامعة تونس الأولى للآداب والفنون مثلا. فمن المسؤول عن هذه الوضعية يا ترى؟

ومن هذا المنطلق لم نسجل في النظام المعمول به حاليا تبادلا دوريا للطلبة والأساتذة بين الجامعات، وهو الأمر الذي لا يمكن معه ايجاد أرضية لتوحيد الرؤى والأهداف المستقبلية. وحتى الجامعات الخليجية ، فإن لها اسلوبها الخاص في منظومة التعاون الجامعي البحثي عربي-عربي.

هناك أولا عدد من القواسم المشتركة للجامعات الخليجية قضت بدعم كل صيغ التعاون الخليجي من حيث سهولة ومرونة الاجراءات للمشاركة في الملتقيات والندوات والنشر ، بل وسهولة احتضان العناصر الخليجية في الفضاء الجامعي الخليجي. الا أننا نلاحظ من جهة أخرى عدم بروز مخططات بحثية مدروسة لانجاز مشاريع مشتركة على المدى القريب أو البعيد بين الباحثين الجامعيين الخليجيين وهذا على الرغم من وجود أكاديميين خليجيين ذوي تميز علمي عربي ودولي ،

وأنا أعرف العديد منهم من الذين تعاونوا معنا ومازالوا وهم يشكلون أحد وجوه المعرفة التي تشرف الامة العربية. وبالاضافة الى ذلك نسجل عدم وجود مؤسسة أكاديمية خليجية تشرف على مستقبل البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ومقدراته والتخطيط له وكذا خطوط التعاون بين الجامعات الخليجية والجامعات العربية مثلا. وإن التعاون مع الجامعات المغاربية هو تحت الصفر لأسباب عديدة والمسؤولون في كلا الجانبين لم يقوموا بتعبيد الطريق لارساء منظومة لتفعيل هذا التعاون البحثي. فبعض الجامعات الخليجية في العلوم الصحيحة ترنو أساسا وقبل كل شيء الى الجامعات الأورو-أمريكية المتقدمة للاستفادة من خبرتها وعلمها وتقدمها ، وهذا أمر جيد ومطلوب. أما مواكبة المعرفة والبحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية فهو ضعيف جدا. ونحن ندعو الى الاهتمام بكل المختبرات المعرفية. ولكن وجب أن يتم ذلك بتوازن حضاري وعدم انبطاح مطلق، على أن يتم بمعالجة دقيقة وليس عبر التقليد من تجارب الجامعات الأخرى والمغاربية منها بصفة خاصة. وكمثال على ذلك لا توجد بين جامعات تونس مثلا وجامعات الخليج وهذا لكل ما يتعلق بالعلوم الانسانية والاجتماعية حتى اليوم ، اي اتفاقية على الاطلاق لتبادل الخبرات والأساتذة وخصوصا الطلبة وتوجيههم في بحوثهم ورسائلهم الجامعية ، ولو أحدث اشراف علمي مشترك في جامعاتنا ، لخلقنا جيلا من الباحثين يؤمن بالتواصل المعرفي العربي ويسعى الى تذويب الفوارق ونقل الخبرة العلمية.

وهناك موضوع أكثر دقة ويتعلق بإحداث عدة كراسي في الجامعات الغربية والأمريكية لتاريخ الحضارة العربية الاسلامية، وهو أمر وجب دراسته بكثير من التروي والتحري في غاتيه . إننا نذهب الى الاعتقاد أن العالم الأورو-أمريكي ليس في حاجة الى المال العربي لإحداث هذه الكراسي ، اذ يرجع اهتمام العالم اللاتيني بالعالم العربي-الاسلامي الى القرن السادس عشر ، ومازال يهتم به الى اليوم وسوف يبقى مهتما بأكثر ما يكون الاهتمام قوة ودفعا وزخما ، لأن مصالحه العليا تفرض عليه ذلك ، وأن ما تخصصه نحن لدراسة مجتمعاتنا العربية-الاسلامية اليوم في العلوم الانسانية والاجتماعية ، لا يمثل الا عشر ميزانيات البحث العلمي الأورو-أمريكي المخصصة لدراسة عالمنا-العربي-الاسلامي دون غيره ! وعليه فإن واجب الجامعات الميسورة الخليجية أو غيرها ، هو تقديم دعمها أولا وقبل كل شيء ، الى الجامعات العربية الأقل حظا ، ومساعدتها لتفعيل دور البحث العلمي وتهيئة كل الظروف الملائمة لاحتضان ومساعدة الجيل الجديد من الباحثين العرب من الذين لا تتوفر لديهم أبسط أدوات البحث العلمي. إن الوضع الحالي يدعو حقا إلى الرثاء والسخرية من القدر. وسوف يسجل التاريخ حكما قاسيا جدا على هذه الوضعية التي مازالت وسوف تبقى مستمرة سنوات عديدة أخرى.

ماذا قدم الأثرياء العرب ، الذين يعدون بالمئات بل الآلاف للجامعات والجامعيين والباحثين العرب

في البلاد العربية للقيام بواجبهم البحثي والذين يعانون أشد المعاناة اليوم ؟ لا شيء يذكر ، إنني هنا لا أعمم ولا أستثني الا عددا محدودا جدا من الشخصيات السياسية الخليجية والذين سوف يذكرهم التاريخ لحملهم رسالة حضارية وأنهم كانوا ذوي وعي وادراك بأهمية دور البحث العلمي والتعليم في مستقبل الانسان العربي محليا ودوليا. بل أنني أذهب الى الاعتقاد أن ما قدمه الباحثون العرب لتأطير المعرفة شيء وجب تشجيعه وتقديره . ولأعطي مثالا واحدا على ذلك ، إن ما أنجزته مؤسستنا لكل ما يتعلق بالتاريخ الموريسكي-الأندلسي وتاريخ الولايات العربية أثناء العصر الحديث والبحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية والآثار العثمانية ، لم تقم به الى اليوم ولا مؤسسة اخرى غربية كانت أو أمريكية أو عربية!

إن التعاون الجامعي : العربي-عربي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية مازال منذ أربعين سنة ، دون أي محتوى حقيقي ولم يخرج من اعتباره شعارا جميلا وبراقا ولن يصبح حقيقة فاعلة ومؤثرة ومبدأ جوهريا ، الا عندما يتم تبنيه من قبل أصحاب القرار السياسي الأول والنهائي ثم ليعملوا بعد ذلك على تبنيه من قبل رؤساء الجامعات كوثيقة مستقبلية للتعاون الفاعل ، وعندئذ يتحول هذا الشعار الى مخطط تعاوني بحثي يخدم أساسا وقبل كل شيء ، مصالح التنمية والمعرفة في الوطن العربي. وفي هذا السياق ، سوف أتناول بعجالة طبيعة التعاون الجامعي البحثي على مستوى الجامعات المغاربية . والسؤال الذي يفرض نفسه تلقائيا ، هل أثر انشاء اتحاد المغرب العربي على ديناميكية التعاون البحثي بين الجامعات المغاربية فيما بينها ؟

لقد كان مبدأ المغرب العربي الموحد ، أحد المطالب الجوهرية للقيادات السياسية الوطنية المغاربية من خلال فعاليات مكتبي المغرب العربي بالقاهرة ودمشق ، وشكلت الجامعة من أهم مطالبهم ومرتكزاتهم وطموحاتهم الحضارية . إن الواقع السياسي المغاربي منذ أكثر من ثلاثين سنة ، قد أغرق المغرب العربي في سلسلة من الاحباطات الحضارية والسياسية والاقتصادية ، استحال معها أن تؤدي الجامعات المغاربية دورها الطلائعي والمأمول. وأنه على الرغم من انشاء الاتحاد المغاربي منذ أكثر من عشر سنوات ، فإن تموقع التعاون البحثي الجامعي المغاربي يكاد يكون منعدما تماما. وحيث لم يقع تبني المخططات البحثية والنشر وآليات التعاون المشترك. بل إن مشروع الجامعة المغاربية والمكتبة القومية المركزية ، بقيتا حبرا على ورق . وفي نفس الاطار لا توجد اليوم بين الجامعات المغاربية أي صيغة للتعاون البحثي بينها ، وسادت الاستقلالية والانعزالية على جميع المستويات ، ما عدا بعض التظاهرات واللقاءات التي تقوم بها بعض المؤسسات البحثية غير الحكومية والتي لا تترجم عن فلسفة متكاملة للتعاون البحثي المغاربي. وأذكر هنا في خاتمة هذا البحث كيف أن مؤسستنا تعد الوحيدة على صعيد المغرب العربي بل ومن الأوائل اذا اعتبرنا المشرق العربي والتي جعلت من مبدإ وفلسفة التعاون العربي-عربي ، أحد مرتكزاتها وطموحاتها

العلمية. وما نشرناه حتى اليوم عن الوطن العربي ، يترجم عن ذلك الدور الطلائعي في تجذير حركية التعاون البحثي الجامعي العربي والمغاربي في العلوم الانسانية والاجتماعية. ورفضها للتقوقع المعرفي القطري والاقليمي الضيق. لقد اهتممنا بالمغرب العربي الحديث والمعاصر وأنشأنا لذلك مجلة متخصصة منذ ست وعشرين سنة وهي ***المجلة التاريخية المغاربية*** ونشرنا فيها أكثر من ألف وأربعمائة دراسة وآلاف الوثائق الجديدة عن الجزائر والمغرب الأقصى والجماهيرية الليبية ، بل ونشرنا عددا من المراجع الجوهرية عن الجزائر وخصوصا المغرب الأقصى ولا أعرف حتى اليوم نفس هذا الاهتمام البحثي لكل ما يتعلق بالمغرب العربي في الجامعات والمراكز المغاربية. أما عن المشرق العربي فقد توفقنا أيضا في انشاء أول مجلة متخصصة على الصعيد الدولي : ***المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*** حيث نشرت بها مئات الدراسات الأكاديمية عن كل بلدان المشرق العربي أثناء العهد العثماني دون استثناء ، بل توفقنا في نشر عدد من الكتب حول ذلك. أين هي الجامعات ومراكز البحوث العربية أو الخليجية التي اهتمت بالفضاء الجغرافي العربي بهذه الرؤية والاستراتيجية المعرفية العربية الشمولية؟

بعد هذه الحصيلة التقييمية السلبية لمسيرة التعاون البحثي العربي - عربي منذ استقلال البلاد العربية ، هل من مقترحات لتفعيل ذلك ؟ نعم وأولها :

- أن يدرك القائمون على مصيرية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أن بأيديهم مسؤولية حضارية تقضي بدراسة القواسم المشتركة الممكنة لمنهجية التدريس الجامعي وايجاد آليات جديدة للتعاون العلمي عربي-عربي وأخذ العديد من المبادرات الثنائية وتكوين فرق بحث مشتركة لمعالجة أهم الاشكاليات العربية اليوم وغدا .

- اقرار لقاءات دورية ومنتظمة بين المتخصصين وتسهيل اجتماعاتهم ونشر البحوث بعدة لغات والعمل على ارجاع الثقة لمكانة الباحثين في الدولة باعتبارهم الرأس المال الأساس في عمليات التنمية العربية وتشجيع تبادل طلبة الدراسات العليا على الأقل .

- السعي الى تذويب العوائق البيروقراطية والادارية التي عطلت مردودية هذا التعاون وعلى الخصوص ابعاد الميليشيات الجامعية والثقافية في الوطن العربي والتي كبلت الجامعات العربية وحجمت مردوديتها تماما واحتقرت بل سعت الى قبر أي تعاون صادق وتم لها ذلك نتيجة القيود والعراقيل الفكرية والايديولوجية والسلوكية والحزبية التي مارسوها على الجامعة والجامعيين دون مراقبة أو حتى محاسبة حضارية على اشرافهم القاتل على حظوظ الجامعات العربية وهم الذين يرفضون اجراء حوار مفتوح مع الأطراف المعنية بذلك . إن ملف التعاون الجامعي البحثي العربي لم يفتح بعد ، ولو فتح ودرس بعناية واخلاص وتفان لكشفنا حقائق خطيرة جدا مازالت مغيبة حتى يوم الناس هذا. فهل من مستجيب لندائنا ؟

من المسؤول عن أزمة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي (*)؟

في الورقات الثلاث التي قدمتها تباعا في المؤتمرات العالمية التي عقدتها مؤسستنا حول البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ، تناولت العديد من الاشكاليات والأزمات الظرفية أو المزمنة لوضعية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في تونس والوطن العربي. وسوف نستمر في معالجتنا لأزمات البحث العلمي العديدة والتي أخذت تستفحل يوما بعد يوم . وقبل أن أتعرض الى جدلية وآليات معالجتنا الجديدة في هذا البحث ، أبدي الملاحظات الجوهرية التالية :

أ - إنه على الرغم من نشرنا لأعمال المؤتمرات الثلاثة للبحث العلمي والتي شارك فيها أكبر المتخصصين العرب والأتراك والأوربيين وضمت ثمانية وثمانين بحثا بالعربية والفرنسية والانقليزية، غطت مختلف القضايا والمسائل الأساسية التي تناولت البحث العلمي في العلوم الانسانية في الوطن العربي وتركيا ووفرت قواعد معلومات وبيانات واحصائيات دقيقة ، كما وعرضت محاور النقاش الفاعل والهام والذي نشر كاملا بالعربية والفرنسية ، فإن الدوائر البحثية العربية لم تول أدنى عناية لتلك الدراسات وواصلت سياسة اللامبالاة والصمت الرهيب والاعلام المعتم والتغييب المقصود ، بل ولم تعمل على استخلاص العبرة والدرس لتتبنى موقفا وطنيا تجاه أمهات القضايا البحثية التي يواجهها مجتمع الباحثين والعلماء على امتداد وطننا العربي ، بل استمرت تعالج سياسة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية كما عودتنا بكثير من الارتجال والفوضى وعدم الوعي بالأبعاد المصيرية لهذا الملف الدقيق والذي يحتاج الى تظافر جهود الباحثين المخلصين الذين جعلوا من مبدإ الدفاع عن ملف البحث العلمي ، أحد المبادئ الجوهرية التي يدافعون عنها بكل ايمان واصرار ومسؤولية.

ب - إن الوطنية ليست حكرا على فئة دون أخرى ، وإن مجتمع الباحثين الذين وهبوا حياتهم للبحث والتدريس ، هم المعنيون أولا وقبل كل شيء بمستقبل مخابر المعرفة والبحث العلمي وليس التكنوقراطيون الاداريون أو السياسيون في كل الفضاء العربي والذين سيطروا تماما وماَزالوا على

(*) قدم هذا البحث في المؤتمر الرابع للبحث العلمي حول : أزمة البحث العلمي وهجرة الادمغة في البلاد العربية وتركيا، المنعقد فيما بين 17 و 19 افريل 1998.

آليات ومصائر وميزانيات البحث العلمي دون محاسبة تذكر من أحد، وهمشوا مجتمع الباحثين وقضوا من خلال اللجان العديدة غير المؤهلة علميا ، على مشاريعهم وبرامجهم البحثية بحجة أو بغيرها ، واستمر هذا الوضع الرديء ماثلا للعيان بدرجات متفاوتة من التردي والاهمال المقصود ، دون سعي الى تبني خطة وطنية شاملة تأخذ بالاعتبار المتغيرات الرهيبة والسريعة لمخابر البحث العلمي على المستوى الدولي من خلال قنوات النشر والمؤتمرات والمشاريع البحثية العديدة. والا فأين هي المنشورات والمؤتمرات والمشاريع العربية الفاعلة ؟ أين هي الرسائل الجامعية التي تترجم ولو بجزء ضئيل عن حيوية قطاع البحث العلمي في العلوم الانسانية لهذا الوطن العربي الشاسع ذي المائتي وخمسين مليون نسمة كما يحلو للبعض التغني به ؟ لا أخالني الا مجيبا بالنفي المطلق ، وهو ما سوف نتعرض اليه لاحقا في هذه الورقة.

ج - إن آليات وحركية المؤسسات والمراكز والكليات وعديد اللجان البحثية العربية الحكومية ، تخضع في تسييرها الى ايديولوجية الدولة في هذا القطاع أو ذاك. وتواصلت هذه السياسة الاعتباطية باهدار الأموال والطاقات وتنظيم اللقاءات والمهرجانات الضخمة وارسال مئات البعثات والوفود الرسمية العربية الى كل أرجاء المعمورة ، دون أن يؤثر ذلك حتما على فلسفة ومردودية الانتاج المعرفي أو يكون وراء انشاء فضاءات الحوار والعلم في جامعاتنا ومراكزنا الحكومية. بل إن أغلب هؤلاء "الرحالة" الرسميين ليسوا مطالبين لا اداريا ولا وطنيا بتحرير تقارير عن المهمات العديدة التي يقومون بها كل سنة في نفس الوقت الذي يقوم فيه الاستاذ الزائر الوطني أوربيا كان أو أمريكيا ، من منطلق وطني ، بوضع تقرير في مختلف اتصالاته العلمية واحالة ذلك على الدوائر الجامعية وحتى الدوائر السياسية الأخرى المعنية بفهم المتغيرات السريعة لهذا الفضاء الجغراسياسي على جميع الأصعدة. وسوف يستمر هذا الوضع العربي البحثي مترديا ، ما لم تتخذ اجراءات حاسمة لتبني استراتيجية جديدة تموقع البحث العلمي كأحد التوجهات الكبرى في التنمية في الوطن العربي والعمل حالا على وقف نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات العربية ، وهو الأمرالذي كان وراء حرمان هذه الأمة من خبراتها المعرفية الابتكارية المبدعة ، ولدي تجاه هذا الملف الساخن ، موقف مغاير تماما لما ألفه المحللون والمعنيون بهذه المسألة الدقيقة .

د - إننا من دعاة الحوار الفاعل والمسؤول في ساحتنا العربية بين الكفاءات البحثية الحقيقية المنتجة والفاعلة وبين السلطة السياسية الماسكة بكل شيء من خلال دعوتنا لها لتعميق الحريات الأكاديمية في مراكزنا دون استثناء ، اذ بدون الحريات الأكاديمية لن يكتب لنا أي تقدم على الاطلاق ، بل سنستمر في سياسة ذر الرماد في العيون واطلاق الشعارات الجوفاء وتبني المخططات في دائرة ادارية ضيقة ، دون استشارة أولي الأمر، أي مجتمع الباحثين والعلماء والأساتذة الذين أثبتوا أهليتهم العلمية لتحمل هذه المسؤولية التاريخية الحضارية والمعرفية

لشعوبهم. ومن هذا المنطلق ، فإننا واعون كل الوعي بموقعنا العلمي وندرك تماما أين تكمن مصلحة الأمة العربية أكثر من غيرنا ، اذ وازعنا وشعورنا الوطني هما المرجعية الثابتة والتي لا يمكن لأحد مهما كان موقعه أن يخدشها أو يمسها بسوء أو يقلل من شفافيتها واخلاصها لأمتها وحضارتها. وأننا من هذا المنطلق نرفض تلقي الدروس أو النصائح من أي جهة كانت ...

بعد هذه الملاحظات السريعة ، انطلاقا من قناعاتنا وتجربتنا البحثية المتواضعة ، نخلص الى القول إن هذه الأزمة في نظرنا تتشكل من مثلث عام أحد أضلاعه : المقررون السياسيون وثانيها : الجامعيون الصامتون أنفسهم وثالثها : الكفاءات والأدمغة العربية المهاجرة . وسوف نتعرض الى ذلك بشيء من الشرح في المحاور الخمس التالية :

أولا : غياب المشاريع والمخططات البحثية العربية البعيدة المدى :

تكاد تجمع معظم الدول العربية على افراد وزارة بعينها أو كتابة دولة للاشراف على مقدرات البحث العلمي في جميع الميادين البحثية ، غير أننا هنا لن نتناول بالحديث الا مجال العلوم الانسانية والاجتماعية وهو الذي يهمنا مباشرة ، لأنه يعد الرجل المريض في الهيكلية البحثية العربية عموما منذ أربعين سنة. وأول ما نلاحظه في هذا الاطار عدم وجود لغة مشتركة تقضي بتبني برامج بحثية على صعيد البلاد العربية ، فلا الوزارات المعنية أو الآلكسو أو اتحاد الجامعات العربية بقادرة على تحقيق وانجاز عدد من المشاريع الطلائعية الرائدة والتي بقيت الى يوم الناس هذا حبرا على ورق ، **كدائرة المعارف العربية** ثم **الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية** أو حتى القيام بترجمة منقحة ومزيدة لبعض الموسوعات التي تهم العالم العربي والاسلامي ، والتي أشرف عليها باحثون ومختصون غير عرب ، وهي التي تعتبر اليوم المرجعية الأولى في هذا المجال. غير أننا نجحنا والحمد لله في وضع موسوعة عن الابل ضمت 2528 بحثا ! وجاء في تعليق لجريدة **الشرق الأوسط** حول هذه الموسوعة بتاريخ : 1997/11/02 ما يلي : عدد الابل في العالم 18.5 مليون، يملك العرب معظمها والحمد لله ! ومن جهة أخرى ، أنجزت موسوعات أخرى عن الطيور وبقية الحيوانات ولست أدري ماذا أيضا ؟ هل يقبل أن تبقى هذه الأمة ذات الأبعاد الحضارية الخالدة دون دائرة معارف خاصة بها وبتاريخها وبحضارتها بعد نصف قرن من استقلالاتها السياسية ؟ إنه لأمر مخجل حقا وغير مقبول على جميع الأصعدة والمسؤولية تلقى بالدرجة الأولى على الوزارات المعنية بالبحث العلمي والثقافة ثم الاداريين في كل المنظمات العربية دون استثناء والذين عجزوا تماما عن تحقيق مثل هذه المشاريع المعرفية الطموحة والرائدة والتي انتظرناها طويلا ولن ترى النور على مدى العشرة أو العشرين سنة المقبلة مع أسفنا الشديد! ولدينا في هذا المجال ملف دقيق جدا حول : **الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية** وما آل اليه بعد

عشر سنوات من تبنيه الاعداد له وحصلت لي تلك المعرفة بهذا الملف عندما كلفت عرضيا في شهر اكتوبر 1995 من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع تقرير مفصل عن المراحل التي أنجزت في هذا المشروع ، وقد قدمت الى مدير المنظمة تقريري في أواخر سنة 1995. وبعد سنتين ونصف من رفع تقريري ابلغت من قبل مدير المنظمة الاستاذ محمد الميلي في لقائي معه في مكتبه بتاريخ31/03/ 1998 بأن التقرير الذي حررته في 25 ص ، قد وجه الى عناية كل وزارات الثقافة في الوطن العربي وبعض المعنيين بهذا الملف دون اتخاذ أي قرار حاسم على ضوء التوصيات الدقيقة التي سجلتها في تقريري السالف الذكر (*)

إن هذا الفشل يترجمه عدم وجود مخطط بحثي بعيد المدى تم تبنيه ليكون القاعدة المرجعية لأي مشروع. ومن هذا المنطلق لم تتبن ولا جامعة عربية واحدة بما في ذلك جامعات الخليج التي تتمتع بميزانيات طيبة ، مشروعا بحثيا واحدا على الأقل وطويل المدى مثل المشروع الذي تبنته جامعة طوكيو خلال السنة الماضية حول : **متغيرات العالم العربي والاسلامي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية خلال خمس سنوات المقبلة (1997-2002)** ، وهو المشروع الذي قضى بدعوة أهم النخب الفكرية وأساتذة الجامعات على المستوى الدولي المهتمين بالعالم العربي-الاسلامي ، وقامت وزارة التربية اليابانية بتخصيص ثلاثة ملايين دولار (نعم ثلاثة مليون دولار) لانجاز هذا المشروع. ولا أكتم سرا أنني أثناء زيارتي لليابان خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 1997 ، عندما دعيت لها في نطاق هذا المشروع ، أجريت حوارا موسعا ومفيدا مع الباحثين اليابانيين المختصين بالوطن العربي والعالم الاسلامي وأدركت يومها مدى حرصهم الشديد واصرارهم على دراسة هذين العالمين والمساهمة في تأطير شبكة المعلومات عنهما ، بفضل حث الباحثين اليابانيين الشبان للاهتمام بهذا الفضاء واجراء المزيد من البحوث ونشرها فيما بعد. وقد ساعدتهم في ذلك قدرتهم الفائقة على اقتناء المنشورات الانقلو-أمريكية الجديدة الموضوعة على شبكة الانترنت وغيرها ثم سهولة الاتصالات والزيارات الميدانية ...

أصل الى القول أن وزاراتنا المعنية لم تضع ولا مشروعا بحثيا واحدا يهم عالمنا نحن منذ أربعين سنة من الاستقلالات السياسية. أما الاهتمام بالعوالم الاخرى شرقية كانت أو غربية أو أمريكية ، فهذا أمر مستحيل الوقوع وهو ما يفسر عدم وجود ولو مركز واحد في كل فضائنا العربي عن الصين أو آسيا ، أو روسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى عن أوربا الغربية القريبة منا جغرافيا واقتصاديا واستراتيجيا ، وهذا مؤشر بين على وجود أزمة حادة وحقيقية ومستديمة في عالمنا العربي.

(*) سوف اتعرض إلى هذا الملف في كتاب سوف نصدره قريبا بعنوان: المؤرخون العرب وفشل كتابة تاريخ الامة العربية .

ثانيا : تعيين مدراء المؤسسات العربية البحثية يتم وفقا لاعتبارات غير علمية :

إن المطلع على هيكلية المؤسسات البحثية في الوطن العربي سوف يكتشف أن مدراء المؤسسات البحثية الحكومية وحتى العمداء في بعض الجامعات العربية لا ينتخبون وإنما يعينون على مرأى ومسمع من مجتمع الباحثين والأساتذة الذين يلتزمون الصمت دون ابداء أي رأي في ذلك. ويتم هذا التعيين في كثير من الأحيان وفقا للقرابة القبلية أو العائلية أو الشخصية أو الحزبية. والأغرب من ذلك أن يستمر هؤلاء المديرون في بعض الأحيان أكثر من عشرين سنة على رأس المؤسسات التي نصبوا عليها دون اجراء أي تقويم أو ادخال أي تحوير جوهري على هياكلها أو تبني استراتيجية بحثية فاعلة ، بل إن بعضهم كان يكتفي فقط بزيارة المؤسسة لبضع ساعات في الاسبوع ، يقوم خلالها بامضاء مختلف المراسلات التي تستوجبها وظيفته الادارية كمدير عام للمؤسسة أو المركز أو منصبه كعميد، وهو ما أدى الى ترك الحبل على الغارب وتكليس البحث العلمي وخنقته تماما ، كما أدى الى تشويه سمعة المؤسسة وعلى الأخص سمعة الباحثين على أكثر من واجهة اعلامية عربية ودولية. وهناك العديد من المراكز المغاربية في العلوم الانسانية والاجتماعية قد تم الغاؤها تماما بدءا بمركز البحوث للانثروبولوجية العملية Centre de Recherche d'Antropolgic Pratique (CRAP) التابع لجامعة الجزائر والذي ألغي سنة 1975 ثم لجنة بحوث بول بسكون Groupe de Recherche de Paul Pascon بالمغرب الأقصى التي ألغيت سنة 1980 **ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية** التابع لجامعة تونس الأولى عندما الغيت صيغته الأولى سنة 1995 والحاق جل الباحثين فيه للتدريس بمؤسسات التعليم العالي ، مع العلم أنه يعد أولى المؤسسات البحثية في العلوم الانسانية والاجتماعية في كل الفضاء العربي برمته حيث بعث للوجود سنة 1962 .

وعلى الرغم من أن هذا القرار الاداري البحت لم يتخذ نتيجة استشارة موسعة ، فقد كان الواجب استشراف رأي جميع باحثي العلوم الانسانية والاجتماعية ببلادنا وهم الذين أعطوا بلدهم سمعة مشرفة وساهموا في احلالها موقعا فريدا في جدلية العلوم الانسانية والاجتماعية. إننا نذهب دوما الى الاعتقاد بأن قرار إلغاء هذا الفضاء البحثي قد أضر بسمعة تونس المعرفية وبعلمائها وباحثيها وبانجازاتها العلمية طوال أكثر من خمس وثلاثين سنة اليوم، ضررا فادحا وخطيرا جدا. وكان الأولى معالجة الموضوع بطريقة أخرى تماما تحفظ الهيكلية البحثية الأولى لهذه المؤسسة ثم العمل على معالجة نواقصها وخللها بالاحتفاظ بجميع الباحثين فيها وخلق ديناميكية فاعلة ومؤثرة ، وليس بفرقعة هذه المؤسسة وتذويبها تماما وتبني صيغة جديدة لها يرفضها كل الباحثين الوطنيين وأدت واقعا وحقيقة الى وقف النشاط العلمي والبحثي لهذه المؤسسة البحثية الرائدة ، ويتم هذا في

نفس الوقت الذي تنشئ فيها فرنسا مثلا مؤسسة بحثية كبرى بآكس أون بروفنس ويتم افتتاحها من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الفرنسي في أواخر شهر ديسمبر 1997 وتضم أكثر من مائتي باحث يشرفون على ثمانية مخابر بحثية في العلوم الانسانية والاجتماعية ! ثم هناك مركز تاريخي آخر هو مركز الجهاد الليبي بطرابلس حيث بدأ بداية جيدة ليصل اليوم الى حافة الافلاس المعرفي وهذا على الرغم من أنه يضم عددا هاما جدا من الباحثين ولديه قواعد معلومات فريدة وقائمة منشوراته أكثر من مشرفة ، الا أن نشاطه قد عطل لأسباب تافهة وأخرى مالية ، وكان الواجب منحه كل الصلاحيات لأداء دوره الاشعاعي والمعرفي والفكري على الصعيد العربي والإفريقي والدولي.

أما المراكز المشرقية في العلوم الانسانية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي ألغيت أو أنها لم تبعث أصلا ، فحدث ولا حرج ، والسبب في رأينا هو أن عالم الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرهما من الباحثين مجبولون ومدفوعون على تناول كل الاشكاليات البحثية التي يتعرض لها مجتمعنا العربي اليوم ، وهذا يتنافى حتما مع الأولويات التي تتبناها أي دولة قطرية ، فارضة بذلك حدودا معينة وخطوطا حمراء للدراسات الميدانية والتي لا يمكن بحال من الأحوال معالجتها بحرية أكاديمية ، وترك هذا المجال للباحثين الأورو-أمريكيين الذين يغرقوننا بدراساتهم وتحاليلهم وكتبهم التي تعد بالمئات ، هذا فضلا عن تنظيمهم لعديد المؤتمرات واللقاءات والحوارات التي تتم بمعزل عن فضائنا البحثي.

إن السبب الرئيسي في هذا الوضع المأساوي هو هذه القرارات التي تتخذ فوقيا دون أن يكون للباحثين أي دور في اتخاذها. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الى حوار فاعل بين الباحثين المعنيين بحركية العلوم الاجتماعية والانسانية ووجوب فتح المجال الى انتخاب ديمقراطي حر ومسؤول لمدراء ومسؤولي مراكز البحث العلمي في الوطن العربي ، على أساس الكفاءة العلمية والتسيير الاداري الناجع. ويتم ذلك لفترة معينة واحدة لا تتجاوز خمس سنوات على الأقصى ، حتى يفسح المجال الى تشبيب هياكل المؤسسات البحثية وادخال عنصر حركي مسؤول في تسييرها وفقا لسنة التطور، وليس حتما محاربة الباحثين الشبان وعدم انتدابهم وضرب معنوياتهم البحثية. والذي زاد الوضع سوءا أن المناصب العلمية توزع في بعض الدول العربية على العسكريين الذين يعتبرونها اقطاعيات "التيمار" و"الزعامت" ويديرونها وفقا لهيمنة الدولة على مخابر المعرفة والتصرف المطلق فيها . وهناك عدد آخر من القضايا الجوهرية المرتبطة مباشرة بالمقرر السياسي ، يستحيل علينا في هذه الورقة أن نأتي عليها وتتعلق باختيار وتعيين اللجان الوطنية الادارية لتقويم المشاريع البحثية وسياسة التسويف والروتينية الادارية وسلوك الاداريين المتعالي والمتعجرف والذين لم يدركوا بعد الأهمية الخاصة لتفعيل البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية والذي يشكل أحد الواجهات

الأساسية في عملية التنمية الشاملة لشعوبنا.

ثالثا : الجامعيون والمستوى العلمي للرسائل الجامعية :

إن الوجه الثاني لمضلع الأزمة يتمثل في الجامعيين أنفسهم إذ دأب الجامعيون على القول بأنهم غير مسؤولين عن أزمة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي ولا يتحملون أية مسؤولية في ذلك. وفي نظرهم أن القوانين المعمول بها والمفروضة عليهم من فوق ، تخدم استراتيجية المقررين السياسيين ومن والاهم من الجامعيين وهي جوهر القضية وأن لا سبيل الى تغيير هذه الوضعية .

لم يعد مثل هذا المنطق يقنع أحدا وهو هروب من تحمل المسؤولية. وواقع الأمر أن آلاف الجامعيين المرسمين في المائتي جامعة عربية ، قد ساهموا مباشرة عن وعي أو غير وعي في أزمة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي. فالمستوى العلمي العام للرسائل الجامعية العربية ، ضعيف جدا الا ما ندر ووصل الأمر ببعض الجامعات العربية الى منح شهادة الدكتوراه للمزورين والمنتحلين والساسة الذين تمكنوا من شراء ذمم من يحرر رسائلهم مقابل الوعود بالمناصب التوظيفية أو بضع مئات من الدولارات . ويتم ذلك على حساب نظافة العلم ، وهو أمر في منتهى الخطورة وأساء حقا الى سمعة البحث العلمي العربي. واذا كانت البلاد المتقدمة كفرنسا مثلا تفتخر بأن عشرة آلاف (نعم عشرة آلاف ، راجع جريدة Le Monde بتاريخ 10-11 / 12 / 1997) رسالة جامعية في جميع التخصصات تناقش في رحاب جامعاتها كل سنة ، فإن جامعات الوطن العربي بعد أربعين سنة من الاستقلال ، لم تسجل حسب بعض التقديرات التقريبية الأولية العالية جدا ، أكثر من مائة وخمسين رسالة جامعية سنويا فقط ، وهذا لكل ما يتعلق بالعلوم الانسانية والاجتماعية ، والقليل النادر منها صالحة للنشر. إن دراسة متأنية وموثقة لهذا الملف سوف تكشف عن الكثير من الحقائق المغيبة وعن ذيول أزمة البحث العلمي الذي طال الجامعة والجامعيين في الوطن العربي. ولا شك أن موقف اللامبلاة وعدم المبادرة لمعالجة أمهات القضايا المتعلقة بالبحث العلمي في بعض البلدان التي عرفت في الماضي ومازالت إلى اليوم نظاما غير ديمقراطي ، كان وراء تعميق الأزمة التي يعرفها اليوم ملف البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية. ونذهب الى الاعتقاد أن الحوار وفتح ملفات البحث العلمي ومناقشة ذلك علنيا وعلى جميع المستويات بين النخبة الجامعية الوطنية والمسؤولة والعاملة من جهة وبين السلطة السياسية من جهة أخرى ، هو الكفيل في رأينا بايجاد المعادلة المتكافئة بين الطرفين وا لمخرج الحقيقي والوحيد لايجاد الحلول لأزمة البحث العلمي.

إنه من الصحيح أيضا أنه لا تتوفر في الجامعات العربية العريقة بمصر ودمشق وبغداد وحتى

الحديثة منها في المغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا، حوافز حقيقية لتطوير حركية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، وأن الباحث في هذه الفضاءات الجامعية يعاني أشد المعاناة ، حتى وقع تهميشه تهميشا تاما وأصبح الجامعي في الجزائر وعلى الأخص في مصر يجري وراء الساعات الاضافية في طول البلاد وعرضها أو في تدبيج المقالات الصحفية الاسبوعية ، للحصول على أجر اضافي لسد حاجياته الأساسية في هذا العالم الرهيب ، ويتم ذلك على مرأى ومسمع من المقررين السياسيين الماسكين بكل خيوط ملف البحث العلمي. وهناك في بعض البلدان العربية من الأساتذة الجامعيين ، في هذا الزمن الرديء ، من التجأ الى بيع أملاكهم ومتاعهم الشخصي لمجابهة أبسط المستلزمات الحياتية. وقد عدوا من جهة اخرى موظفين اداريين عاديين ولا تتجاوز رواتبهم بعض عشرات من الدولارات في حين تصرف مئات الآلاف من الدولارات إن لم تكن الملايين في أشياء أخرى... بل إن مبلغ تقاعد استاذ جامعي في بعض البلدان العربية بعد أربعين سنة من التدريس ، لم يتجاوز ثمانين دولارا فقط وهو أمر مؤسف حقا ومخجل ويترجم عن الاحتقار لهذه الفئة الجامعية البحثية الأولى بالمجتمع العربي والتي كونت أجيالا من الأطر الوطنية. إن هذه الوضعية المزرية تؤكد حتما وجود خلل في البنية التحتية لهيكلية البحث العلمي ، وهذا في نفس الوقت الذي تمنح فيه السلطة السياسية للبرلمانيين العرب والبعض منهم لم يحصلوا على أية شهائد ، مرتبات أعلى بكثير بل وجب القول هي لدى بعض هذه الدول العربية الأخرى ، أضعاف ما يتقاضاه الأساتذة الجامعيون البؤساء ، إن هذا لأمر مرفوض أصلا ولا يمكن قبوله أو استساغته البتة بل وجب التنديد به.

رابعا : فقدان الدعم العربي لمؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي :

في نفس الوقت الذي نؤكد فيه على ضعف مردودية مخابر المعرفة العربية نتيجة عدم تمتعها بميزانيات تمكنها من مواكبة المعرفة واقتناء أدواتها الاساسية من كتب حديثة ودوريات أكاديمية وموسوعات مختلفة ثم المشاركة في أهم التظاهرات المعرفية الدولية . نلاحظ من جانب آخر كيف أن الدول العربية الخليجية تقوم بدعم المؤسسات الأورو-أمريكية بسخاء وتنشئ لها الكراسي في جامعاتها ومراكزها وهذا ما يكلفها مئات الملايين من الدولارات سنويا ، في حين أن الجامعات العربية العريقة في المشرق والتي تضم مئات الباحثين العرب الذين يعيشون وضعا بحثيا ومعرفيا حزينا ومؤلما ، لم تحظ بأية عناية تذكر ولا بأي دعم حقيقي ، وهو ما ساهم ، الى جانب الأوضاع الداخلية ، في قبر اشعاعها العلمي والمعرفي منذ ثلاثين سنة.

وليس أبعد من ذلك ، فإن مؤسستنا التي أنجزت من الأعمال العلمية ما لم تنجزه هذه المراكز الأورو-أمريكية جميعها في مجال اختصاصها ووعدت ببناء قاعة محاضراتها من قبل دولة خليجية

والذي على اثر ذلك وضع سفيرها حجر الأساس على لوحة رخامية أكثر من أربع سنوات ونصف في حفل رسمي حضره كبار المسؤولين وجمع من العلماء والمؤرخين العرب والأجانب، ولم يقع الإيفاء بهذا الوعد، والأسباب عديدة وبينة ، فمؤسستنا عرفت عالميا بنشاطها العلمي الكثيف والمتميز وبجديتها المعرفية الأكاديمية واصرارها على الاحتفاظ بخطها الفكري الذي التزمت به منذ البداية وعدم انسياقها وراء سياسة الشعارات القومية أو الوطنية أو الدينية ، وأن رصيد ما أنجزته للمعرفة والعلم يشهد به الباحثون الدوليون الذين منحونا ثقتهم ودعمهم العلمي. وعلى أية حال فإن الدول العربية البترولية جميعها وليس الخليجية فقط ، ساهمت ومازالت بقسط مباشر في استمرار أزمة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ولم تساهم بطريقة أو بأخرى في اشعاع المعرفة العربية في فضائنا الجغراسياسي ، بل تعددت مظاهر هذه الأزمة لتشمل عددا آخر من القطاعات المرتبطة مباشرة بالبحث العلمي ونعني بها أزمة النشر الأكاديمي على مستوى الوطن العربي وقلة الدوريات العربية المتخصصة اليوم. أما ملف الدوريات العربية فحدث ولا حرج. فدورياتنا قليلة جدا وغير منتظمة الصدور ، وإن صدرت فبعد تأخير سنتين الا ما ندر وكلية الآداب التي تضم أكثر من 150 ما بين أستاذ واستاذ محاضر واستاذ مساعد يشرفون على دورية سنوية لا تتجاوز 250 ص وتدار بعقلية ستينيات هذا القرن المتغطرسة والمتعالية والإقليمية ولم يؤخذ بالاعتبار طبيعة المتغيرات المعرفية الرهيبة على جميع المستويات. أما المحتوى العلمي فلو تمت دراسة متأنية في هذا المجال لكشفت العديد من الحقائق المغيبة اليوم .

إن المعاناة الشديدة التي يعانيها قطاع النشر الأكاديمي في عالمنا العربي هو الآخر ملف مغيب تماما وهو أمر مؤسف حقا ويبعث على القرف والرفض. ففي كامل الفضاء العربي لم ينشر سوى 8171 عنوانا فقط خلال سنة 1996، معظمها اكتسى طابعا دينيا واعلاميا مهرجا والقليل منها كان نافعا ومفيدا ، وهذا في نفس الوقت الذي أصدرت فيه بريطانيا وحدها أي خلال نفس السنة 95015 عنوانا وفرنسا 45311 واسبانيا 44261 عنوانا وبلجيكا 13913 ، نعم بلجيكا التي تعد أقل من عشرة ملايين في حين أن عالمنا يضم 250 مليون نسمة !! (راجع مقال الشرق الأوسط بتاريخ 1997/12/22)

أما اذا أحصينا العناوين الصادرة عن الجامعات العربية ، فهو أمر مخجل حقا خاصة اذا أخذنا بالاعتبار ما يصرف سنويا على التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العربية. أما النشر باللغات الأجنبية في الوطن العربي فيكاد يكون منعدما ، بحجة الدفاع عن لغة الضاد ولغة القرآن الكريم ويتم ذلك باثارة النعرة القومية العربية أمام تحديات الغزو الفكري الخطير. غير أن الحقيقة البينة هي عجز وعدم قدرة هؤلاء علميا على خوض معارك التحدي الفكري الدولي ، بنفس

السلاح العلمي الذي استعمله الآخرون تجاهنا ، ومؤسستنا تعد الوحيدة في الوطن العربي التي تولي عناية واهتماما خاصين بهذا المجال، حيث أنجزنا ونشرنا مئات البحوث بالفرنسية والاسبانية والانقليزية وهو الأمر الذي لم تقم به ، ولا جامعة مغاربية أو عربية أو مركز عربي على الاطلاق ! أما نشرنا بلغة الضاد فيأتي في المرتبة الأولى وحيث توفقنا أن نمنح لغتنا العربية ، أحقيتها في معالجة القضايا الفكرية والتاريخية بحيث أصبح معظم ما نشرناه مرجعا مشرفا للمعرفة العربية في اختصاص المؤسسة...

والسؤال الآن هل الاستاذ والباحث الجامعي العربي والمثقف الواعي واتحادات الكتاب العرب جميعها ، وهم الذين تبنوا الصمت كقاعدة لمواقفهم ، لهم العذر في ذلك ؟ وجوابنا لا وألف لا!!

إن المسؤولية الحضارية الكاملة يتحملها الجميع : سياسيين وجامعيين في داخل الوطن العربي وخارجه وكذا وزارات البحث العلمي والثقافة في الوطن العربي ، هذا فضلا عن الاتحادات والمنظمات العربية جميعها ودون استثناء.

لنتناول الآن العنصر الأخير في مثلث أزمة البحث العلمي ونعني به :

خامسا : تأثير هجرة الكفاءات والادمغة العربية :

درج لدى تناول هذا الملف الدقيق جدا ، اطلاق الانذارات والصيحات اليائسة وباستمرار في الصحف العربية الصادرة بالخارج وبالفضاء العربي نفسه ، مقدمة البيانات والتحاليل والاحصائيات حول هذا الداء الذي ينخر جسم الأمة العربية ويحرمها سنويا من أكثر من مائة ألف خبير، كما جاء في أحد التقديرات ، تحتضنهم أوربا والأمريكيتان واليابان واستراليا وفضاء النمور الآسيوية ، ثم توسعت دوائر الاحتضان لتشمل اليوم فضاءات جديدة. بل إن عددا من المؤتمرات والندوات قد تم اعدادها من طرف المراكز العربية في الخارج أو المنظمات الدولية وحتى الشاشات العربية اهتمت بهذا الموضوع عرضيا لملء الفراغ لديها وقامت بتنظيم حلقات نقاش حول هذا الموضوع ودعي لذلك المختص وغيره للحديث حول هذا الملف الساخن والخطير جدا على مستقبل الأمة العربية. والحقيقة أن الذي نحتاجه حقا ليس انتاج الشعارات واطلاق صيحات الفزع والانذارات ، فقد شبعنا منها منذ ثلاثين سنة وهذا الى درجة القرف والسأم والسخط. بل إن الذي نريده اليوم وحتما ليس غدا ، هو تبني استراتيجية معالجة هذا الموضوع ووضع آليات جديدة لجلب هذه الأدمغة بكل الوسائل عن طريق انتدابها الفوري ومنحها ظروفا ورواتب تلائم كفاءاتها والسماح لها ، في حدود المسؤولية ، بممارسة أبسط حرياتها الأكاديمية التي تطالب بها ، وهذا سعيا من الجميع الى وقف هذا النزيف الخطير وبحثه بمنتهى الصراحة وتحميل المسؤولية على كل

من تخلى عن القيام بواجبه : حكومات أو مسؤولين أو نخبا مهاجرة. لقد منحت هذه النخب ودوما جميع الأعذار والمبررات السياسية والأخلاقية والمالية لمغادرة فضائها الجغرا-سياسي واندماجها كلية في المخابر الدولية. وكأنني بهذه النخبة المهاجرة تسعى الى كسب الرأي العام العربي والغربي، مسؤولين وجامعيين وصحفيين والقاضي بتبرير موقفها وابراز مدى تعلقها بالوطن الام وتأييد موقعها الجديد لتكسب من خلاله شرعيةأخذها قرار العيش بالخارج.

نعم إني أقر بأن عددا من البلاد العربية لم تعمل على تشجيع باحثيها ولم توفر لهم المخابر اللائقة ولم تحترم استقلالهم ومعالجتهم الفكرية ولم تعمل أيضا على تشجيع قدراتهم الابداعية ولم يقع انتدابهم ، واذا تم ذلك فبمرتبات هزيلة جدا ، كما لم يقع احترام تخصصاتهم وذوبوا وهمشوا في اختصاصات ثانوية وأصبحوا مجرد موظفين عاديين تحت سلطة مسؤولين اداريين أقل درجة علمية ومعرفية منهم وغير قادرين تماما على ادراك أهمية البحث العلمي في تقدم شعوبهم. وقد أصيب الكثير من هؤلاء الباحثين بالاحباط النفسي والحضاري وهو ما برر هروبهم من هذا الآتون الجهنمي لتحتضنهم المراكز والمخابر الدولية وتوفر لهم الأدوات الضرورية للبحث العلمي ولكن أيضا الحرية الأكاديمية المطلقة والكرامة والتقدير والرواتب المجزية والعيش الرغد. ناهيكم أن مئات الباحثين والمتحصلين على شهائد الدكتوراه في اختصاصات مهمة ، قد تركوا مجال البحث العلمي ليشتغلوا في الشركات الكبرى الوطنية أو الأجنبية ، وهو ما يشكل خسارة كبرى لا يمكن تعويضها البتة ، وهو ما يعتبر من جانب آخر ضربا آخر من ضروب هجرة الادمغة. إن هذه الوضعية أدت بالكثير منهم الى حالة اليأس والقنوط وبالتالي شعورهم بالقطيعة مع فضاءاتهم ووطنهم.

إني أشارك الى حد كبير موقف الكفاءات العربية المهاجرة والتي أجبرت رغما عنها على ترك وطنها، طلبا للأمن والحرية الفكرية ومن أجل تفعيل أنشطتها الابداعية في المخابر المعرفية الدولية المتوفرة في الفضاءات الجامعية البحثية الأورو-أمريكية ، إلا أني أؤكد هنا على أن جل إن لم يكن كل هؤلاء الباحثين والذين يعدون بمئات الآلاف ، لم يساهموا من قريب أو بعيد في عملية تطوير شعوبهم ومجتمعاتهم وأمتهم وقد تخلوا ومازالوا عنها في أدق مراحلها التاريخية واكتفوا إن أمكنهم ذلك بالزيارات العائلية للمشاركة في بعض المؤتمرات الظرفية والتي دعوا لها ولم يكونوا على الاطلاق حلقة الوصل الذهبية الملتزمة فكريا ومعرفيا ووطنيا للنهوض بهذه الأمة المهيضة الجناح والتي هي حتما في أشد الحاجة الى مساهماتهم المختلفة والمباشرة لتقليص التخلف والعمل على تطوير المؤسسات والمخابر والجامعات والبحث العلمي ، ثم السعي الى فرض سنن جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات الرهيبة التي دكت أكبر الامبراطوريات قبل بضع سنوات، وجعلت العالم بأسره قرية صغيرة يتحرك فيها الفرد وفقا للعولمة السعيدة والرهيبة في نفس الوقت ، بل وجب القول هذه العولمة الأمركة التي أتت على كل شيء . هل لي أن أؤكد هنا أن الوطنية كل لا يتجزأ وهي لا

تخضع الى تمركز وتموقع الباحث العربي في أوربا وأمريكا ؛ وقليلة هي الكفاءات العربية المهاجرة التي تبنت الوطنية في السلوك والفكر والقلم والتضحية ، الا أن الأغلبية منهم قد تم تغييبهم واحتواؤهم ودمجهم تماما مع أبنائهم وأبناء أبنائهم تماما في استراتيجيات الاندماج الحضاري البطيء ، وتلك هي أكبر معارك التنمية التي خسرها الوطن العربي ومازال يخسرها يوميا وسوف يستمر هذا الوضع ويؤثر ذلك حتما على مستقبله القريب والبعيد. وهذه اشكاليات أخرى لأزمة البحث العلمي في الوطن العربي والتي لم تدرس مختلف أبعادها بعد ، وعسى أن يكون لنا عودة حول هذا الملف الدقيق في مؤتمراتنا المقبلة.

آليات التسيير وحرية التعبير بالجامعة التونسية :
كلية الآداب والعلوم الانسانية والمعهد الأعلى للتوثيق نموذجا (*)

سوف نركز في هذه الدراسة على تجربتين اثنتين تتناول أولاهما مسيرة ***كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية***** وأما الثانية فتتناول ***المعهد الأعلى للتوثيق*** وهما المؤسستان التابعتان لجامعة تونس الأولى ، وتم اختياري لهما باعتباري استاذ كرسي التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية وأول مدير للمعهد الأعلى للتوثيق منذ انشائه في أواخر سنة 1981 وحيث توليت ادارته منذ فيفري 1982 حتى 15 نوفمبر 1987 . ومن هذا المنطلق عشت ابتداء من أكتوبر 1972 بكليتي كل التطورات الهيكلية لهذه الكلية متحاورا مع مختلف عمدائها ورؤساء أقسامها وأبرز أساتذتها ، وعليه أعتبر نفسي شاهد عيان على مسيرتها الجامعية ، وأننا من هذا الموقع الجامعي ، خبرنا مسيرة هاتين المؤسستين ودرسنا العقلية الادارية التي رانت عليها وكان علينا والحالة هاته ، أن نسجل تجربتنا الجامعية فيها للتاريخ ، اذ لا أحد يمنعنا من الاصداع بالحقيقة مهما كانت حرجة ومؤلمة ومزعجة في كثير من الأحيان.

مسيرتنا العلمية في أحضان كلية الاداب والعلوم الانسانية لجامعة تونس الاولى :

إن هدفنا ليس تحميل المسؤولية أو التعتيم على أحد على الاطلاق ، ولكننا أردنا من منطلق أننا شهود عيان على مسيرة الجامعة التونسية أن نسجل حصيلة تجاربنا قبيل وبعيد التحاقي بالجامعة في 01 اكتوبر 1972 وقبل أن أتناول هذا الملف الدقيق ، أقدم بادئ الأمرالملاحظات الأساسية التالية :

أ - إن الظرفية السياسية التي نشأت في أحضانها الجامعة التونسية كانت معادية للتوجه العربي لتونس ، فخلافات الرئيس السابق الحبيب بورقيبة مع جمال عبد الناصر الذي ساند صالح بن يوسف خصمه السياسي اللدود يومئذ ، ثم تصريحات الرئيس بورقيبة في أريحا عن فلسطين

(*) قدم هذا البحث في المؤتمر الخامس للبحث العلمي حول : الانتاج المعرفي وحرية التعبير في الجامعات ومراكز البحوث العربية والتركية، المنعقد فيما بين 1 و 4 مارس 1999.

(**) لقد تفرعت كلية الآداب منذ إنشاء الجامعة التونسية الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية شارع 9 أفريل وكلية الآداب بمنوبة ، والمعنى هنا في هذه الدراسة هي كلية الآداب الاولى.

والمظاهرات التي عمت المشرق العربي ضدها ، ثم شعار "بلاش عروبة" التي أطلقها الرئيس بورقيبة وايمانه المطلق بفلسفة التنوير الغربية في تكوين عقلية متفتحة ومتدربة على الأساليب التربوية الحديثة لبناء الانسان التونسي ، يفسر تلقائيا مدى نجاحه الكبير في رفض التعليم الزيتوني التلقيني ، وهو الأمر الذي أدى حتما الى تأميم وتحجيم التعليم التقليدي والقضاء نهائيا على الجامعة الزيتونية وتحويلها الى كلية مهمشة تماما وتقليل دورها المعرفي والاشعاعي من حيث التكوين والحضور العربي والاسلامي وحرمانها أصلا من أخذ أي مبادرة علمية ، لاعتقاد هؤلاء المسؤولين الجامعيين بعدم أهلية الزيتونيين للقيام بأي عمل علمي مفيد وناجح ومشرف ، وهو ما يفسر مدى الاحتقار الذي كانوا يشعرون به تجاهها على مدى ثلاثين سنة. كل هذه الخلفيات الفكرية والسلوكية تفسر الآليات التي تم تبنيها عند ارساء وانطلاق الجامعة التونسية التي قضت بعدم تقدير واحترام الجامعات المشرقية دون استثناء وعدم الاعتراف بالتالي بشهائدها الجامعية ووصلت الغطرسة والغرور والاستعلاء بهؤلاء المسؤولين الجامعيين والسياسيين الى درجة عدم الاعتراف حتى بشهائد الجامعات البريطانية والأمريكية، اذ كانوا يعتبرون الجامعات الفرنسية وحدها جديرة بالاعتراف بها علميا للثقة المطلقة فيها، وهو ما يبرز انحباس الرؤية والتجربة الجامعية وعدم المواكبة للحركية المعرفية في الفضاءات الجامعية غير الفرنسية. وأن القائمين على شؤون وزارة التعليم العالي والجامعة يتحملون المسؤولية التاريخية كاملة عندما تبنوا عددا من الاختيارات الآحادية والتي أضرت بالجامعة وعزلتها عن حركية الأخذ والعطاء المعرفية العالمية.

ب - لا أتعرض أيضا هنا الى بدايات آليات الانتداب في سلك التعليم العالي ولا الآليات الأخرى المتعلقة بترقية الأساتذة فيها وحيث كانت تتم وفقا للأمزجة والترابط المصلحي لفئة معينة من الأساتذة المبرزين في الآداب العربية، وهم الذين هيمنوا على مقدرات ومصيرية الجامعة وأداروها بيد من حديد ، تساندهم في ذلك السلطة السياسية بالبلاد وهو ما منحهم نفوذا لم يطله القانون ، بل كانوا يعتبرون أنفسهم فوق القانون باعتبارهم الأداة التنفيذية العليا لسياسة الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي. ولعل ملابسات انتدابي شخصيا بالجامعة التونسية وما حف بذلك من صراع وأخذ ورد، بسبب حصولي على إجازة من جامعة مشرقية وهذا على الرغم من حصولي على دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث من جامعة فرنسية وفي سن مبكرة جدا حيث تجاوزت وقتها سن الثالثة والثلاثين بأشهر واتقاني اللغات : التركية والانقليزية والفرنسية والعربية وعلى الرغم من حصولي على البروفي الصادقي بطريقة منفردة ومستقلة ثم مواكبتي للتعليم في تلك الشعبة العصرية الزيتونية ، تلك التجربة التعليمية الرائدة باعتبارها النموذج الوحيد الذي نجح تربويا على صعيد التجارب التربوية العربية جميعها ، كل ذلك يترجم عن تلك الايديولوجية الاستعلائية والممارسات الانتقامية وسياسة الكيلين والوزنين التي تبناها عدد من العمداء ومدراء التعليم العالي

تجاه كل من لم يتلق تعليما مدرسيا منذ الابتدائي حتى الحصول على التبريز والدكتوراه من جامعة فرنسية.

ج - وأخيرا لقد طالبنا أكثر من مرة ، اجراء حوار بين القيادات الجامعية والسياسية المسؤولة في قطاع البحث العلمي في البلاد العربية، من عمداء ومدراء وأمناء عامين وبين القاعدة العريضة للباحثين على اختلاف تخصصاتهم في العلوم الانسانية والاجتماعية لدراسة وتقويم الانتاج المعرفي لمعاهدنا وكلياتنا ، وما إذا كان قد استجاب حقا للتطلعات والطموحات العلمية التي علقت بادئ الأمر على إنشاء هذه الكليات والمعاهد ، اذ بعد أربعين سنة من الاستقلال السياسي للأمة العربية ، فلا أقل من إجراء وقفة تقويمية شاملة لمسيرة الجامعيين العرب مغربا ومشرقا. إن هذا الملف مازال مغيبا تماما من النقاش والحوار في وطننا العربي وذلك للدلالات الدقيقة جدا بل والخطيرة التي ينطوي عليها فتح مثل هذه المراجعة العلمية لمسيرة المعاهد العليا والكليات بتونس والوطن العربي.

د - إن اجراء مثل هذه المراجعة العلمية ، بكثير من الشفافية والصدق والجرأة، أمر تحتمه مسيرة الجامعة التونسية. وأول ما أؤكد عليه أنه منذ التحاقي بهاته الكلية ، فوجئت تماما بالمناخ المهيمن على إدارتها والمتسم أساسا بالنزعة الاستعلائية التي منحت أصحابها مركب الغرور الأعمى واحتقار كل من لم يشاركهم الرأي والتكوين الجامعي والايديولوجية "الفرنكوفونية" المشطة والتي أدت بهم الى ظاهرة الاهمال الخطيرة لكل الفضاءات الجامعية المعرفية والبحثية غير الفرنسية عبر العالم. ويكفي دلالة على ذلك تلك السلوكيات والمواقف وعلى الخصوص المحاضرات في مدارج الجامعة وحتى العامة منها والتي ألقيت من قبل أقطاب الجامعة التونسية يومئذ ، وطالبوا فيها بتبني أساليب العصرنة الفكرية الغربية والتي من خلالها مارسوا أساليب من الارهاب الفكري ضد الزيتونيين البؤساء والذين كانت تنقصهم الحجج الدامغة والمنابر للتعبير عن منظومتهم الفكرية والعثور على الأنصار الفعليين للدفاع عنهم ، بل قام النظام السياسي بشن حملة تصفية للتراكمات الزيتونية أنى وجدت بحجة توحيد التكوين التربوي التونسي ، يسانده في ذلك محامو العصرنة والتفتح وما أكثرهم في حرم الجامعة التونسية.

بعد هذه الاطلالة أؤكد هنا الآن أننا منذ دخلنا الجامعة كان لدينا تطلع جامح وصادق ومخلص للمساهمة في اشعاعها المعرفي ، بعد أن أتيحت لنا الفرصة لاستيعاب ومعرفة خصوصيات الفضاءات الجامعية المشرقية والتركية والفرنسية وكذا الأمريكية على حد سواء. كما تعرفنا على أهم أعلام تلك الفضاءات ومؤرخيها وانتاجهم وحضرنا عشرات المؤتمرات وارتبطنا وإياهم بميثاق التعاون والتكامل وهو الأمر الذي مكنني يومئذ من نشر أربع بحوث وأنا مازلت طالبا في مجلة تاريخية فرنسية عن المغرب العربي تصدر يومئذ باكس أون بروفنس وهي مجلة Revue de

l'Occident Musulman et de la Méditerranée وكانت لدينا اضافة الى ذلك ، خبرة ميدانية في مجال الأرشيف العثماني والفرنسي والبريطاني، وأدركنا يومها دقة ما يناط بعهدة الباحثين الشبان في العلوم الانسانية والاجتماعية ، وكانت خطتنا واستراتيجية تحركنا تعكس وعينا الكامل بالعقلية "المخازنية" التي سادت بين مسيري الجامعة ، عندما وجهنا الى القائمين عليها مخطوطين للنشر أحدهما بالفرنسية والآخر بالعربية لينشرا في مطبوعات الجامعة التونسية منذ سنة 1969 ويومئذ كنت غير معروف أصلا من هذه القيادات الجامعية المسؤولة ، ولعل انبهارهم بالمقدمة التي حررها استاذي روبار منتران لكتابي ، هو الذي كان وراء نشره. أما الكتاب الثاني المنشور فهو رسالة جامعية قدمها الأستاذ ارجمنت كوران ، فهو ترجمة عن التركية وتناول سياسة الباب العالي تجاه احتلال الجزائر وهو موضوع غير معروف أصلا ، وهو ما يبرر اقدام المسؤولين يومئذ على نشره أيضا، وكانا أول كتابين نشرا بالفعل لجامعي تونسي بعد أن ملأ هذا القطاع الفرنسيون الذين كانوا يومئذ يدرسون في الجامعة التونسية. غير أن خلفية تكويننا الثانوي ثم الجامعي بالمشرق ، كانت العقبة الكأداء والتي لا يمكن التساهل معها ، وهذا على الرغم من إحرازنا على دكتوراه الدولة من جامعة فرنسية ، مرورا بتجربتنا بجامعة استانبول ثم بجامعة بتسبرغ Pittsburgh بالولايات المتحدة الأمريكية.

بل أن الأغرب من ذلك أنني بعد انتمائي لهاته الكلية ، تقدمت بطلب نشر رسالتي الجامعية وهي بالفرنسية ، شأني في ذلك شأن بقية الأساتذة المنتمين لهاته الكلية خاصة وأن رسالتي تعد أول دكتوراه دولة في التاريخ الحديث لتونسي نوقشت بجامعة فرنسية بتاريخ 11 مارس 1972 ، إلا أن طلبي قوبل بالرفض المطلق والغير مبرر ، وهو قرار لا يحتاج في نظر هؤلاء المسؤولين الجامعيين يومئذ الى أية مراجعة البتة (1). وكان الهدف من ذلك هو قطع الطريق علي وقبر كل الطموحات العلمية التي كنت أسعى الى تحقيقها ، وهو ما يترجم عن الجبروت الذي مارسه هؤلاء الجامعيون تجاه كل من خالفهم الرأي والتكوين والأهداف. وانطلاقا من هذا الموقف اللاأخلاقي وغير القانوني ، دخلنا في دوامة التحدي المعرفي بأخذنا قرار نشر رسالتي الجامعية على حسابي وقد توفقنا اليوم في إنشاء هذه المؤسسة البحثية الخاصة والتي قامت بنشر أكثر من ثمانية وثمانين عملا ما بين رسالة جامعية وأعمال مؤتمرات وبعدة لغات ، وهو ما لم تقم به جامعة تونس الأولى بكليتيها الاثنتين بمنوبة و9 أفريل.

---

(1) راجع بهذا الخصوص مقالنا التالي : "خمس وعشرون شمعة أو العيد الفضي للمجلة التاريخية المغاربية" جانفي 1974، ماي 1998) في المجلة التاريخية المغاربية . ع 89-90 . ماي 1998 والذي ذكرنا فيه كيف أن أولي الأمر القائمين على إدارة مجلة كراسات تونس ، قد رفضوا قبولي عضوا في هيئتها الادارية ، وهو الأمر الذي حدا بي الى إنشاء المجلة التاريخية المغاربية.

ومع هذا فإن إيماننا بفضيلة الحوار جعلنا نمد يدنا للتعاون مع الجميع لتبني مشاريع بحثية مغاربية ودولية. إلا أن العقلية المتحجرة والمنغلقة بايديولوجياتها الاستعلائية وعدم ايمانها بالتواصل الحضاري مع المشرق ومع الباحثين الاتراك وغيرهم من المتخصصين الدوليين ، قد حرم جامعتنا إرساء أسس التعاون السليم مع الكفاءات المعرفية وتوظيف ذلك توظيفا تفعيليا حتى تكون تونس بحق النموذج الذي يحتذى به في عديد التخصصات. ودون أن أدخل في التفاصيل الدقيقة لهذه المرحلة الحرجة من حياة جامعاتنا ، أود أن أؤكد على العناصر التالية :

أولا : أن القيادات الجامعية تبنت مبدأ القطيعة مع الجامعات المشرقية برمتها وهو ما يترجم عن عدم وجود اتفاقيات بينها بل أن زميلي الاستاذ علي محافظة رئيس جامعة اليرموك في التسعينات ، قد أكد لي أنه أرسل رسالة الى رئيس جامعة تونس الأولى ، مقترحا عليه اقامة تعاون بين الجامعتين ، الا أن رئيس جامعة تونس يومئذ لم يرد عليه حتى بالسلب. ونفس هذا الأمر مع زميلي الاستاذ عوض خليفات عندما تولى وزارة التعليم العالي بالأردن ، وقد ذكر لي أنه لما طلب ملف العلاقات الجامعية بين تونس والأردن ، لم يجد شيئا في ملف التعاون الجامعي والبحثي بين البلدين. وقل مثل هذا الأمر مع معظم إن لم يكن مع جل الجامعات المشرقية وهو ما يبرز انعدام الحضور الجامعي التونسي في صنع القرار الجامعي بجامعات الخليج مثلا وترك ذلك للجامعيين من مصر وسوريا والعراق والأردن والذين أثبتوا وجودهم على جميع الأصعدة. بل أن جامعاتنا كانت شبه مغلقة على طلبة المشرق لإعداد رسائل الدكتوراه لدينا ، وقد دخلنا مع تلك القيادات الجامعية في أكثر من مشادة لفسح المجال لخريجي الجامعات المشرقية من التونسيين والعرب للتسجيل في كليتنا لإعداد رسائل الدكتوراه ، وقد توفقنا في ذلك حيث أعد بعض الباحثين والمؤرخين رسائلهم الجامعية لدينا وساهمت واقعا وحقيقة في تطور البحث التاريخي في بلادنا ، وعدد من هذه الرسائل الجامعية أشرفنا عليها شخصيا وتوفقنا في نشر البعض منها. ومن جهة أخرى كانت كلية الآداب والعلوم الانسانية شبه منغلقة على خريجي الجامعات الليبية. إذ أن المئات من طلبتها توجهوا الى مصر والمغرب الأقصى وجامعات المعسكر الاشتراكي سابقا ، في حين أن الجامعة التونسية لا تحتضن الا بعض الأنفار ، وهو شيء خطير جدا بعد أربعين سنة من إنشاء الجامعة التونسية والمناداة بشعار المغرب العربي بل وبالتظاهر بإنشاء الجامعة المغاربية التي تقرر انشاؤها على اثر انشاء اتحاد المغرب العربي ، وكان مشروعا قد ولد ميتا ، شأنه في ذلك شأن عديد المشاريع العلمية والبحثية المغاربية والعربية المشتركة (2).

---

(2) راجع بهذا الخصوص بحثي : "التعاون الجامعي عربي-عربي منذ أربعين سنة أو حصيلة سياسة الشعارات ، والمنشور أعلاه ، ص 35-41.

ثانيا : أن جهابذة اللغة العربية وأساتذتها الكبار المحترمين كانوا يصولون ويجولون ويقررون بل ويفرضون القوانين التي تتلاءم مع مصالحهم بدعم من السلطة السياسية بالبلاد ، دون نقاش يذكر، بل ويعملون على معاقبة المخالفين لآرائهم ومنظومتهم الفكرية. والشيء المؤلم أن بعض هؤلاء الأساتذة تميزوا بفقر الانتاج البحثي في حياتهم الجامعية وركنوا الى النقد الهدام واتباع سياسة القضاء على التجاح وعلى من يجتهد ومحاربته بكل الوسائل ثم غيابهم المخطط والمقصود عن الساحة المعرفية العربية والدولية ، لأنه ليس لديهم ما يقدمونه على الاطلاق. إن الاستاذ الجامعي يعتبر رأس مال حضاري للشعب وهناك من الأساتذة الأفاضل من لم يجرؤ على نشر حتى رسالته الجامعية وفي صورة نشرها ، فقد تم ذلك باللغة الفرنسية ولم يكلف نفسه مجهود نقلها الى العربية. ما أعظم هذا الوفاء للغة العربية ، يا أيها الأساتذة المبرزون في اللغة العربية ! والقائمة طويلة بهاته الرسائل الجامعية والتي لم يقع تعريبها ! إنني هنا لا أعمم اذ لدينا أسماء محترمة نجلها ونقدر أمانتها ، وساهمت في اشعاع بلادنا ولكن أغلبية القيادات الجامعة المهيمنة والمتعالية ، توارت بحكم عدة عوامل ولم تساهم في جدلية المعرفة من قريب أو بعيد .

ثالثا : بعد أربعين سنة من انشاء الجامعة التونسية ، يظهر للعيان اليوم مما لا مجال للنقاش فيه، أن مساهمة أساتذتها الكبار يكاد يكون ضعيفا، إذا قيس بالجامعيين التونسيين الشبان النشطين والذين هم عماد المستقبل. ثم أن هؤلاء الأساتذة الكبار لا ينشرون إلا لماما وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه الاستاذ الجامعي الغربي أو الأمريكي أو الياباني بنشر أربع أو خمس بحوث سنويا وبكتاب جديد على الأقل ، يتميز أساتذتنا الكبار المحترمون في عديد التخصصات في العلوم الانسانية والاجتماعية بالتألق الغائب وبالجمود الفكري وباجترار المعلومات التي حفظوها منذ ثلاثين سنة ولا يخجلون في إعادتها بقوالب عديدة ، بل أن بعض هؤلاء لدى حضورهم المؤتمرات الدولية يثيرون الشفقة ، وهو ما جعل بعضهم يرفضون حضور تلك المؤتمرات خوفا من تعرية حقائقهم ومستوياتهم المعرفية الهزيلة ، بل إن بعضهم اختفى عن الأنظار تماما بعد أن أمن لنفسه وثيقة التقاعد الى الأبد وركن ليعيش حياة بعيدة عن الأضواء أو انزلق في مشاريع اقتصادية متنوعة كتربية الدواجن أو الفلاحة أو الزراعة وغيرها من المشاريع الاقتصادية المربحة وتنكر وخان هاته الجامعة التي منحته كل شيء. إن هذا الصمت الرهيب وهذه الوضعية جعلت العديد من العمداء والمدراء يحاربون الجيل الجديد من الباحثين ويحرمونهم من الدعم المالي البسيط جدا لحضور بعض المؤتمرات الدولية.

رابعا : إن منطق الاستعلاء و"أنا غول" التي سمعناها شخصيا من أساتذة جامعيين ثم ادعاؤهم أن "معالجتي لهاته القضية أفضل معالجة" و"مجلتي الأكاديمية هي أفضل ما يوجد في تونس والبلاد العربية قديما وحديثا" ، أما "العرب ، فأقم عليهم مأتما وعويلا" ، فهي من الشعارات

والمواقف المألوفة والمعروفة لدينا والتي تعد من المسلمات والبديهيات التي لا تناقش من قبل أحد. لقد عشنا شخصيا هذه الأفكار والمواقف التي عانينا منها الشيء الكثير بل وحاربناها كل المحاربة ودخلنا مع أصحابها في معارك معروفة لدى الجميع من أجل الدفاع عن قضايا واختيارات حضارية مثل التعريب وحتمية استعمال العربية في البحث التاريخي والنشر وكذا الانفتاح على العالم الانقلوسكسوني ووجوب انفتاح مجلات كلياتنا على الفضاءات البحثية المغاربية والعربية والدولية، وتبني استراتيجية تفعيلية وانضمام العناصر الشابة في هيكليتها الادارية لتحمل المسؤولية العلمية (3) ، غير أن هذه الدعوة قد صدت بقسوة متناهية وبغطرسة غريبة ، الشيء الذي أدى بمجلتي "**حوليات الجامعة التونسية**" و"**كراسات تونس**" الى أن تعرفا كسوفا وانحدارا رهيبا وخطيرا الى اليوم ، وأصبحتا مع الأسف الشديد ، مثار تحفظ موسع من قبل عموم الباحثين في العلوم الانسانية والاجتماعية للمستوى الضعيف والحجم الهزيل والتأخير المتوارد وعلى الخصوص للعقلية الاقليمية الجامدة والمناهضة بشدة وبقوة لكل تطور في مناهجها وأساليبها ومشاركات الباحثين الشبان منهم فيها على الخصوص ، ولو تمت دراسة تقويمية لمجلة "**حوليات الجامعة التونسية**" منذ انشائها ثم انتقالها الى كلية الآداب بمنوبة وكذا "**لكراسات تونس**" خلال العقدين الآخيرين ، لاكتشفنا العديد من الحقائق المغيبة اليوم ، ولكن التاريخ المعرفي للجامعة لن يتأخر في انصاف المنصفين وتحميل المسؤولية على المقصرين أنى كان موقعهم ومسؤولياتهم أحياء كانوا أم أمواتا...

إن الدراسة الجامعية دكتوراه الدولة التي ناقشها مؤخرا الدكتور وحيد قدورة وتناولت موضوع: ***البحث العلمي والمعلومات في تونس : الانتاج العلمي للباحثين في العلوم الانسانية والاجتماعية 1956-1987*** وتمت تحت إشرافنا العلمي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية وهي في ثلاثة مجلدات بحوالي 1400 ص واستغرقت من هذا الباحث اللامع ، أكثر من عشر سنوات في البحث والتنقيب وجمع المواد الوثائقية من مضانها العديدة من أرشيفات الوزارات المعنية والأرشيف الوطني التونسي والاتصالات أو الحوارات الشخصية مع صانعي الأحداث، إن هذه الرسالة في رأيي تشكل أهم إنجاز تقويمي دقيق للانتاج المعرفي لمعظم الجامعيين التونسيين في العلوم الانسانية والاجتماعية منذ الاستقلال حتى حركة السابع من نوفمبر 1987 ، وهي تشكل عملا طلائعيا وفريدا من نوعه ويتم لأول مرة على صعيد جميع الجامعات العربية جميعها ، وحري بالجامعيين العرب أن يقتدوا بهذا البحث وينسجوا على منواله ، هذا وقد تمكن الباحث من وضع قائمة بيانات لإنتاج الباحثين التونسيين في عديد التخصصات وهو

---

(3) راجع الملاحظة رقم 1 أعلاه .

الأمر الذي أدى إلى تقديم استنتاجاته الهامة والدقيقة في هذا الموضوع الحيوي. ودون أن نتطاول على نتائج هذا البحث أود أن أذكر من جانبي بالثوابت التي استخلصناها نحن طوال وجودنا بالجامعة التونسية :

- أنه منذ إرساء البنية الجامعية الأولى لم تعط للجامعيين الفرصة لتحديد الاختيارات الأساسية الكبرى، بل أن النفوذ الجامعي قد تمتع به بعض الأفراد في أعلى الهرم وفرضوا عددا من الاختيارات التي لم تناقش من قبل القاعدة وأثبت الواقع الجامعي ، أنها أضرت تماما بالجامعة وحبستها وأبعدتها على أن تكون جامعة نموذجية ، فاعلة ومتحركة ومؤثرة ومنفتحة عربيا ودوليا.

- أن ضعف مردودية البحث العلمي كان مأتاه هشاشة القوانين التي وقع تبنيها وتضارب صيغها القانونية وعدم أهلية وكفاءة المديرين المعينين من قبل السلطة الجامعية والتي باركتها السلطة السياسية على رأس المؤسسات البحثية التونسية. ولدينا أكثر من دليل وشاهد على ما نقول، بدءا بحصيلة تقويمية لإدارة **المعهد الأعلى** للتوثيق والتي سوف نعالجها في هاته الدراسة ، وكذا **مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية** منذ انبعاثهما **وبيت** الحكمة وكلية **الاداب بمنوبة** والتي جميعها تنتظر من سيجرؤ على تقويمها تقويما علميا مطلقا . ولو تم هذا التقويم العلمي لمسيرة هذه المؤسسات العلمية من قبل لجنة أكاديمية عليا ومسؤولة ، لأدين الكثير من مسؤوليها ومديريها ، إدانة علمية وحضارية ، إذ هناك العديد من الحقائق الخطيرة والمغيبة اليوم والتي بإمكاننا كشفها في الوقت المناسب.

- أن القائمين على قطاع الجامعة والبحث العلمي لم يوفقوا في تبني سياسة وطنية واضحة المعالم واقناع السلط بجعلها أم الأولويات والاهتمامات في تنمية بلادنا ، بل أن ضعف الايمان بهذه الثوابت دحرج الجامعة في الهامشية المعرفية والروتينية الادارية القاتلة وفي تعليم تقليدي لم يتجدد ولم ينتج عنه بروز مدارس ونظريات واهتمامات تتجاوز الاطار الاقليمي والتخصص الضيق جدا لتؤثر على مسارات المعرفة الكونية ، ومن هذا المنطلق أين هو التفاعل مع الواقع العلمي والثقافي العربي أو الدولي ؟ أين هي الدراسات المقارنة مع فضاءات جامعية بدءا بعوالم تركيا وأمريكا اللاتينية والصين واليابان والولايات المتحدة وحتى أوربا الغربية القريبة منا ؟ أين هي الترجمات الرائدة التي تغذي المعرفة وتمنح طلابنا ومجتمعنا الثقافي والمعرفي ، تطلعا مواكبا على مختلف التيارات والأفكار والنظريات والمدارس ، وهذا ممن يدعون ويتبجحون منذ اليوم الأول من استقلال بلادنا، باتقانهم اللغتين الفرنسية والعربية على حد سواء ، بل أقاموا علينا وعلى مجتمعنا وعلى الزيتونيين المهضومي الحقوق ، الدنيا وأقعدوها بشنشنتهم معرفة اللغة الفرنسية وحدها ، ولو دروا أن ذلك قد ضيق من آفاقهم وحبسهم تماما وكانو الضحية الأولى ! بل أين هي المعارك الفكرية

الساخنة وحتى الباردة لأقطاب الجامعة التونسية الذين تواروا عن الساحة العلمية بسرعة ، ما عدا اسمين أو ثلاثة نجلها ونقدرها لشفافيتها واخلاصها وعلمها وعالميتها المستحقة والمعترفة بها لهم دوليا وعلى رأسهم الاستاذ المتميز محمد الطالبي ؟ ثم أين هو النشر الأكاديمي بعناوينه السنوية وبحلقات تفاعله مع البيئة البحثية الجامعية ، إذ هناك من الأساتذة من دار في حلقة مفرغة وطلق الجامعة والبحث العلمي واختفى تماما ...

إني أذهب الى الاعتقاد أن جامعتنا لو مسكها جامعيون مؤمنون ومخلصون وعاملون اتسموا بالمرونة وبعد النظر وعرفوا كيف يموقعون الجامعة على صعيد الخريطة البحثية الجامعية المغاربية والعربية والدولية ، لكانت جامعاتنا من أفضل الجامعات المغاربية والعربية انتاجا بحثيا واشعاعا علميا وأقدرها على ابلاغ رسالتها الى الآخرين من خلال عقلنة التدريس والبرمجة الذكية ووضع سياسة الأولويات البحثية وخلق شراكة علمية مغاربية-مغاربية وعربية-عربية وعربية-دولية ونقل تكنولوجيا المعرفة الأوربية الى عالمنا العربي الذي يئن تحت وطأة عدة قيود فكرية وحضارية ومنح اللغة العربية أحقيتها مع انفتاح حقيقي على العوالم المعرفية الدولية. بل إني أذهب إلى الاعتقاد أن عددا من الأسماء الجامعية التونسية ، قد تخلت تماما عن اداء وظيفتها البحثية الطلائعية لتكون حجرة عثرة في عرقلة مسيرة البحث العلمي التونسي.

ولعلني في هذا المجال ، وبكل تواضع ، نؤكد هنا على أن ما أنجزناه في المعهد الأعلى للتوثيق ثم في هذه المؤسسة البحثية الخاصة منذ عشر سنوات ، قد منحا جامعة تونس والوطن العربي عموما اشعاعا علميا وأكاديميا لا نظير له ولم تقم به الجامعة التونسية منذ انشائها الى اليوم. ولدينا أكثر من برهان ودليل ملموس واحصائيات على ذلك، لكل ما يدعي عكس هذا. ليفتح ملف الجامعة ولنجري حوارا مسؤوليا ووطنيا، فلسوف نكشف الحقائق عارية ...

- مسيرة وانجازات المعهد الاعلى للتوثيق : فيفري 1982 - 15 نوفمبر 1987 :

لن أتوقف عند الملابسات التي حفت بإنشاء هذه المؤسسة ولكن أؤكد على أن انشاءها جاء متأخرا وترجم عن ضرورة ماسة لتأطير علم الأرشيف والمكتبات والمعلومات في تونس بعد التذبذب الذي عرفه هذا القطاع منذ عهد الاستقلال. ذلك أن اشرافي على هذا المعهد قد مكنني من وضع استراتيجية معرفية متحركة في مجال الأرشيف والتوثيق والمعلومات ومرجعيتي في ذلك مواكبتنا المعرفية منذ سنة 1970 لهذا التخصص بكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (4) ثم الشعور

----

(4) لقد كنا من أوائل التونسيين الذين أجروا تربصا في علم الارشيف وكان ذلك في ربيع 1970 يسجل في التربص العالمي الذي ينظمه الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس حول التقنيات الأرشيفية الجديدة . كما أننا خلال ربيع وصيف سنة 1972 قمنا بتربصين ... / ...

بالمسؤولية العلمية وهو الأمر الذي منحنا أحقية تبني العديد من المبادرات العلمية والتي أزعجت الكثير من الدوائر الجامعية المسؤولة ، عندما وضعت أمامنا كل العراقيل للحد من اشعاع هذه المؤسسة من خلال عرقلة مسيرتها وعدم تلبية حاجياتها ومتطلباتها عندما ألححنا بوجوب الاهتمام بعلوم الأرشيف المكتبات والمعلومات. وعليه سوف أستعرض هذه التجربة الجامعية على عدة أصعدة من تبني النظام الأساسي للمعهد ثم الاهتمام بالنشر الأكاديمي وتنظيم المؤتمرات وخلق شبكات واسعة ومفيدة من الاتصالات العلمية العربية والدولية ، ثم المصير المحزن الذي آلت اليه هذه التجربة والجامعية الفريدة من نوعها على الصعيد العربي والدولي والتي اعتبرت من النماذج الموفقة جدا وسجلت اشعاعا علميا متميزا للجامعة التونسية.

وأنه نظرا للحاجة الماسة لتأمين التدريس الجيد بالمعهد ، فقد استوجب إعداد نظام أساسي لذلك. ولهذا الغرض تحولت تباعا الى جامعات : القاهرة وفرنسا وايطاليا والرباط والجزائر للاطلاع على تجاربها في الميدان ودراسة النظام الأساسي لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف المعمول به في هذه المؤسسات الجامعية. وقد أجرينا حوارا موسعا جدا مع المتخصصين العرب والأوربيين وحصلت لدينا قناعات لتبني النظام الأساسي للتدريس بالمعهد. وقد أشركنا جميع الطاقات الوطنية والأجنبية في ذلك. ونعتقد أن صيغة النظام الأساسي المنشور في الرائد الرسمي(5) قد ترجمت عن مواكبة ذكية للمعرفة المعلوماتية والمكتبية والأرشيفية في الوطن العربي. ومن جهة أخرى دخلنا منذئذ في حركية تفعيلية عندما نظمنا خلال ادارتي للمعهد المؤتمرات العربية والعالمية التالية : في أقل من خمس سنوات ودعونا لها أهم المتخصصين العرب والأوروبيين لتأمين التكوين الجامعي وتنشيط منابر الحوار بين الطلبة والأساتذة :

- المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية عن : **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العصر العثماني** ، تونس 13-18 سبتمبر 1982 .

- المائدة المستديرة المغربية الأولى حول : مشاكل وآفاق تدريس علوم المكتبات **والأرشيف والمعولمات** ، تونس 21-23 فيفري 1983 .

- المؤتمر الثاني للجنة العالمية للدراسات الموريسكية عن : **دين الموريسكيين الاندلسيين وهويتهم وومصادر وثائقهم** ، تونس 19-24 سبتمبر 1983 .

... / ... أحدهما في علوم المكتبات والمعلومات بجامعة بيتسبورغ المتخصصة الأولى في هاته العلوم والتي توفقت في نشر دائرة معارف المكتبات والمعلومات ، أما التربص الثاني فقد تم بواشنطن حيث مكننا ذلك من مركبة تقنيات هذه العلوم وتطوراتها السريعة منذئذ ...

(5) نشر هذا النظام بموجب الامر عدد 651 لسنة 1982 المؤرخ في 01 افريل 1982 .

- ندوة الخبراء العرب : **من أجل التخطيط لتطوير الأرشيف بالبلاد العربية** ، تونس 5-7 ديسمبر 1983 .

- المؤتمر العالمي الأول لجنة العربية للدراسات العثمانية حول : **الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العصر العثماني** ، تونس 20-25 جانفي 1984 .

- المؤتمر العام الخامس للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف حول موضوع : **معاهد التدريب الأرشيفي في الوطن العربي ومواضيع أخرى...** تونس 23-25 أفريل 1984 .

- المائدة المستديرة العالمية الأولى حول : **الأدب الألخميادو الموريسكي** ، تونس ، اكتوبر 1984.

- الندوة العربية الأولى حول : **من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا**، تونس 28 نوفمبر ، 1 ديسمبر 1984 .

- الندوة العربية الثانية حول : **المستفيدون من خدمات المكتبات ومراكز التوثيق العربية** ، تونس 5-7 افريل 1985 .

- اللقاء التونسي-الايطالي الأول حول : **الأرشيفات الايطالية عن المغرب العربي** ، تونس ، سبتمبر 1985 .

- الندوة العالمية للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف حول : **أرشيف الإدارة المركزية للدولة** تونس 22-25 نوفمبر 1985 .

- الندوة العربية الثالثة حول : **التعاون بين المكتبات ومراكز الارشيف** ، أفريل 1986 .

- الندوة العربية الرابعة حول : **واقع ومستقبل المكتبات والحركة المكتبية في الوطن العربي** ، القيروان ، 3-7 ديسمبر 1986 .

- المؤتمر الدولي التاسع للجنة الدولية لمكتبات الشرق الأوسط ، الحمامات 13-16 أفريل 1987 .

- الندوة الدراسية العالمية الثالثة للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف حول : **الأرشيفات العربية إزاء التحديات،** تونس 28-31 أكتوبر 1987 .

الجدول رقم 1 : قائمة المؤتمرات العربية والدولية

بالإضافة الى ذلك قمنا بتنظيم حلقات دراسية أسبوعية.

بحيث لم يمر اسبوع ، إلا وسجل المعهد حلقة دراسية في موضوع حيوي وحساس (6) .
وإليكم جنسيات الأساتذة الذين تفضلوا بتنشيط وتفعيل هذه الحلقات الدراسية الاسبوعية :

البلد	الأساتذة
الأردن	1
ألمانيا	1
ايطاليا	1
الجزائر	1
تونس	8
سوريا	1
فرنسا	5
ليبيا	2
مصر	1
المغرب الأقصى	1
الولايات المتحدة الأمريكية	1
الجملة	23

الجدول عدد 2 : قائمة الحلقات الدراسية الاسبوعية التي نظمها المعهد من 82/10/21 الى 83/05/19

وهذا ما يبرز مدى الحرص الذي أبديناه لمد جسور الحوار الدائم بين الطلبة والأساتذة.

ومن جهة أخرى واستكمالا لهذا البانوراما ، أبدينا حرصا شديدا منذ اليوم الأول على تكوين أول نواة لمكتبة متخصصة في علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف بالمعهد وبتونس عموما ، وتم ذلك من خلال زياراتنا المتواصلة لمعارض القاهرة على الخصوص ، واستطعنا خلال ثلاث سنوات من الجهود المتواصلة من التبادل والشراءات من الوطن العربي ومن فرنسا وغيرها ، أن نرسي نواة مكتبة متخصصة اعتبرت من قبل المتخصصين من أفضل المكتبات العربية في هذا

---

(6) راجع بهذا الخصوص العدد الأول من المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات ، القسم العربي ، ص 144-145 ، حيث أثبتنا في هذه القائمة 23 حلقة دراسية نظمت في المعهد خلال سنة 1982-1983 . وقد ذكرت محاور تلك الحلقات والأساتذة الذين تفضلوا بالقيام بها .

التخصص في الوطن العربي.

وتعزيزا لمكانة التدريس قمنا ولأول مرة بإرسال وفود من طلبة المعهد في تربصات علمية الى القاهرة والرباط وبغداد والجزائر وايطاليا وفرنسا والسودان ، وبرمج أيضا ايفاد الطلبة الى موسكو، إلا أن وزير التعليم العالي يومئذ الحكيم عمر الشاذلي ألغى في آخر لحظة وبدون سبب منطقي أو منهجي ، التحاق وفد طلبتنا للقيام بتربصهم الفني في جامعة موسكو ! وبالاضافة الى ذلك استقبلنا لأول مرة وفدا من طلبة جامعة القاهرة برئاسة د. عبد الستار الحلوجي ، وكيل جامعة القاهرة اليوم ، وهو ما لم يسجل على الاطلاق بين جامعتي تونس وأية جامعة مشرقية أخرى قبل ذلك.

وبخصوص النشر الاكاديمي ، فقد قمنا ولأول مرة أيضا بنشر ثلاث رسائل جامعية كانت قد نوقشت في جامعة القاهرة وصدرت في منشورات المعهد ، أما الرسالة الجامعية الرابعة فقد ألغى صدورها حضرة السيد المديرالذي خلفني على رأس إدارة المعهد. إن عدد المنشورات الأكاديمية في المعهد قد توسع وهذا الى درجة أنه لم تتمكن ولا مؤسسة جامعية أخرى من نشر مثل هذا العدد الهام من العناوين ليس فقط بالعربية بل وبالفرنسية والانقليزية. وقد احتلت العربية حيزا مهما جدا الى جانب الفرنسية والانقليزية ، وهو ما يترجم عن انفتاح حقيقي وايجابي جدا في جدلية التكوين الجامعي. ويطيب لنا أن نثبت هنا قائمة ما تم نشره الى تاريخ اقالتنا من ادارة المعهد بتاريخ 15 نوفمبر 1987 :

1) التميمي ، عبد الجليل ، **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر،** Sommaire des registres arabes et turcs d'Alger تونس المعهد الأعلى للتوثيق 1983 ، 160 ص.

2) عبد الحق ، رشيد ، **المصطلحات العربية في علوم المعلومات : دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفهارس** ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق، 1983 ، 224 ص.

3) أعمال ندوة الخبراء العرب : **من أجل التخطيط لتطوير الأرشيف بالبلاد العربية** Actes de la réunion d'experts arabes sur : planification et développement des archives dans les pays arabes ، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق 1984 ، 96 ص ، 24 ص .

4) حسام الدين ، مصطفى ، **التسجيل القومي للانتاج الفكري العربي : دراسة تحليلية** ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، 1984 ، 241 ص.

5) **أعمال المؤتمر العالمي الخامس للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف (عربيكا)** : تونس 23-25 أفريل 1984 Actes du cinquième congrès d'Arab Régional Branch of International Council of Archives (ARBICA) عبد الجليل التميمي ، تونس

المعهد الأعلى للتوثيق 1985، 126 ص .

6) أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا (تونس 28 نوفمبر - ديسمبر 1984) ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق 1985 ، 327 ص .

7) جمعة، نبيلة خليفة ، التقنين الدولي للوصف البيبليوغرافي: دراسة تطبيقية على الكتب العربية ، تقديم سعد محمد الهجرسي ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق 1986 ، 293 ص.

8) أعمال المائدة المستديرة العالمية الأولى للجنة العالمية للدراسات الموريسكية الأندلسية حول الادب الالخميادو-الموريسكي : تزاوج لغوي وعالم الاستطرادات اللامتناهي : Les actes de la première table ronde du CIEM sur : la littérature aljamiado-morisque hybridisme linguistique et univers discursif تحت اشراف عبد الجليل التميمي ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، 1986 ، 40 - 58 ص.

9) أعمال الندوة العربية الثانية حول المستفيدون من خدمات المكتبات ومراكز التوثيق العربية ، جمع وتقديم وحيد قدورة ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، 1986 ، 244 ص - 25 ص .

10) الزيدي ، علي ، تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية 1951 - 1965 ، تقديم عبد الجليل التميمي ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، 1986 ، 496 ص .

11) أبو النجا ، فتحي عثمان السيد ، وضع نظام عربي لاختزان واسترجاع المعلومات في قطاع العلوم الزراعية The Design of arabic information storage and retrieval system in the area of agriculture تقديم محمد فتحي عبد الهادي ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، 1987 ، 321 ص.

12) Actes du deuxième symposium international du CIEM sur : Religion, identité et sources documentaires sur les morisques andalous (partie française, espagnole et anglaise) études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi , Tunis : Institut Supérieur de Documentation, 1984, 2 t., 379 p., 304 p.

13) Hlal, Yahya : le Système documentative arabe : contribution à l'indexation automatique des documents arabes, Tunis, ISD, 1984, 64 p.

14) Gdoura Wahid, Le début de l'imprimerie arabe à Istanbul et en Syrie : évolution de l'environnement culturel (1706-1787), Tunis : Institut Supérieur de Documentation,1985, 312 p., 7 p.

الجدول رقم 3 : قائمة العناوين المنشورة بالمعهد خلال السنوات التالية 1987-1983

وإليكم بعض البيانات عن جنسيات المؤلفين :

البلدان	الدراسات بالعربية	الدراسات بالفرنسية	الدراسات بالانقليزية	الدراسات بالاسبانية
تونس	3	3	-	-
مصر	3	-	-	-
المغرب الاقصى	-	1	-	-
الجزائر	-	-	1	-
أعمال مؤتمرات لجمعيات عربية ودولية	4	1	-	1
الجملة	10	5	1	1

الجدول رقم 4 : بيانات حول جنسيات المؤلفين ثم اللغة التي استعملت في المنشورات

هل لي أن أوكد بشدة على مدى انفتاحنا وتشجيعنا لكل الكفاءات العلمية المغاربية والعربية والدولية وعلى الخصوص منها الكفاءات الشابة الصاعدة ، حيث منحناها من الدعم ما هي خليقة به. أما أعداد المجلة التي أصدرناها فهي لأعداد التالية :

15) المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات Revue Maghrébine de Documentation ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، عدد 1 ، 1983 ، 146 ص بالعربية و 172 ص بالفرنسية والانقليزية .

16) المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات Revue Maghrébine de Documentation ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، عدد 2 ، 1984 ، 160 ص بالعربية و 218 ص بالفرنسية والانقليزية .

17) المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات Revue Maghrébine de Documentation ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، عدد 3 ، 1985 ، 190 ص بالعربية و 160 ص بالفرنسية والانقليزية .

18) المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات، Revue Maghrébine de Documentation تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، عدد 4 ، 1986 ، 160 ص بالعربية و 215 ص بالفرنسية والانقليزية .

19) المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات Revue Maghrébine de Documentation ، تونس المعهد الأعلى للتوثيق ، عدد 5 ، 1987 ، 284 ص بالعربية و139 ص بالفرنسية والانقليزية.

الجدول رقم 5 : قائمة بأعداد المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات

أما المجال الثاني للنشر الاكاديمي فقد تمثل في اصدار المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات والتي اعتبرت من أهم المجلات المتخصصة في الوطن العربي ، إن لم تكن أولاها على الاطلاق وحيث صدر منها خمس أعداد و، يأتي هنا عرض للأعداد الخمسة قد نشرت الدراسات التالية :

البلد	الدراسات بالعربية	الدراسات بالفرنسية	الدراسات بالأنقليزية
الأردن	4	-	-
ايطاليا	-	1	-
بريطانيا	-	1	5
بولونيا	-	1	-
تركيا	2	-	-
تونس	24	35	3
الجزائر	3	4	1
السعودية	3	-	-
السودان	1	-	1
سوريا	5	-	-
فرنسا	2	5	-
العراق	4	-	1
ليبيا	11	-	3
المجر	-	-	1
مصر	8	-	1
المغرب الأقصى	2	6	1
الولايات المتحدة	1	-	3
اليمن	3	-	-
المجموع :	73	55	20

الجدول رقم 6 : محتويات الاعداد الخمسة باللغة العربية والفرنسية والانقليزية للمجلة المغربية للتوثيق والمعلومات

إن 148 مشاركة التي نشرتها المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات بالعربية والفرنسية

والانقليزية تستوجب منا استخلاص بعض الحقائق الاساسية التالية:

أولا : أنه لأول مرة في تاريخية المبادلات المعرفية بين المشرق والمغرب العربيين ، يشارك مثل هذا العدد من البلدان : ليبيا ومصر والأردن والعراق واليمن والسعودية والسودان والمغرب الأقصى والجزائر وتونس وسوريا في دورياتنا.

ثانيا : وأنه أيضا لأول مرة تنشر مثل هذه الدراسات بلغة الضاد التي كانت مغيبة تماما في حركية النشر العلمي في علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف بتونس. أن اللغة الفرنسية احتلت هي الأخرى المرتبة الثانية في سلم أوليات النشر الأكاديمي وقد سجلنا بارتياح كبير مشاركة زملاء من السينغال وايطاليا وبولونيا هذا فضلا عن فرنسا والجزائر والمغرب الاقصى.

ثالثا : أنه أيضا لأول مرة تنشر 20 دراسة باللغة الانقليزية وقد وصلتنا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا والعراق والجزائر والسودان والمجر ومصر والمغرب الأقصى هذا فضلا عن تونس ، وهذا ما يبرز حرصنا الشديد على الانفتاح الحقيقي على عالم التقنيات الحديثة في هذه العلوم التي عرفت هذه السنوات الأخيرة انفجارا وتوسعا من خلال تكنولوجيا المعلومات.

ومعنى هذا أن **المعهد الاعلى للتوثيق** أصبح إحدى الخلايا المتحركة والفاعلة والمواكبة لأهم النظريات والمناهج التدريسية على صعيد الوطن العربي بل والعالم الثالث ، وهو الأمر الذي جعل الاستاذ شعبان عبد العزيز خليفة ، أحد أعمدة علوم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة يحرر مقالا نشره بالقاهرة بعنوان : ***تحية الى المعهد الاعلى للتوثيق بتونس*** ، اعترافا منه بهذا الدور الطلائعي الفريد والاستثنائي الذي قام به المعهد باسم الجامعة التونسية. ولإعطاء صورة تقريبية لسعة الاتصالات مع الوطن العربي ومع العالم ، نقدم هنا جدولا يعكس حجم مراسلاتنا من الصادرات والواردات :

السنة	الصادرات	الواردات
1982	1198	863
1983	1354	1165
1984	1543	1152
1985	3017	1067
1986	664	764

الجدول رقم 7 : حجم مراسلات المعهد في الصادرات والواردات

إن هذه الأرقام التي نقدمها لا تحتاج الى أي تعليق ، فهي تترجم عن هذه الشبكة الهائلة للعلاقات المهنية مع الوطن العربي والعالم والتي أصبحت مضرب المثل ، وكنت أود أن أتعرف على

حصيلة مراسلات المعهد بعد مغادرتي له ، غير أن سرية ذلك لم تمكني من التعرف على حجم تلك المراسلات "الهائلة" وهي حتما قد دحرجت المعهد ليسجل نكسة خطيرة جدا أدت الى الغياب المطلق والتنكر لانجازاته العلمية، وهي الانجازات التي سعينا مخلصين ومن خلالها الى تشريف الجامعة التونسية ، ذلك أن المعهد قد سجل حضورا أكاديميا واشعاعا معرفيا ثابتا لم تتجزه الجامعة التونسية منذ انشائها ومرد ذلك في نظرنا الى العناصر والعوامل الجوهرية التالية :

أولا : أننا موقعنا هذه المؤسسة في اطارها المعرفي المغاربي أولا ثم العربي والدولي ثانيا ولم نتنكر مطلقا لبعدها الحضاري العربي ، وفاء منا لمنطق التاريخ والأحداث ودور تونس في حركية الأخذ والعطاء المعرفيين عربيا ، وإن التنكر لهذه الحقائق والمناداة بشعار "بلاش العروبة" الذي نادى به الرئيس الحبيب بورقيبة ومن والاه من الجامعيين "المخازنيين" والذين كانوا يعتقدون بأن جميع الجامعات المشرقية متخلفة معرفيا ، هو الذي أودى بالجامعة التونسية الى تلك العزلة المعرفية الرهيبة التي عرفتها منذ انشائها وأدى حتما الى تحجيم دورها المعرفي ويتحمل الجامعيون والسياسيون مسؤولية ذلك.

ثانيا : أننا أقمنا عديد الجسور التفعيلية ليس فقط مع الوطن العربي بل أيضا مع العالم وعلى الأخص مع ايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والسينغال بدعوة بعض المتخصصين لتعزيز تكوين طلبتنا وارسالهم في دورات تدريبية منتظمة لبعض تلك البلدان ، وهذا بغرض مواكبة آخر المستجدات في علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف ، وهو ما يبرز مدى الانفتاح الحقيقي المستمد أساسا من تقاليدنا وتاريخنا وحضارتنا ومن سلوك اعلامنا البارزين في المعرفة والبحث العلمي على مر العصور.

ثالثا : أننا بحكم أهليتنا العلمية ، مارسنا حرية أخذ أي مبادرة من شأنها تعزيز مكانة المعرفة في بلادنا ، باعتبار تخصصنا ومعرفتنا المباشرة بهذا القطاع وكانت مرجعيتنا الأولى والأخيرة استشارة أعضاء المجلس العلمي للمعهد وهم الذين كانوا يناقشون دوما جميع مشاريع المعهد التي تم تبنيها، بل أننا أقدمنا على بادرة لم تؤخذ على صعيد الوطن العربي وتقضي بنشر محاضر جلسات المجلس العلمي للمعهد (7) ، وهو ما يترجم عن الشفافية المطلقة التي آمنا بجدواها وهذا خلافا لمئات الكليات التي لم تجرؤ على نشر محاضرها ولو تم ذلك لكشفت لنا ولا شك عن الأساليب الديماغوجية والفوضى وعدم الشفافية والروتينية والبيرقراطية القاتلة التي غرقوا فيها. كما ويترجم عن عدم اجتهادهم المغيب أصلا وعدم تبني المشاريع العلمية البعيدة المدى وتنظيم

---

(7) راجع المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات ، عدد 1 ، القسم الفرنسي ، ثمانية محاضر جلسات علمية ، ص 129-156.

مؤتمرات ولقاءات علمية والسعي الى مد جسور التفاعل مع الفضاءات الجامعية المتحركة عربيا ودوليا. إن السلوك الذي مارسه جل أو أغلب العمداء والمدراء والأمناء العامون على مرأى ومسمع من أولي الأمر رؤساء الجامعة دون أن يحركوا ساكنا ، هي حقيقة ثابتة.

رابعا : أسجل هنا حقيقة ثابتة تتعلق بتمتعنا بالاستقلال المعرفي والاداري في تسيير المعهد الأعلى للتوثيق وهذا بحكم ما تمنحه لنا المسؤولية الادارية والقانونية، وهو الأمر الذي أزعج القائمين والمتنفذين على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يومئذ . وكان لنا معهم أكثر من مشادة على عدة أصعدة. ثم أن عددا من العمداء والمدراء كانوا يعتبرون المعهد الأعلى للتوثيق ، فضاء جامعيا متحركا جدا الى درجة الازعاج عندما تعددت مؤتمراته العلمية ومنشوراته الجامعية وواكبته الصحافة الوطنية والعربية على حد سواء ، منوهة به أيما تنويه. إن النجاحات العلمية التي سجلناها على مستوى المعهد ، كانت وليدة الجهود والمتابعة اليومية لمختلف فعاليات المعهد ، وقد شركنا الجميع في تحمل أعبائها (8) وقد وجدنا في كل أعضاء المعهد التفهم والاستجابة والتلقائية، وهو الأمر الذي مكننا من النجاح والتوفيق في مهامنا العلمية والادارية. ولكن ماذا فعل خلفنا على رأس المعهد بهذه الانجازات العلمية التي حققناها على عدد من الأصعدة ؟

مسيرة المعهد الاعلى للتوثيق خلال العشرية التالية 1988-1998 :

إن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو : هل استمر هذا النشاط الأكاديمي للمعهد بعد أن أقلنا منه من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي بطريقة غير أمينة بل وغير أخلاقية يوم 15 نوفمبر 1987 ؟

للإجابة عن هذا السؤال هناك شقان اثنان يتناول أحدهما ما تم انجازه على مستوى المنشورات الأكاديمية للمعهد وعلى الأخص مصير المجلة **المغربية للتوثيق والمعلومات** وثانيهما : على مستوى المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية.

أولا : المنشورات الاكاديمية للمعهد خلال الفترة من 15 نوفمبر 1987 الى سنة 1998 :

أثبتنا في قائمة أولى جميع العناوين التي صدرت بالفعل قبل إقالتنا من المعهد (9). الا أننا من

---

(8) أحب أن أنوه هنا بشكل خاص بالاخ الزميل د. مختار بن عجمية الكاتب العام للمعهد ثم خلفه محمد الحجي ، كما أنوه كذلك بالمنصف الفخفاخ الذي كان مسؤولا أول عن البرمجة والدراسات وخلفه محمد بن رجب ، ثم كل الاساتذة الشرفاء وجميع العاملين والعاملات والذين أعطوا المثال الأروع من البذل والعطاء دون قيد أو شرط ، فاليهم جميعا عميق شكري وامتناني على مساهماتهم الجوهرية في النجاحات العلمية التي حققها المعهد باسم الجامعة التونسية.

(9) راجع أعلاه .

جهة أخرى كنا قد أعددنا عدة عناوين أخرى كانت جاهزة تماما للصدور بعد أن أشرفنا على مراجعتها العلمية وتصحيح جميع بروفاتها بل أن المعهد قام بتسديد جزء من التكاليف المالية لطباعة بعض العناوين الأخرى ونثبت هنا قائمة بذلك مع تقديم عدد من البيانات حولها :

1) د. جمال الخولي ، *الارشيف الحديث في مصر*

وهي رسالة دكتوراه كان قد أعدها أحد الباحثين المصريين وأجيزت بالقاهرة حول موضوع هام لم يستقطب بعد اهتمام الباحثين. وقد اختيرت هاته الرسالة الجامعية للنشر لدينا ، لأن مادة الأرشيف قد أحدثت لأول مرة للتدريس كمادة تكوينية وادرجت في القانون الأساسي الجديد للمعهد. وبالفعل وجهت بروفة هذا العمل الى المؤلف ثلاث مرات وتم اصلاحها بل وسلمنا الاذن بطبع وسحب الكتاب والغلاف ، وكان كل شيء جاهزا للصدور. إلا أن هذا العمل توقف بإذن من مدير المعهد الجديد ، وهذا على الرغم من أن المعهد قد سدد جزءا هاما من تكلفة الطباعة !

2) أعمال المؤتمر الاستثنائي لعربيكا والمنعقد باشبيلية 15-22 مارس 1985 لم يقع نشره أيضا.

وضمت هذه الأعمال كل الأوراق العلمية التي قدمت أثناءه وتناول عددا من المواضيع الأرشيفية.

3) أعمال مؤتمر دولي حول الأرشيف الانتقالي ، حضره ثلة من خيرة الأرشيفيين بفرنسا.

4) أعمال المؤتمر المغاربي-الايطالي حول : "الارشيفات الايطالية عن المغرب العربي:

أحب أن أتوقف قليلا عند هذا المؤتمر الهام جدا وأعطي عددا من البيانات الأساسية والتي غيبت مع أسفنا الشديد من قبل السيد مدير المعهد.

وواقع الأمر أنني منذ أن توليت ادارة المعهد ومن طبيعة مواكبتي لعلم الأرشيف وتقنياته الحديثة واقامة علاقات وطيدة مع الاستاذ ڤريسبو ، مدير ادارة أرشيف الدولة الايطالية يومئذ دعوناه لإلقاء سلسلة من المحاضرات وهي الدعوة التي قبلها حيث ألقى عددا من المحاضرات ، كانت قد توجت باتفاقية تعاون قضت أولا بإرسال وفد من طلبة المعهد الى روما سنويا والقيام بتربص مهني في أكبر مخابر الترميم على الصعيد الدولي الموجود في ايطاليا. ومن هذا المنطلق أبديت اهتماما خاصا بالأرصدة الوثائقية الايطالية ليس فقط عن تونس ، بل عن المغرب العربي والوطن العربي. وقد اقترحت على الاستاذ قريسبو تنظيم أول مؤتمر بين مدراء ومحافظي الأرشيفات الايطالية وبين زملائهم في المغرب العربي، وهذا ما تم فعلا حيث حضر أكثر من 22 محافظا ايطاليا وبعض الزملاء من الجزائر والمغرب الأقصى فضلا عن تونس.

وقد تم هذ المؤتمر وقدم خلاله 22 بحثا عن المخزون الوثائقي الايطالي عن المغرب العربي ، كانت بمثابة الاكتشاف المهم جدا عندما قدمت لأول مرة جميع تلك البحوث كشفا بالغ الأهمية لبعض محتويات الأرشيف الايطالي. وايمانا مني بهذه الأهمية ، قمنا أولا بمراجعة كل البحوث الايطالية وساعدتنا في ذلك زميلتنا د. روضة قُمارة المتخصصة في تاريخ ايطاليا بحكم مهارتها الفائقة في قراءة وثائقها ، كما وطلبنا من زميلنا د. أحمد الصمعي تعريب كل البحوث عن الايطالية وهذا ما قام به فعلا. وقد اجريت جميع الاصلاحات الايطالية والعربية على مجمل البروفات التي قامت مطبعة الشركة الوطنية لفنون الرسم بإعدادها ، وكنت بالفعل معتزا حقا بانجاز هذا العمل التوثيقي الاستثنائي. مؤملا صدوره خلال الأشهر الأولى من مغادرتي للمعهد. إلا أنه مع أسفي الشديد وعلى الرغم من مخابرتي لرئيس الجامعة ومدير المعهد لحثهما على اصدار هذا الكتاب ، إلا أن مساعي باءت جميعها بالفشل ولو كان هناك حرص واهتمام حقيقي وحس بالوطنية لكان على السيد مدير المعهد الجديد مخابرتي في هذا الشأن والتنسيق بيننا حتى يصدر هذا الكتاب المرجعي. إن عدم صدوره واهمال نشره بالعربية والايطالية ، مسألة تدخل تحت طائلة المصداقية والمسؤولية الجامعية والقانون الجامعي ، لو كان هناك هيكل أعلى للمراقبة الأكاديمية بالجامعة التونسية والجامعات العربية عموما!

5) أعمال مؤتمر القيروان حول التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية ، وهو المؤتمر الذي عقد بتاريخ 16-20 جانفي 1986 .

6) أما مصير المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات فحدث ولا حرج ، فقد قام السيد المدير بإصدار العددين المزدوجين 6 و7 في شهر ماي 1992 ثم العدد 8 في شهر ديسمبر 1993 ، ومعنى هذا أن هاته المجلة التي اعتبرت الأولى في الوطن العربي قد توقفت منذ أكتوبر 1987 لتظهر بعد أربعة سنوات ونصف في عدد مضاعف هما السادس والسابع ثم العدد الثامن في السنة الموالية، ثم توقفت بعد ذلك تماما أثناء إدارة السيد المدير للمعهد خلال أكثر من تسع سنوات.

ولنتوقف قليلا أولا حول هذا العدد المضاعف وندرس محتوياته ثم لندلي برأينا في ذلك ، باعتبارنا المؤسس والباعث والمشرف الأول منهجيا وعلميا على هذه الدورية التي منحناها كل عنايتنا. إن القائمة التي وضعناها في أول هذه الدراسة من حيث عدد المشاركين وبلدانهم ولغاتهم ، هي مرجعيتنا الأولى والأخيرة لكل تقويم حقيقي. وبادئ الأمر كم هو مؤسف حقا أن تتوارى هذه الدورية فجأة خلال أربع سنوات ونصف لتصدر في عدد مضاعف ضم أعمال ندوة محتشمة جدا ، تمت في المعهد وتهيأت لها كل الظروف المادية لطبع الأوراق ، وليس كما فعلنا نحن في العدد الأول والثالث والرابع والخامس للمجلة ، حيث سعينا جاهدين للحصول على المشاركات العلمية من كل

الزملاء العرب والأجانب ووردت علينا جميع تلك المساهمات من الباحثين أنفسهم وبعدة لغات وإن تنوع مواضيعها ومعالجتها لعديد المسائل المتصلة بعلوم المكتبات والمعلومات ، قد أضفى على الأعداد الأولى صبغتها الآنية في مواكبة مختلف القنوات والتحليلات لهذه العلوم في عديد المخابر العربية والدولية.

وإذا تجاوزنا هذه العقبة ، يذكر السيد مدير المعهد في مقدمة العدد المضاعف هذا ، أنه تبنى وقفة تأمل لإصدار المجلة Pause de réflexion وهو أمر أقل ما يقال فيه أنه مرفوض أصلا من قبل المكتبيين والغيورين عل هذه المهنة السامية. ومن هو هذا السيد المدير ليفرض وقفة تأمل حول مسيرة مجلة أكاديمية أثبتت فعاليتها وطلائعيتها على المستوى العربي والدولي وهل يحتاج ذلك الى أربع سنوات ونصف ! ومع هذا لندرس ماذا انتجت وقفة التأمل هاته والتي استمرت أكثر من خمس سنوات ونصف كما وندرس العدد الثامن الذي أصدره بعد سنة من ذلك ، حتى يتأكد لدينا بشكل قاطع مدى الإهمال الصارخ والذي لا يمكن قبوله أو التساهل معه بأي شكل من الأشكال. إنه الاستخفاف بالقيم وبالثوابت وبالكفاءات والانجازات العلمية التي تم تحقيقها في المعهد الأعلي للتوثيق وباسم الجامعة التونسية ! ومن جهة أخرى هناك أصول لا بد أن تؤخذ بالاعتبار إذ أنها لم تحترم البتة وهي على التوالي :

1 - كان الواجب أن يبرز عنوان الدورية في الصفحة الأولى ويغطيها تماما ، شأنها في ذلك شأن بقية الدوريات في العالم ، وليس كما برز في العدد المضاعف هذا ، حيث وضع اسم الدورية في أسفل الصفحة وبحروف صغيرة ، في حين غطى عنوان الندوة الصفحة الكاملة ، وهو ما يترجم عن جهل مطبق وكامل لفنيات وأصول اصدار الدوريات. ونفس الأمر تم على الصفحة الأولى باللغة العربية وهو ما كان مثار استغراب الجميع ؛ ومن جهة أخرى تفضل السيد المدير بالغاء اسم المؤسس لهذه الدورية ، وكانت الأمانة العلمية تقضي بالحفاظ على ذلك ، خاصة وأن إنشاء هذه الدورية واختيار العنوان ، كان لي الشرف الكبير في تبنيه والدفاع عنه وفرضه على الساحة العلمية المغاربية والعربية والدولية. إن الأمانة العلمية هي مسؤولية دقيقة يتحملها كل أمين في علمه وسلوكه وتفكيره وثوابته ومبادئه !

أما إذا مررنا الى العدد الثامن من الدورية ، فقد ظهر عنوان الدورية في الصفحة الأولى ولكنه حذف تماما باللغة العربية وحيث لم ينشر في هذا العدد ولا دراسة واحدة بالعربية وهو ما أشجبه تماما ، خاصة وأني حرصت كل الحرص على أن تكون لغة الضاد هي اللغة الأولى في هاته الدورية مع انفتاح حقيقي على اللغتين الأساسيتين لعلوم المكتبات وهما : الانقليزية والفرنسية.

2 - لنلق نظرة سريعة على محتويات الأعداد الثلاث في المجلة باللغات العربية والفرنسية

والانقليزية خلال السنوات الست من اكتوبر 1987 الى ديسمبر 1993 :

البلد	الدراسات بالعربية	الدراسات بالفرنسية	الدراسات بالانقليزية
بلجيكا	-	3	1
تونس	1	1	-
المغرب الأقصى	1	-	-
ليبيا	1	1	-
كندا	-	2	-
السينغال	-	2	-
فرنسا	-	-	-
العراق	-	-	1
روسيا	-	-	1
الجملة	3	10	3

الجدول عدد 8 ويرمز الى محتوى المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات الأعداد 9.8.7

إن هذا الجدول يدفعنا الى استخلاص بعض النتائج الدالة : إنه من المؤلم حقا أن تصدر بهذه الدورية 16 دراسة فقط خلال حوالي تسع سنوات كاملة من ادارة المعهد لخلفنا على رأس المعهد الأعلى للتوثيق ، في حين أننا نشرنا 148 دراسة خلال أقل من خمس سنوات من ادارتنا للمعهد. إن تونس التجديد المعرفي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتسامح إزاء هذا التهاون العلمي وترك الحبل على الغارب ، هذا الوطن الذي سعينا جاهدين أن يكون منبرا فاعلا ومؤثرا على حركية المعرفة في العلوم الانسانية والاجتماعية ، وفي نظرنا لا يمكن له أن يتساهل مع هذا الاهمال الصارخ من قبل أي مسؤول بدءا من رئيس الجامعة الى أي مدير أو عميد.

ولنا أن نتساءل هل قام المعهد أو وجب القول هل تمكن السيد مدير المعهد من نشر كتب جديدة في مجال هذا التخصص ، خاصة وأن لديه ميزانية جيدة للقيام بذلك. إن المعلومات التي وصلتنا هي التالية : أن المعهد نشر ثلاث عناوين باللغة الفرنسية وواحدا فقط باللغة العربية : وكان هذا الكتاب الأخير أثناء إدارتي للمعهد قد تعهدت بنشره والكتاب للدكتور أبو بكر الهوش وهو بعنوان : **المدخل الى علم الببليوغرافيا** ، 116 ص فقط وهو الكتاب الذي استغرق اصداره خمس سنوات من المماطلة والتسويف بل والتهديد بعدم صدوره في حين كان يمكن اصدراه في اسبوعين على أكثر تقدير، ولعل شهادة المؤلف الاستاذ أبو بكر الهوش الذي عانى من ذلك ، يشكل أقوى

دليل على هذه الممارسة ، وهو الأمر الذي أبعد كل المتخصصين العرب للتعاون العلمي مع المعهد ، وهم الذين ساعدونا عند انطلاقته وإني بهذه المناسبة أرفع لهم عظيم تقديري لخدماتهم الثمينة ومساعدتهم لنا في عديد المجالات...

العنوانان الصادران هما التاليان :

- Abdeljaoued, M. , Les bibliothèques en Tunisie : les bibliothèques scolaires, ISD, 1989, 244 p..
- Psychologie et comportement des usagers face aux nouvelles technologies de l'information : actes du séminairs international (Tunis 16-18 novembre 1994)

أحدهما أعمال مؤتمر والثاني لباحث تونسي ، في حين أن العشرات من الزملاء كانوا يؤملون نشر بحوثهم المخطوطة ، بل أن العديد من الزملاء العرب مصريين وجزائريين ومغاربة وعراقيين كانوا يطمحون الى نشر بحوثهم الأكاديمية لدينا ، وهو الأمر الذي قام به المعهد بادئ الأمر وجلب اشعاعا منقطع النظير. وإذا كانت الدولة ، أي دولة ، قد وضعت ضوابط للمراقبة المالية على المؤسسات ، فإننا نتساءل لماذا لا ترسي وزارة التعليم العالي في تونس أو البلاد العربية جميعها هيكلية عليا في صلبها لإجراء مسح تقويمي علمي سنوي لعديد المديرين والعمداء والذين لم يحسنوا التصرف بهاته المهمة العلمية التي أوكلت اليهم ، بل أساءوا التسيير وتفننوا في تأخير تقدم مؤسساتهم ومارسوا أساليب التغطية وقاموا بعشرات السفرات السياحية السنوية ، دون أن يجلب ذلك شيئا يذكر لمؤسساتهم. إن المسؤولية في ذلك يتحملها رئيس الجامعة الذي أبدى موافقته على كل شيء ولم يوقف هذا الانحدار الرهيب. ولدينا اليوم أكثر من مثال على ذلك ، إن انعدام حسن اختيار المسؤولين على رأس المؤسسات الجامعية والوطنية في تونس والبلاد العربية دون استثناء ، هو الذي أضاع على بلادنا والأمة العربية فرص الاشعاع المتواصل والحي ، بل أن المحسوبية الشخصية أو الأميرية الولائية أو الاقليمية أو الحزبية الضيقة وجميعها ، قد أفقدتنا احترام الآخرين والمساهمة الفعالة في جدلية تطور المعرفة عربيا ودوليا ، ومع هذا فسوف نواصل دفاعنا عن القيم مهما كان الثمن الذي سندفعه غاليا الى أن يسمع صوتنا في يوم من الأيام في تونس والبلاد العربية.

لقد التزمنا جانب الأمانة والصدق في عرض هذه الحقائق الدامغة والمخجلة في كثير من الأحيان ونحن على استعداد دوما اجراء حوار مع أي طرف كان ، لا يكون الهدف منه إلاالمزيد من الشفافية وابراز الحقيقة لاشعاع مكانة المعرفة على الصعيدين العربي والدولي...

حرية التعبير بالجامعة التونسية :

والسؤال الذي نختم به هذه الدراسة ، هل تمتع الجامعي التونسي بحرية التعبير لدى معالجة

الاشكاليات البحثية المختلفة ؟ وهل مارسها فعلا ؟ وما هي ردود الفعل الجامعية الرسمية يومئذ على ذلك ؟

أود قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أؤكد بادئ الأمر ، أني منذ التحاقي بالجامعة التونسية سنة 1972 وما عدا حالة ظرفية خاصة مررت بها سنة 1976 (10) ، فإني شخصيا أؤكد هنا مدى ممارستي حرية التعبير العلمية دون قيد أو شرط وهذا من منطلق الوطنية والشفافية والاخلاص وحرصي للمساهمة في بناء وإرساء تقاليد جامعية لهذا الوطن ، وبحكم أهليتي المعرفية كأستاذ كرسي مختص ، أعتقد ومازلت أن واجبي الجامعي والبحثي يفرض علي معالجة كل الاشكاليات التاريخية ، وأنه لا يمكنني أن أقبل كيف أن الباحث الأجنبي يعالج مشاكل مجتمعي في حين يمنع على الباحثين التونسيين القيام بذلك. ومن هذا المنطلق فقد قمنا بنشر أية دراسة أكاديمية ترد علينا في الدوريات الاكاديمية الثلاث التي نشرف عليها وبحرية كاملة ولم نتدخل من قريب أو بعيد في ذلك، وتم ذلك بمنتهى المسؤولية الأكاديمية وقد تم نشر العديد من المساهمات والوثائق الجديدة والتي رفض الآخرون نشرها في الدوريات الرسمية للجامعة وكانت ذات حرج واضح بالنسبة اليهم ، ولو درى المسؤولون الجامعيون أن موقفنا العلمي والحيادي ، قد منح جامعتي وبلدي سمعة مثالية في هذا المجال، لأكبروا ذلك وقدروه حق تقديره.

إن الرقابة الذاتية التي يمارسها بعض الباحثين وبعض المسؤولين الجامعيين هو أمر مؤسف حقا وأعتقد مسبقا أن دوائر الدولة العليا لا تؤيد مثل هذا الأمر وأنه ليس من مصلحتنا ممارسة مثل هذه الرقابة الذاتية من قبل الباحثين، ما دام الهدف النهائي في البحث هو الوصول الى الحقيقة المجردة. وأن هذه البحوث سوف تساعد حتما متخذي القرار بمدهم بالمعلومات وتحاليل لمختلف الاشكاليات.

وللاجابة على السؤال هل الباحث الجامعي التونسي قد تمتع بحرية تعبير في حرم الجامعة التونسية منذ الاستقلال؟

أذكر هنا حادثتين اثنتين حصلتا لي شخصيا وهما جديرتان بالتوقف عندهما. أولاهما : أني نشرت مراجعة في **المجلة التاريخية المغاربية** سنة 1976 لرسالة دكتوراه قام بها أحد الزملاء

---

(10) راجع دراستنا "الدراسات التاريخية المغاربية المعاصرة : المنهجية والوضع والآفاق المستقبلية" في : **منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي** ، منشورات مؤسسة التميمي ، زغوان ، سبتمبر ، 1998 ، ص 87-95 .

التونسيين ، وبعد استعراضي أهم المحاور بالتحليل المجهري ، خلصت الى القول بأن هذه الرسالة الجامعية لا تشرف جامعة نيس الفرنسية أين نوقشت ولا جامعة تونس التي نشرتها ، وقد ذكرت

الأسباب العلمية لذلك. إن النتيجة الحتمية لهذه الحادثة الأولى هو أني دعيت من قبل مدير التعليم العالي والبحث العلمي والذي أخبرني أن الوزير استغرب أن يصدر مثل هذا التصريح من طرفي وأنه بطلب منه ، تم حضوري اليوم ليعلمني أن هذا التصريح يدخل تحت طائلة القانون وسوف يعرضني لمحاكمة جامعية ، وأنه وجب علي نشر بيان تكذيبي في نفس المجلة ، احتراما لروح التعاون العلمي بين فرنسا وتونس. وقد رددت على السيد الوزير من خلال مدير التعليم العالي، بأني متمسك بكل كلمة حررتها في هذا المقال ، ولن أتراجع البتة وأن ذلك هو رأي شخصي وهو لا يلزم الجامعة والدولة في شيء. وأقر اليوم أن هذا الموقف كلفني كثيرا من الأتعاب الادارية وعرقل ترقيتي الجامعية أيضا سنين طوالا وقد تحملنا ذلك بكل صبر وشجاعة ومسؤولية علمية...

أما الحادثة الثانية ، فقد نسب الي سنة 1990 تصريح لصحيفة تونسية قولي : أن 90٪ من الأساتذة لا يستحقون الجامعة في العلوم الانسانية والاجتماعية ! وقد دعاني مدير التعليم العالي أيضا في التسعينات باسم وزير التعليم العالي وأبلغني أن ذلك التصريح يدخل تحت طائلة القانون وأنه يتحتم علي نشر بيان تكذيبي حول ذلك كانت قد طالبت به نقابة التعليم العالي أيضا... والغريب في هذا الأمر أن المنظمة النقابية والتي من المفروض أنها تدافع عن حرية الرأي الجامعي ، قد تبنت موقف المطالبة بأخذ القصاص مني وإدانتي.

وانطلاقا من هاتين الحادثتين أود أن أسجل بعض الملاحظات حول هذا الملف الدقيق :

أولا : أن الجامعيين الذي أشرفوا على إنشاء الجامعة التونسية الفتية ، كانوا ضد الحوار وقبول مبدإ حرية التعبير بل مارسوا دكتاتورية رهيبة جدا قضت بإلجام الأفواه ومحاربة كل الأفكار والمواقف المبدئية التي تخالفهم وعرقلة ترقياتهم الجامعية والتهديد بفصلهم من الجامعة ، وهذا ما حصل للبعض في ظل دكتاتورية سياسة الزعيم الأكبر والأوحد وكل ما والاه وسانده يومئذ. وكدنا نكون ضحية مؤامرة طردي من الكلية لولا دفاع لجنة نقابية متناصفة عني والغاء هذا القرار وترسيمي بشكل نهائي.

بل أن حادثة مناقشة دكتوراه الدولة في الآداب العربية والتي ترشح لها مصطفى الكيلاني قبل عدة سنوات ، تعد أحد الشواهد الخطيرة جدا والتي كشفت مما لا جدال للشك فيه، أحد وجوه الارهاب الذي مارسه بعض الجامعيين المتنفذين يومئذ ومازالوا مع أسفنا الشديد. وواقع الأمر كما ذكر لي د. الكيلاني أنه عبّر في مناسبتين عن موقفه من البحث العلمي في الجامعة التونسية بالمحيطين الثقافي والاجتماعي وكان ذلك في ندوة باتحاد الكتاب التونسيين وهو الأمر الذي فسره، من كانوا يعتبرون أنفسهم ملاكا للجامعة التونسية، انقلابا خطيرا وأنه وجب تأديب صاحبه حتى لا يجرؤ أحد على قول الحقيقة. وفي ضوء ذلك حصل مالم يكن في الحسبان على اثر نقد الباحث الكيلاني مناهج البحث والتدريس في الجامعة التونسية قبل المناقشة ، وقد تركبت لجنة من كل من:

- الأستاذ محمد الهادي الطرابلسي، رئيسا.

- الأستاذ محمود طرشونة، مديرا مشرفا.

- الأستاذين حمادي صمود و حسين الواد، مقررين.

- والأستاذ الطيب العشاس عضوا، وقد تمت المناقشة بتاريخ 16 / 01 / 1993 وقضت اللجنة بمنح المترشح درجة **متوسط**. وهي الدرجة التي تمنح لأول مرة في تاريخ الجامعات الفرنسية والتونسية. ولا أعلم سابقة تاريخية قبل ذلك، من أن دكتوراه الدولة قد منحت أقل من مشرف. وعلى الأغلب كانت تمنح بدرجة مشرف جدا. إن منح درجة متوسط لدكتوراه الدولة لم ينص عليه قانون الجامعة التونسية تماما وهذا أمر خطير للغاية إذ اللجنة المحترمة تعتبر نفسها فوق القانون ويحق لها اتخاذ أي قرار بهذا الشأن على الرغم من أنّ قوانين الجامعة لا تسمح بذلك مطلقا ، وهو بالفعل ما يترجم عن الجبروت والهيمنة والارهاب الفكري الذي مورس ضد كل من خالفهم الرأي !

ثانيا : أننا لم نسجل طوال حكم الرئيس الحبيب بورقيبة للدولة التونسية أي تسامح مع الجامعيين المعارضين وعلى الأخص منهم علماء الاجتماع عندما حجم مجال تحركهم البحثي وفرضت عليهم عديد القيود والموانع ولم تنشر بعض بحوثهم العلمية المستقلة وهو الأمر الذي أدى الى تهميشهم في مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية منذ السبعينات وتواصل ذلك الأمر الى أن تم القضاء على هذا المركز نهائيا ومؤخرا ، واضطر الباحثون أن ينشروا بحوثهم في الخارج ، بل إننا حرصنا أشد الحرص أن تكون تونس الفضاء المتميز للبحث العلمي في وطننا العربي حيث نشرنا ما اعتقدنا أنه دراسة أكاديمية وتستجيب للشروط المنهجية. وقد نجحنا في نطاق مؤسستنا حيث أصبحت ترد علينا عديد المشاركات العلمية ، وهو ما يترجم عن ثقة الجميع : مسؤولين جامعيين وباحثين من مختلف التيارات الفكرية والمذهبية المغاربية والعربية والدولية.

ثالثا : أن الدوريات الرسمية بالجامعة التونسية لم تكن المجال الحيوي للتعبير عن حرية الرأي بل أن المدراء ورؤساء التحرير مارسوا هم الآخرون رقابة ذاتية متشددة جدا، بحيث أننا لا نعثر في بحوثها المنشورة عن رأي مخالف للمنظومة الرسمية للدولة. إننا نذهب الى الاعتقاد أن ذلك أساء جدا الى سمعة الجامعة وأن هذا الموقف من قبل العمداء ورؤساء التحرير هو موقف ضعيف ولا يتسم البتة بالاستقلال الفكري المنشود والمؤمل من قبل باحثين معروفين عربيا ودوليا ، بنظافة توجهاتهم ومساهماتهم العلمية العديدة في تطور المعرفة ، وفي هذا السياق لعل مجلتنا ، تعد المجلة الوحيدة التي نشرت بحوثا أكاديمية مستقلة في الرأي والتحليل والمواقف ، وهذا بحكم أننا مؤرخون نقوم بواجبنا البحثي دون تردد أو استشارة أحد ، إذ نحن أقدر الباحثين على موقعة

جامعتنا وأبحاثها ، موقعها الصحيح على المستويين العربي والدولي...

رابعا : أننا نؤكد هنا بشكل قاطع وأمام الجميع أن الأساتذة الجامعيين المؤرخين على الأقل، قد تمتعوا بحرية كاملة في اختيار المواضيع الصالحة لإعداد رسائل دكتوراه من قبل الباحثين الشبان ، وأن هؤلاء الأساتذة كانوا حريصين كل الحرص على معالجة كل المواضيع الخاضعة للبحث. وقد دافعوا عن مبدإ حرية الاختيار ولم يترددوا مطلقا في تحمل مسؤولياتهم العلمية ، وهو ما لم يحصل إلا نادرا في الجامعات المغاربية أو المشرقية. وقد تمكن العديد من الباحثين من مناقشة رسائلهم الجامعية في حرم جامعتنا بكل حرية ولم تتدخل لا الدولة ولا الدوائر السياسية الأخرى في ذلك مطلقا، وهو ما نعتز به في تونس وننوه به في محافلنا وكتاباتنا. غير أنه من جهة أخرى لم يتمكن العديد من الباحثين من نشر بحوثهم التي عالجت قضايا واشكاليات محرمة ودقيقة وبقيت حبيسة مكتبة جامعتنا وهذا بسبب أن المدراء والعمداء قد مارسوا رقابة معرفية وكذلك أيضا لعدم إقدام وتشجيع الناشرين "التجار" والذين لم يجرؤوا تماما على تحمل هذه المسؤولية العلمية والوطنية خوفا من الرقابة والتي بامكانها أن تمنع اصدار الكتاب ، وهذه قضية أخرى تحتاج الى معالجة ذكية ووطنية في نفس الوقت وقد آن الأوان لفتح هذا الملف الهام.

* * *

إننا نذهب الى الاعتقاد أن حرية التعبير العلمية والأكاديمية هي قضية أساسية وجوهرية في آليات التسيير لمستقبل الجامعات التونسية والعربية على حد سواء. فلندافع عن هذا المبدأ إذا أريد للجامعات التونسية والعربية والجامعيين أن يكونوا محل تقدير واحترام في كل من مجتمعاتهم والمجتمعات العلمية الدولية.

من أجل نظام جديد للشراكة العلمية الأورو-عربية (*)

كتب كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له صدر مؤخرا بعنوان : **من أجل شراكة عالمية حقيقية** ، "من أن الامم والشعوب مدعوة الى التعايش السلمي والتعاون من أجل التقدم البشري" ، وأضاف : " ان ليس للمجموعة الأممية من مهمة ملحة، إلا محاولة فهم القوى الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة في اطار العولمة".

وبالفعل فنحن مهما كانت معتقداتنا الدينية وقناعاتنا السياسية وجنسياتنا ، مدعوون اليوم الى العمل في ظل تداعيات هذه العولمة السعيدة ، إلى إرساء مضامين جديدة للشراكة والتي تعتبر المبدأ الوحيد القادر على ايجاد اطار للاعتراف والاحترام المتبادل وان التعايش بيننا يمكن أن يجنب مجتمعاتنا الصراعات المأسوية والمدمرة ، خاصة اذا كان الأمر يتعلّق بمنطقتين متجاورتين جمعت بينهما الجغرافيا والتاريخ، كما هو الشأن بالنسبة للوطن العربي وأوربا ، اذ الشراكة بينهما ، إذا أنجزت على عدد من الأصعدة السياسية والعلمية والإقتصادية ، كفيلة بإيجاد مناخ تفعيلي لإرساء أسس التقارب والتكامل والتفاهم وهذا احتراما لعدد من الثوابت والمسلمات التالية :

- إن الوطن العربي استطاع أن يقدم فيما مضى ، الدليل على قدرته على التعايش بانسجام مع الشعوب والديانات الأخرى في وقت كان الآخرون يغذون التطرف وعدم التسامح بل وعدم الاعتراف بالآخر دينيا وحضاريا ومعرفيا.

- ان اوربا بموقعها الجغرافي والاستراتيجي في مواجهة العالم العربي الاسلامي المتوسطي ، لا تستطيع أن تغيب ما تفرضه عليها الجغرافيا والتاريخ ، حيث نمت بين الفضاءين علاقات التبادل والصراع أيضا وكانا يعرفان بالتالي بعضهما جيّدا منذ القديم ، من خلال قنوات الاتصال الأندلسية والصقلية والمشرقية ثم الحروب الصليبية وأخيرا ملابسات وتداعيات الفترة الاستعمارية.

- إن العالم العربي كان عالما مفتوحا ومرنا وطيعا وتمكن من خلال فلسفته الحضارية أن يحتضن ويستوعب كل الطاقات والكفاءات غير العربية وغير الإسلامية ويمنحها الأمن الاجتماعي والاقتصادي والحضاري ، وهو الأمر الذي تؤكده شواهد المنظومة الحضارية المبدعة لغير العرب من الفرس والهنود واليهود والمسيحيين ونبوغهم في العديد من الاختصاصات التي شكلت والحق يقال مساهمة تفعيلية في حضارة العرب وبالتالي في تقدم الحضارة البشرية بوجه عام.

- ان أوروبا منذ بزوغ نهضتها قد أبدت اهتماما مركزا وجديا لفهم أسس الحضارة العربية

(*) قدم هذا البحث يوم 20 جوان / حزيران 1999 في المؤتمر الذي ينظمه المعهد الدبلوماسي الأردني بعمان.

وسعت الى تصيد المعلومات الجوهرية عنها من خلال أرصدتها العديدة ، بدءا من جمع وانقاذ المخطوطات في شتى العلوم ، الى استيعاب كشاف تراثها الأثري الزاخر وهو الذي يشكل أهم مخزون تراثي تعرفه البشرية وغطى ليس فقط الفترة العربية ، بل أيضا ما قبل ذلك من الفترات والحضارات...

- إن مخابر المعرفة في مختلف الجامعات الأوروبية قد خدمت هذا التراث وأبلت فيه البلاء الحسن بكشفه وتحقيقه والتعريف به ، بل وقامت بتبنيه عندما أحدثت في جامعاتها وحدات بحث متعددة لتعميق دراسة الفضاء العربي ، وهو ما نتج عنه بروز عدد من الأعلام الأوروبيين الرواد والذين بنوا بجهدهم وتفكيرهم وابداعاتهم وجرأتهم جسور التواصل والاهتمام ، بل ان ما نشر بالغرب من كتب باللغة العربية ، نعم باللغة العربية، خلال القرون السادس والسابع والثامن عشر ، وغطى عديد الفنون ، لم يقم به العالم العربي والاسلامي في نفس الفترة الزمنية ، وأن العلماء ورجال الدين ا لمحدودي الأفق وقتها ، بتحالفهم الأعمى مع الانكشاريين المتغطرسين ، قد وقفوا ضد الانفتاح وتشجيع الباحثين على فهم العالم الغربي وتعلم لغاته ومعرفة تحوّلاته الفكرية والصناعية الهائلة يومئذ، بل الأشنع من ذلك أنهم وقفوا ضد استعمال المطبعة في العالم العثماني. ولكن بقدر ما ننوه بمجهود العلماء الغربيين في حسن دراسة الحضارة العربية ، لابد أن نذكر هنا بالدور السلبي الذي قام به بعض الأعلام الغربيين الذين خدموا أثناء الفترة الاستعمارية أهدافا غير علمية.

- إننا نلاحظ اليوم في العديد من الجامعات الأوروبية مدى انحسار وتضاؤل الاهتمام بالوطن العربي ، إذا قيس ذلك قبل نصف قرن . فالمتخصصون الغربيون اللامعون في تناقص متزايد ومثير للانتباه سنة بعد أخرى ، وعدد الكراسي الجامعية المتخصصة عن العالم العربي والاسلامي بعد تقاعد المشرفين عليها ، قد حول توجه اختصاصها اليوم الى الحضارات غير العربية والإسلامية وضعفت بذلك طاقة استيعاب وانتداب المتخصصين الشبان الأوروبيين والمهتمين بالوطن العربي ، بل وضعف توجيه الجيل الجديد من الباحثين الشبان للإهتمام بالدراسات العربية والإسلامية . ولو قمنا بدراسة تقويمية ومقارنة لنوعية الانتاج المعرفي الغربي خلال النصف الثاني من القرن الحالي ، مع ما سبقه من حقب ، لكشفنا عديد الحقائق المغيبة والمذهلة اليوم ، والتي ترجمت عن موقف واضح - وهو سلبي حتما - اتخذه المقررون السياسيون والجامعيون الأوروبيون وعلى أعلى مستوى ، للاهتمام بالعوالم والحضارات العالمية الأخرى غير العربية والإسلامية.

- أن مخابر المعرفة والبحث العلمي في الجامعات العربية ، قليلة جدا وغلب عليها الطابع الظرفي والشعاراتي وعدم المواكبة المعرفية وانحسار إشعاعها وهي بالتالي لم تساهم في جدلية المعرفة الكونية وهذا بسبب غياب تبني أية استراتيجية معرفية وبحثية ذكية تمنحها أخذ المبادرة

بالإشراف على نشر الدراسات الأكاديمية بعدة لغات . ومع هذا فإنّي أؤكد وألح على أن هناك جيلا من الباحثين العرب الشبان المتميزين والعاملين في صمت واللذين غيبتهم السلطة السياسية والسلوك البيروقراطي العربي القاتل. وهم يشكلون البديل الحقيقي والمشرف لوجه الأمة العربية المعرفي: انتاجا ونبوغا واخلاصا في مجال تخصّصاتهم. وعلى مخابر المعرفة الغربية تصيّد ومعرفة هذه الكفاءات الأكاديمية العربية الواعدة...

وأخيرا وليس آخرا ، فإن الشراكة العلمية الوطنية-وطنية وكذا العربية -العربية معدومة تماما وأن الذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية سياسا منذ أربعين سنة لم يقوموا بأي شيء من أجل تسهيل تطبيق هذه الشراكة العلمية عربية عربية . وأن التطلع الى الشراكة العلمية مع أوربا ونحن نعيش وضعا متشرذما سياسيا واقتصاديا ومعرفيا سوف تستفيد منه أوروبا وحدها أمام عدم تكافئ المعادلة بيننا على جميع الأصعدة وهامشيتنا المعرفية والبحثية الصارخة.

بعد استعراضنا لهذه الثوابت والمسلمات ، كيف يمكننا اليوم وضع آليات ونظام جديد للشراكة العلمية الأورو-عربية ؟ وهل من سبيل الى تبني ذلك مستقبلا ؟

أودّ في هذا الإطار أن أذكّر هنا بالمؤتمر العالمي الثالث عن البحث العلمي الذي نظمناه في نطاق فعاليات مؤسستنا حول : **التعاون العلمي بين أوربا والوطن العربي وتركيا في العلوم الإنسانية والإجتماعية** . وشارك فيه ثلاثون من الخبراء العرب والأوروبيين والأتراك ونشرت مؤخرا جميع بحوثه ومداولاته وحواره المفتوح والمسؤول. وقد توصلنا الى الحقيقة التالية والتي قضت بضعف أو بالأخرى بانعدام الشراكة العلمية الأورو-عربية منذ الاستقلال السياسي للبلاد العربية ، وما انجز يصب مباشرة في سياسة أوروبا الإحتوائية الذكية والحفاظ على الأسبقية المعرفية ، وهذا مطلب شرعي قام به الأوروبيون ومازالوا ، حفاظا على مكانتهم ولغاتهم وتميز حضارتهم على عديد الأصعدة .

وفي هذا المجال :

- لنؤكد أولا أن مسار برشلونة الذي انطلق في أواسط التسعينات، في فترة كانت تشهد تحولا عالميا كبيرا وعميقا ، جاء من أجل إرساء شراكة أورو-متوسطية ؛ وأن هذا المسار يركز كثيرا على الجوانب السياسية والأمنية أكثر من الجوانب العلمية والثقافية والأكاديمية ، بينما الشراكة المثمرة والمجدية ، وجب أن تركز في نظرنا وفي الأساس على الجانب العلمي والتقني وتأهيل الباحثين وخلق جيل جديد من المؤمنين بذلك في كلا الفضاءين .

- إن الشراكة العلمية من شأنها أن تؤمن أسس الاعتراف المتبادل والتفاهم العميق ، في حين قد يؤدي التركيز على الجانب السياسي فقط الى احياء التوتر الذي هو لصيق بالمصالح الوطنية.

وفي هذا الإطار ، يجدر التذكير بأنه خلال التسعينات كانت مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية ، وراء شيء من الحذر ، بل الاختلاف بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط . وللتذكير فإن البلدان الأوربية قضت أربعة قرون قبل أن تينع فيها مبادئ حرية الرأي والصحافة وديمقراطية السلوك والفعل والإيمان بهما ، اذ كل الحريات التي يتمتع بها اليوم الأوربيون قد اكتسبوها من خلال التحولات والمخاضات الصعبة الاجتماعية والثورات والانتفاضات التي أعقبتها أعمال قمعية رهيبة أحيانا. وعليه يجب أن لا ننسى موقعة ما يشهده الوطن العربي اليوم من توترات في اطار تاريخي ممتد وليس من زاوية محدودة. كذلك فإن بلداننا رغم تاريخها الطويل ، لم يمض على حصولها على الاستقلال إلا نصف قرن من الزمن...

والتساؤل الآن ما هو موقف مجتمع العلماء وما هي المحاور ومراكز اهتماماتهم البحثية ؟ فمنذ بضع سنوات ، ركزت مراكز البحوث الأوروبية المهتمة بالعالم العربي الاسلامي ، على دراسة الدين الاسلامي والأصولية والتطرف والزوايا والطرق الدينية ، وغابت لديها أية فلسفة جدية للشراكة العلمية العقلانية والواعدة مع الباحثين العرب في عديد القضايا والإهتمامات البحثية الحقيقية مثل مبادئ العصرنة والثقافة العلمية وتبني المشاريع البحثية الجماعية وموقعة الإهتمامات الجديدة في جدلية التغيرات المعرفية السريعة والدقيقة والتي غزت كل مخابر البحث على الصعيد الدولي !

وفي هذا الإطار ، هل لنا أن نقترح بعض المحاور لتفعيل أساليب وصيغ هاته الشراكة والتي عملنا ونعمل من أجلها باستمرار في نطاق فعاليات مؤسستنا الأكاديمية منذ مدة من خلال الملفات التالية :

أولا - اللقاءات العلمية : إن اللقاءات العلمية الأورو-عربية غير منتظمة وعموما هي نادرة وتتم وفقا للإهتمامات الشخصية لبعض مديري المراكز أو الكليات ، ولا يشارك فيها من الجانب العربي إلا بعض الشخصيات العلمية التي استنفذت معرفيا منذ زمن وهذا بحكم مشاركتها المتواصلة في هذه الندوات والمؤتمرات ولم تعد تمثل عامل اثراء للمعرفة العربية أو التعبير عن نبضات هذه الأمة العربية أو تجسيم وتمثيل نبوغها العلمي والمعرفي المتجدّد . والواقع أن توسيع قاعدة المشاركين من الجامعيين والباحثين العرب، هو الكفيل وحده بإرساء آليات جديدة لهاته الشراكة المعرفية والتي من أمهات أهدافها ، تطوير التواصل بين الباحثين والمختصين في العلوم الانسانية والاجتماعية ، وهذا ما يهيء للتبادل العلمي والحضاري وينشر الطمأنينة في صفوف المجتمع العلمي ويطور بالتالي الاعتراف والاحترام المتبادلين. أما بالنسبة للمضامين والمحتوى ، فقد وجب اتباع المقاربات المقارنة من خلال تعميق وفهم وجهات نظرنا حول عديد الإشكاليات المطروحة للشراكة العلمية. وسيكون مجديا ومفيدا تناول المحاور التالية :

* الأنظمة القيمية المقارنة : التشابه والاختلاف .

* الصلات التاريخية الأورو-عربية : التأثيروالتأثر والتبادل الحضاري والتقني والعلمي.

* التيارات الفكرية في الوطن العربي وموقفها من أوربا.

* مشاكل الاندماج : دور ومكانة العرب في أوربا : أشكال وتيارات الهجرة ودور الأدمغة العربية في الغرب.

* مشاكل الهوية تجاه العولمة وتداعياتها : الأسس ، التعبيرات ، مقاربات مقارنة.

* التقدم التقني والعلمي : ومسألة نقل التكنولوجيا ومشاكلها.

ومن أجل الإحاطة بهذه الإشكاليات ، يجب الاعتماد على العمل الجماعي وليس الفردي كما هو الحال في الوطن العربي على أن يتم ذلك في اطار مجموعات بحثية يشارك فيها باحثون وجامعيون من الجانبين .

ثانيا - النشر : في هذا الإطار أذكّر بمشروع البحث الذي اقره برنامج البحوث للمؤسسة الأوربية للعلوم باستراسبورغ منذ عدة سنوات والذي تمحور حول : **الفرد والمجتمع في العالم الاسلامي المتوسطي : القضايا والمصادر** ، وخصّص له ميزانية محترمة وشارك فيه باحثون من فرنسا وايطاليا والسويد والدانمرك واسرائيل وسويسرا وبلجيكا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة وألمانيا وهولندا واسبانيا وتونس. والتساؤل الآن ، هل يمكن اليوم تبني مثل هذه المشاريع الهامة من خلال الصيغ الأحادية لدراسة العالم العربي المتوسطي وبمشاركة باحث واحد من تونس وآخر من تركيا ؟ إننا نضع ذلك أمام الضمير العلمي والمهني لمجتمع العلماء والباحثين الغربيين حتى نتفادى مستقبلا مثل هذه الثغرات الخطيرة والتي لم أجد لها تعليلا وتبريرا مقبولا ولا معقولا!

إن مثل هذه البرامج المكلفة قد غيبت الباحث العربي المتوسطي وأنكرت عليه المقدرة والكفاءة العلمية للمساهمة في جدلية الحوار والشراكة العلمية . وفضلا عن ذلك فإن مثل هذه التوجهات البحثية تبقى محدودة النتائج والتأثير العلمي على مختلف شرائح مجتمع الباحثين العرب منهم على الخصوص بل وجب العمل على تبني آليات جديدة لمشاريع بحثية مشتركة تأخذ بالاعتبار النتائج الملموسة والمهمة التي تنجزها بعض المخابر المعرفية اليوم والتي تبنت مشروعا متكاملا وغطت عديد التخصصات في العلوم الإنسانية والإجتماعية. وفي هذا الإطار فإن دور المؤسسات البحثية الأهلية الغربية ، سوف يكون حاسما وفاعلا في غائية ونتائج هذه الشراكة التي لم يحن الوقت بعد، لميلادها وبعثها للوجود. لنعمل جميعا على ايجادها ووضع الأسس والقواعد والضوابط العلمية

والمالية لإيجادها قانونيا ومعرفيا .

أما العنصر الموالي والذي بإمكانه المساهمة في بلورة مضامين الشراكة العلمية-العربية-الأوربية المستقبلية ، فيتعلق بمجال النشر الأكاديمي : ذلك أن نشر أدوات العمل العلمي من كشافات وبيليوغرافيات وأدلة مختلفة ومتخصصة ، يعتبر ضروريا لتفعيل هذا الملف . وفي هذا الإطار فإن الإهتمام بإقامة كشاف الرسائل الجامعية التي نوقشت في الجامعات العربية والغربية على حد سواء ، وتصويرها ومدها الى الجامعات بكلا الفضاءين ، يعد إثراء نوعيا للمعرفة ، لكنه في نفس الوقت ، سوف يقطع الطريق على المزورين والمنتحلين لهذه الرسائل الجامعية والتي منحتها الجامعات الغربية اعتباطا ، وهذا نتيجة ممارستها أولا منطق الكيلين والوزنين وثانيا لعدم مواكبتهما الآنية الدقيقة لما يجري في الفضاءات الجامعية العربية من بحوث على قلتها ، وهو الأمر الذي أضرّ تماما بمستوى الشهائد الأوروبية العلمية. ونفس الأمر تم كذلك بالجامعات العربية عندما منحت شهائدها وألقابها "المحترمة" والجليلة والمهزوزة علما الى كل من هب ودب وعلى الأخص لهؤلاء المزورين والمنتحلين في وضح النهار ودون أن تتخذ الإجراءات الإدارية لسحبها أو التنديد بفاعليها ، ولم تقم المؤسسات الأخرى الى لفت الانتباه اليها ولوم هذه الجامعات عربية أو غربية على ما سببته فضاءاتها الجامعية من ضرر بالغ في حق المعرفة الحقة والخلاقة والنبيلة.

إن انشاء مخبرين : عربي وأوروبي في دولتين احداهما عربية والأخرى غربية ، للقيام بمتابعة هذه الملفات ، تحتمه طبيعة ونوعية الشراكة العلمية العربية الأوروبية المستقبلية. وهكذا فإن المؤسسات العلمية الأوربية سوف تتمكن من توسيع مجالات نشاطها وتعاونها ، إذ لا يكفي أبدا الاقتصار على النظر الى الوطن العربي من خلال قلة من العلماء ذوي الشهرة العالمية وتغييب جيل جديد من الباحثين الشبان والذين أفرزتهم الجامعات العربية وغيرها وهم يعانون من التهميش في بلدانهم رغم امكانياتهم وقدراتهم العلمية الفائقة . على أن نشر بعض أطروحاتهم وأعمالهم سوف يساهم في مساعدتهم على تبوإ مكانتهم ضمن مجتمع الباحثين الدوليين. نذهب الى الإعتقاد أن الشراكة بين هذين العالمين لا يمكن أن تنمو إلا اذا وقع تبنيها بوعي من قبل العلماء والباحثين والمقررين السياسيين في كلا الفضاءين الجامعيين دون هيمنة أو مركب استعلاء أو غرور تمويهي أو احتقار للآخرين.

ثالثا - وضعية المكتبات العربية والغربية : إن الشراكة العلمية الأورو-عربية يجب أن تشمل أيضا المكتبات التي تشكل المختبرات الحقيقية للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية والتي بقيت في الوطن العربي ذات دور ثانوي جدا ، وإن حالتها لتثير فينا الإحباط والشفقة. إذ قليلة هي المكتبات العربية التي تحرص على إثراء أرصدتها بآخر المنشورات المختصة

عربيا ودوليا . كما أن المكتبات الجامعية الأوربية لا تواكب حركات النشر في بعض الدول العربية النشطة واقتناء المنشورات الأكاديمية بالعربية والفرنسية والإنقليزية والإسبانية والتي تنشر اليوم في فضائنا الجامعي وشكلت نافذة لمواكبة ومعرفة الجديد في هذا المجال. ولشد ما دهشت عندما دعيت قبل سنة ونصف من قبل جامعة طوكيو حيث اكتشفت أن مقتنيات المكتبات الجامعية اليابانية عن العالم العربي تتم من خلال القنوات ودور النشر الأمريكية والإنقليزية والفرنسية وغيرها وتغييب الإصدارات العربية في هذا المجال ، وهو أمر غير مقبول علميا. ومن هذا المنطلق فإن مواكبة الأوروبيين للإنتاج العلمي العربي على قلته بالعربية والإنقليزية والفرنسية ، يشكل واجهة مهمة لتموقع المعرفة والبحث العلمي في إطارها السليم.

رابعا - التنقيبات الأثرية :

أما الباب الآخر والذي يستحق اهتماما خاصا ويمكن أن يشكل أحد رهانات الشراكة العلمية العربية-الأوروبية المستقبلية ، فيتناول مجال التحريات الأثرية في الفضاء الجغرافي العربي . ففي مختلف أرجاء الوطن العربي ، هناك مئات بل عدة آلاف من الفرق التي تقوم دون انقطاع بالتنقيب الأثري منذ حملة نابوليون بونابرت والى اليوم. ناهيك ان دولة عربية مشرقية تفتخر بأن لديها أكثر من 700 باحث ومنقب أجنبي حول مخزونها الأثري ! فما بالك بآلاف اللجان التنقيبية الغربية والأمريكية واليابانية والدولية عموما والتي تجري تحرياتها الأثرية في كامل الفضاء الجغرافي العربي ! ونعتقد أنه حان الآوان لتقويم دور هذا الفرق المتعدد الجوانب بهدف معرفة أي الحقب التاريخية وقع التركيز عليها والأهداف البعيدة المدى ثم مدى نجاحها في الكشف عن هذا المخزون والاحتفاظ به في متاحفنا الوطنية وليس تهريبها بوسائل وقنوات عديدة غير قانونية ، ثم مدى تأثيرها على مكانة هذا الاختصاص في الجامعات العربية .

إن الشراكة الأورو-عربية في هذا المجال تحتاج الى فلسفة وآليات جديدة تقضي تلقائيا بدراسة ملفات الشراكة الأثرية بدءا من تكوين آثاريين شبان يهتمون بكل الحقب ويتدربون أكاديميا في ظلّ هذه الشراكة الأثرية دون هيمنة ما أو استعلاء أو تحقير للطرف الآخر ، وانما الجميع يعمل في إطار من الشفافية والإخلاص والصدق ، باعتبار أن كل المعالم والمواقع الأثرية في الفضاء الجغرا سياسي العربي تشكل جزءا من التراث الإنساني الذي وجب الحفاظ عليه بترميمه أولا ثم بإبلاغ مضامين نتائج التحريات ونشرها ثانيا ، خدمة للمعرفة والتواصل . وتلك هي الرسالة الجديدة التي بإمكان الأثريين الأوروبيين ابلاغها للجميع... ويومئذ يبرز دور الباحثين في العلوم الإنسانية أساسيا في هذا التصور الجديد للعمل المشترك ، إذ العلوم الإنسانية والإجتماعية يمكن أن تقوم بدور طلائعي وفريد بإبراز قيمة وجدوى الشراكة العلمية . وهناك العديد من الإشكاليات المطروحة

اليوم والتي بإمكانها المساهمة جذريا وتفعيليا في بلورة هذه الشراكة الأورو-عربية.

أود في الخاتمة أن أركز على فكرتين أساسيتين :

- **أولا** : إن العالم الأوروبي الذي عرف ارهاصات الوحدة السياسية والإقتصادية والعلمية منذ نصف قرن وحقق انطلاق وحدته التدريجية ، سوف يكون قطبا معرفيا عالميا أول بفضل اشعاع ونبوغ علمائه وباحثيه وبفضل تمتع البحث العلمي لديه على جميع المستويات السياسية منها على الخصوص ، بالأهمية الإستثنائية ، إذ تخصص له الميزانيات الخيالية على المدى القريب والبعيد ويقع تبنّي أولوية المشاريع البحثية المختارة عن رؤية ودراسة من طرف لجان البحث المتخصصة. وهذا خلافا لما يجري عندنا في الوطن العربي حيث تسود الفوضى وتنعدم العقلانية في الإختيارات العلمية والسقوط في الجهويات الإقليمية أو الوطنية مع الإغراق في التنظير العشائري والحزبي الضيق الأفق ، كما تميز أيضا بضعف وضحالة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي وعدم تبني استراتيجية في هذا المجال. وهذا على الرغم من المردود المالي الضخم الذي يصب يوميا في جيوب العرب دون جهد أو مشقة بل هو من هبة أبديّة من عند الله الخالق ، وأن الذي نلاحظه أن منطق الشعارات الطنانة واهدار الأموال بدون حساب من طرف البلدان البترولية جميعها وكذا البلدان العربية التي تدعي الفقر ويمارس مسؤولوها السياسيون والجامعيون فيها كل أنواع التضليل المفضوح ، عند قيامهم بإنشاء المراكز الواهية والجامعات الشعاراتية والجوامع الإسلامية على صعيد الكرة الأرضية ، دون الإهتمام بفلسفة ومستقبل البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية ثم إنشاء المراكز العلمية الحقة وهو أمر مدعاة للأسف العميق والشديد ، وسوف يتحمل الجميع أمام التاريخ المسؤولية الأولى في تأخير الأمة العربية معرفيا وعلميا ومساهمتهم المباشرة في تغييب موقعة المعرفة العربية في المنظومة الكونية. فلا أقل اليوم من أن تساهم هذه الشراكة الأورو-عربية في عقلنة الجانب العربي ونصحه وايجاد أبسط القواعد لمعادلة الشراكة مع الطرف الأوربي ، أسلوبا ومنهجا وتخطيطا ذكيا وواعدا ، ما دام القائمون على حظوظنا السياسية والإقتصادية والبحثية لا يعترفون إلا للخبراء الأجانب وهم في كثير من الملفات أقل كفاءة وقدرة على تلمس ومقاربة وتحليل الواقع الإجتماعي والإقتصادي والعلمي العربي . ومن هذا المنطلق هل من دعوة صادقة لتخلي مجتمع الباحثين الغربيين عن منحنا البراءات والشواهد بحسن السلوك والأخلاق وأننا أمة عظيمة لا تضاهيها أمة أخرى وأن اخلاقنا وكرمنا وشيمنا العربية هي أفضل ما انتجته البشرية على الإطلاق ، وهذا ما ملأنا نشوة وحبورا وعزة وافتخارا وافرغ عملنا من أية مصداقية حقيقية أمام العالم ، مع العلم أن هناك تغييبا واضحا لقضايانا البحثية والعلمية الخطيرة والتي لم يقع تناولها من قبل الخبراء الأوروبيين وهم يدركون ذلك جيدا بذكاء واضح !

- **ثانيا** : إن أوربا اليوم من خلال منظماتها العديدة تساهم باسم الشراكة في عدد من

المشاريع العلمية مع المؤسسات الرسمية العربية ، وحيث أثبتت هاته الأخيرة ضعف مردودها البحثي وتخبطها وعدم وضوح الرؤية لديها. وقد قدمت المفوضية الأوروبية الى الوطن العربي وكذا مختلف الحكومات الأوروبية ، كل على حدة ، ميزانيات كبيرة لهذا الغرض وغيره وكل ذلك يتم دون دراسة تاثير ذلك على المسار البحثي ومعرفة النتائج المرجوة والمعلقة عليها. ليعلم العالم الغربي إن مستقبل المعرفة والشراكة الفاعلة وجب أن يتم بالدرجة الأولى مع المؤسسات البحثية غير الرسمية والتي يتوقف عليها أساسا مستقبل المعرفة والبحث العلمي في الوطن العربي. وفي هذا الإطار فإن الجانب الأوروبي باستطاعته الدفاع بشدة عن هذا الملف واقناع الطرف السياسي العربي بوجوب السماح بإنشاء المؤسسات البحثية الأهلية وإيجاد الصيغ القانونية لذلك ، ما دامت توسلات وكتابات العلماء والباحثين العرب الغيورين على هذه الأمة الجريحة ، لا تجدي شيئا ولا يقرأ لهم حساب اليوم في كل فضائنا العربي ، بل وأن كل نداءاتهم وتوسّلاتهم الوطنية الحضارية لا يردّ عليها البتة. وتلك شهادة تسجل للتاريخ. إن هذا الأمر يفرض علينا جميعا العمل على موقعة العلم والعلماء والبحث العلمي ، الموقع الصحيح في جدلية التحديث العلمي للأمة العربية بشراكة حقيقية ومتكافئة مع الطرف الأوروبي ، بعيدا عن كل ما يمكن أن يسيء الى المضامين النبيلة لأي شراكة مستقبلية.

* * * *

إننا مقبلون على متغيرات عولية رهيبة ، فلا أقل اليوم من وضع المبادئ الأولية لشراكة معرفية سليمة يمكن انجازها إذا توفرت وخلصت النية من كلا الطرفين . وحتى يكون المستقبل اكثر أمنا وسلاما ويهيء بالتالي للمعرفة والإعتراف المتبادل الذي يعتبر أساس كل تعاون مثمر ، وجب أن نهيء لتربية حقيقية قوامها التسامح واحترام خصوصيات حضارة كل منا ثم العمل على تبني وتصور جديد للتبادل والتكامل بين المجتمعات العربية والأوربية ، وتلك هي الرسالة التي يجب أن يتولى نشرها ذوو النوايا الحسنة وأن ندافع عنها حتى تصبح الشراكة العلمية بجميع أشكالها وقنواتها ، مثلا يسعى الجميع لتجسيده وتحقيقه مستقبلا خدمة للطرفين العربي والأوروبي على حد سواء.

كشاف أسماء الأعلام والمجموعات

ل

م

ن

هـ

ي

كشاف الأماكن الجغرافية

منشـــــورات

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات

* تاريخ الولايات العربية أثناء العهد العثماني :

- الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، مع إقامة فهارس لها ، ج 1 و 2 610 ص ، ج 3 ، 412 ص ، (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، تونس ، 1984.

- الحياة الإقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، 3 اجزاء ، 970 ص، جمع و تقديم د. عبد الجليل التميمي ، (بالعربية و الفرنسية والأنقليزية) ، زغوان ، 1986.

- اعمال مؤتمر اللجنة العالمية للدراسات العثمانية المنعقد بكامبريدج سنة 1984، عن الولايات العربية في العهد العثماني، جمع وتقديم د.عبد الجليل التميمي، 183 ص، (بالانقليزية و الفرنسية) ، مؤسسة التميمي- زغوان، 1986.

- الحياة الإجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني 3 اجزاء ، 1068 ص ، جمع و تقديم د.عبد الجليل التميمي ، (بالعربية و الفرنسية والأنقليزية) ، تونس ، 1988.

- الحياة الفكرية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني (3 اجزاء) 920 ص ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، (بالعربية والانقليزية والفرنسية)، مؤسسة التميمي- زغوان ، 1990.

- اعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية عن : الحياة الإدارية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني ، 700 ص جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي (بالعربية والفرنسية والانقليزية) 1990 .

- اعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات العثمانية عن : المدن العربية والديمغرافية والبحر الأحمر خلال العهد العثماني (زغوان، اوت 1994) .

- د. التميمي، عبد الجليل : دراسات في التاريخ العربي - العثماني ، (1453-1918) 202 ص (بالعربية والفرنسية) ، مؤسسة التميمي-زغوان مارس ، 1994 .

- اعمال المؤتمر العالمي السادس للدراسات العثمانية حول : وضعية الدراسات العثمانية في العالم خلال الثلاثين سنة الماضية ، 524 ص، مؤسسة التميمي - زغوان ، اكتوبر/تشرين الأول ، 1996 .

- اعمال المؤتمر العالمي الأول حول : مدونة الآثار العثمانية ، 254 ص، نشر بالاشتراك مع المعهد الوطني للتراث ، زغوان جانفي 1997.

- تحية تقدير للأستاذ خليل الساحلي اوغلو ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، ج 1 ، 501 ص بالعربية ، ج2 ، 319 ص بالفرنسية والانقليزية ، منشورات مؤسسة التميمي ، زغوان ، اكتوبر / نوفمبر ، 1997.

- اعمال المؤتمر العالمي الثاني حول :مدونة الآثار العثمانية في العالم ، زغوان ، اوت / آب 1998، 521 ص.

- اعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات العثمانية حول : المجتمع والدولة في العالم العثماني ، 640 ص ، زغوان ، اكتوبر ، 1998.

* المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية :

-صدر منها منذ تأسيسها سنة 1990، 18 عددا في حوالي خمسة آلاف صفحة.

* تاريخ الموريسكيين-الأندلسيين :

- د. لوي كارداياك ، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون : المجابهة الجدلية ، تعريب د. عبد الجليل التميمي 196 ص ، الطبعة الثانية (بالعربية) ، مؤسسة التميمي- زغوان ، 1989.

- تطبيق الموريسكيين الاندلسيين للشعائر الإسلامية (1492 - 1609) (النص الإسباني و الفرنسي) جمع و تقديم د. عبد الجليل التميمي ، 200 ص ، مؤسسة التميمي- زغوان ، 1989.

- النص العربي ، 220 ص ، مؤسسة التميمي ، زغوان 1991 .

- د. عبد الجليل التميمي ، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين ، 180 ص (بالعربية والفرنسية) ، مؤسسة التميمي- زغـــوان ، 1991.

- محن الموريسكيين-الأندلسيين وحياتهم الدينية ، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 408 ص، (بالفرنسية و الانقليزية و الاسبانية و الموجز بالعربية) ، مؤسسة التميمي- زغوان ، 1990.

- لوث لوباث بارلت ، اثر الإسلام في الأدب الإسباني من العصور الوسطى إلى الوقت الحاضر تعريب د. نجيب بن جميع، مراجعة وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 224 ص ، زغوان ، 1990.

- اعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة 1492-1992 ، (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، مؤسسة التميمي-زغوان 1993 ، جزءان ، 1053 ص.

- بدرو لونقا ، الحياة الدينية للموريسكيين ، تعريب د. محمد جمال عبد الرحمان، 203 ص (بالعربية) ، مؤسسة التميمي - زغوان 1993 .

- د. التميمي ، عبد الجليل ، دراسات في التاريخ الموريسكي الأندلسي (بالعربية والفرنسية) ، 173 ص ، مؤسسة التميمي 1993 .

- اعمال المؤتمر العالمي السادس للدراسات الموريسكية الاندلسية حول : وضعية الدراسات الموريسكية-الأندلسية في العالم ، 368 ص ، جانفي 1995 .

- لوي كارداياك ، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون : المجابهة الجدلية ، الطبعة الثانية للنص الفرنسي، 324 ص ، زغوان ، جانفي 1995 .

- د. لوث لوباث بارلت ، نص لموريسكي من تونس حول الجنس ، تعريب د. جمال عبد الرحمان ، مؤسسة التميمي 1995 .

- د. التميمي ، عبد الجليل ، البيليوغرافيا العامة للدراسات الموريسكية الأندلسية ،مؤسسة التميمي، زغوان افريل / نيسان 1995 .

- تحية تقدير للاستاذ لوي كارداياك ، جمع وتقديم الدكتور عبد الجليل التميمي ، جزءان 1022 ص، مؤسسة التميمي-زغوان ، افريل ، 1995 .

- د. ايفات كارداياك هرموسيلا ، السحر في اسبانيا ، الموريسكيون والمسيحيون القدامى في القرنين 16-17 ، 240 ص ، منشورات مؤسسة التميمي ، 1996 .

- اعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات الموريسكية حول : العائلة الموريسكية : النساء

والأطفال، 438 ص، مؤسسة التميمي-زغوان ، أفريل 1997 .

- تحية تقدير للأستاذة ماريا سوليداد كراسكو اورغواتي، جمع وتقديم أ.د. عبد الجليل التميمي، سجلات 780ص، مؤسسة التميمي زغوان، أفريل / نيسان 1999.

- أعمال المؤتمر الثامن للدراسات الموريسكية حول : صورة الموريسكيين في الأدب والفنون، 370ص، مؤسسة التميمي زغوان، أفريل / نيسان 1999.

* تاريخ المغرب العربي :

- د. عبد الجليل التميمي ، بايلك قسنطينة والحاج أحمد باي 1830-1837 ، 303 ص + 24 أسماء، (بالفرنسية) تونس ، 1978 .

- د. عبد الجليل التميمي ، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، 116 ص، تونس ، 1979 (نفذ)

- د. عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الجزائر ، تونس وليبيا (1816- 1871) 208 ص ، (بالفرنسية) الطبعة الثانية تونس ، 1980.

- دومينيك سونيس، القنصلية الإنقليزية بتطوان أثناء تولي اوتوني هتفيد (1717- 1728) 112 ص ، (بالفرنسية) تونس، 1980.

- د. عبد الجليل التميمي ، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، 92 ص ، (بالعربية و الفرنسية) ، تونس، 1980.

- شانتال دو لافيرون، مصادر فرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى-في القرن الثامن عشر (بالفرنسية) ج 2، 128 ص ، تونس ، 1983.

- شانتال دو لافيرون ، مصادرفرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى في القرن الثامن عشر 120 ص ، ج 3، (بالفرنسية) مؤسسة التميمي- زغوان ، 1990.

- شانتال دو لافيرون ، مصادرفرنسية عن تاريخ المغرب الأقصى في القرن الثامن عشر 120 ص ، ج 4، (بالفرنسية) مؤسسة التميمي- زغوان ، 1993.

- د. شنتال دولافيرون و د. أحمد فاروق ، المصادر الفرنسية لتاريخ المغرب الأقصى ، ج 5 ، 120 ص (بالفرنسية) ، مؤسسة التميمي - زغوان 1994 .

- د. عبد الجليل التميمي ، الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس و ليبيا ووسط و غرب إفريقيا خلال العصر الحديث (بالعربية والفرنسية) ، 80 ص ، مؤسسة التميمي ، 1981.

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517- ج 2 ، (بالعربية)، مؤسسة التميمي، 1983.

- د. عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الطبعة الثانية ، 256 ص ، (بالعربية) مؤسسة التميمي- زغوان، 1985.

- د. الصادق بوبكر ، ايالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقاتها الإقتصادية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط : مرسيليا وليفورنة (بالفرنسية) 224 ص ، مؤسسة التميمي ، زغوان ، 1988 .

- د. بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، 224 ص (بالعربية) ، تقديم د. عبد الجليل التميمي ، مؤسسة التميمي ، زغوان ، 1989.

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، وثائق المغاربة من سجلات المحاكم الشرعية المصرية إبان العصر العثماني ، الجزء الأول . 376 ص ، مؤسسة التميمي-زغوان 1992 .

- د. عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم ، وثائق المغاربة من سجلات المحاكم الشرعية المصرية إبان العصر العثماني ، الجزء الثاني ، 367 ص ، مؤسسة التميمي ، اوت 1994 .

- د. الناجي جلول ، التحصينات العسكرية للسواحل التونسية اثناء العهد العثماني (جزءان) 875 ص ، مؤسسة التميمي ، زغوان ، افريل 1995.

- كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية ، اعداد وتقديم د. عبد الجليل التميمي ، 320 ص، منشورات مؤسسة التميمي ، زغوان 1995 .

- د. الشيباني بنبلغيث ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882) ، مؤسسة التميمي ، زغوان 1995 .

- د. احمد جدي ، ابن ابي الضياف ، آثاره وتفكيره : محاولة في التاريخ الثقافي ، 550 ص ، مؤسسة التميمي 1996 .

- لجنة تقديم للأستاذ شارل روبار اجيرون ، جزءان ، 1150 ص ، مؤسسة التميمي-زغوان ، جويلية 1996 .

- د. احمد جدي ، قبيلة الفراشيش في القرن التاسع عشر ، 209 ص ، مؤسسة التميمي-زغوان ، نوفمبر 1996 .

- د. عبدالجليل التميمي، دراسات في العلاقات الاسلامية-المسيحية، 230 ص، مؤسسة التميمي-زغوان ، ديسمبر 1996 .

- شهاب الدين احمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي ، اسنى المطالب في صلة الأرحام والأقارب ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة ، مؤسسة التميمي ، 414 ص ، سبتمبر 1997 .

- د. التليلي العجيلي، اوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية (1731-1881)، 260 ص، جانفي 1998.

- د. احمد جدي، وثائق تنشر لأول مرة عن قبيلة ماجر في القرن التاسع عشر، 136 ص، زغوان ، افريل 1998.

- د. فتحي ليسير ، قبائل اقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية التونسية : نجع ورغمة نموذجا 1881 - 1939، 400 ص، زغوان ، جوان 1998.

- اعمال المؤتمر الأول حول :منهجية كتابة تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، 425 ص زغوان سبتمبر/ ايلول 1998.

- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، وثائق المغاربة من سجلات المحاكم الشرعية المصرية إبان العصر العثماني (1604 - 1650) ، الجزء الثالث ، زغوان ، اكتوبر / تشرين الأول 1998 ، 244 ص .

- د. عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر ، زغوان ، نوفمبر / تشرين الثاني ، 1998 ، 274 ص.

- د. محمد ضيف الله، الحركة الطالبية التونسية (1927-1939)، تقديم ا.د. عبد الجليل التميمي، 378ص، جانفي 1999.

- التاريخ التونسي بين الحقيقة والفرضيات على ضوء مراسلات الوزير الأكبر خير الدين ، الجزء الاول ، 290 ص ، جوان / حزيران 1999.

- اعمال المؤتمر الثاني : حول : الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر، 282 ص، جوان 1999.

* المجلة التاريخية المغاربية :

صدر منها منذ صدورها في اول جانفي 1974 الى اليوم 96 عددا (1974 - 1999) . ونشرت اكثر من الف وثلاثمائة دراسة وعدة آلاف من الوثائق الجديدة .

التوثيق والمعلومات :

- د. عبد الجليل التميمي ، كشاف المجلة التاريخية المغربية من العدد 1 إلى 50 ، 402 ص ، (بالعربية والفرنسية) ، مؤسسة التميمي- زغوان ، 1988.

- د. التميمي ، عبد الجليل ، كشاف المجلة التاريخية المغاربية من العدد 53 الى 72 ، 184 ص (بالعربية والفرنسية) مؤسسة التميمي-زغوان ماي 1994 .

- اعمال الندوة العربية الاولى حول : التكشيف والتصنيف في مراكزالمعلومات العربية ، 180 ص (بالعربية) ، مؤسسة التميمي- مكتبة الملك فهد الوطنية زغوان - الرياض 1991.

- د. وحيد قدوره ، بداية الطباعة العربية في إستانبول وبلاد الشام تطور المحيط الثقافي (1707 - 1787) ، 288 ص، مؤسسة التميمي - مكتبة الملك فهد - الرياض،- زغوان (بالعربية) ، ماي 1992 .

- المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، 490 ص ، منشورات مؤسسة التميمي -مركز التوثيق القومي (بالعربية) ، 1993.

- اعمال الندوة الرابعة حول : المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي ، منشورات مؤسسة التميمي ومركز التوثيق القومي ، تونس (اوت 1994) .

- اعمال الندوة الخامسة حول : وضعية دراسات المكتبات والمعلومات في الوطن العربي : التوجهات المستقبلية ، 480 ص ، منشورات مؤسسة التميمي ومركز التوثيق القومي ، تونس (سبتمبر 1995) .

- د. حسين الفباتلي ، المعالجة اللغوية للمعلومات ، مؤسسة التميمي - زغوان ، ماي ، 1995 .

- اعمال الندوة السادسة حول : المكتبات الوطنية والعامة ودورها في ارساء النظم العربية للمعلومات ، 380 ص، منشورات مؤسسة التميمي ومركز التوثيق القومي ، تونس (سبتمبر 1996) .

- اعمال الملتقى الدولي المنعقد بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية - تونس 1 حول : التاريخ الاجتماعي والمعلوماتية : المشاكل المنهجية والتطبيقات الموضوعية . جمع د. عبد الحميد هنية، 204 ص، منشورات مؤسسة التميمي زغوان جوان /حزيران 1997.

* المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات :

- ع 1 و2 ماي/ايار 1997 / ع 3 و 4 اكتوبر / تشرين الأول 1998.

* الشرق الأوسط واوروبا :

- دراسات في الحوار الثقافي العربي الأوروبي : الكتب العربية الأولى المطبوعة باوروبا ، 167 ص، مؤسسة التميمي - مكتبة الملك فهد الوطنية-زغوان-الرياض (بالعربية والفرنسية والانقليزية) ، 1992 .

- اعمال مؤتمر : وضعية الدراسات عن الشرق الأوسط ، 264 ص، (بالعربية والانقليزية) 1994.

- اعمال المؤتمر العالمي الأول حول : دور المؤسسات البحثية في تطوير العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي وتركيا ، 356 ص (بالعربية) 228 ص (بالفرنسية والانقليزية) ، منشورات مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد اديناور ، زغوان - تونس ، اكتوبر 1995 .

- د. محمد الأرناؤوط ، دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان ، 165 ص ، مؤسسة

التميمي- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، جانفي 1996.

- اعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي حول : المنهجية الغربية في العلوم الانسانية والإجتماعية عن البلاد العربية وتركيا ، 660 ص ، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور ، مؤسسة التميمي-زغوان ، نوفمبر 1996 .

- د. عبد الجليل التميمي ، دراسات عن العلاقات الاسلامية-المسيحية. (بالعربية والفرنسية) ،224ص، مؤسسة التميمي، زغوان، ديسمبر 1996.

- اعمال المؤتمر العالمي الثاني حول : المسلمون والمسيحيون في عصر النهضة الأوروبية، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي 360 ص، مارس/اذار 1997.

- اعمال المؤتمر العالمي الثالث حول : التعاون البحثي بين اوربا و الوطن العربي وتركيا في العلوم الانسانية والاجتماعية، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي، زغوان جانفي 1998، 292 ص (بالعربية والفرنسية).

- اعمال المؤتمر الرابع حول : ازمة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية وهجرة الأدمغة في البلاد العربية وتركيا، وتقديم د. عبد الجليل التميمي، جانفي 1998، 314 ص (بالعربية والفرنسية والانقليزية).

- اعمال المائدة المستديرة الأولى للحوار العربي-التركي حول : الكمالية والكماليون، تقديم أ.د. عبد الجليل التميمي، 320ص، مؤسسة التميمي زغوان افريل / نيسان 1999.

- د. عبد الجليل التميمي، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية في تونس والبلاد العربية، 180 ص، اوت / آب 1999.

* افريقيا :

- د. عبد الجليل التميمي ، دراسات في التاريخ العربي-الافريقي ، 170 ص ، مؤسسة التميمي-زغوان ، اكتوبر 1994 .

- أعمال الملتقى الدولي المنعقد في تمبكتو (مالي) حول : الثقافة العربية الاسلامية في افريقيا، جنوب الصحراء: افريقيا الغربية نموذجا، جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي، 487 ص، منشورات مؤسسة التميمي، اوت/آب 1997.

* قيد الإعداد

- د. عبد الجليل التميمي، دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث.
- المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، العددان 5-6.
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان 19-20.
- تحية تقدير للأستاذ ماخيال كيل.
- اعمال المؤتمر الثالث حول : مدونة الآثار العثمانية في العالم.
- اعمال المائدة المستديرة الثالثة حول : المسيحيون والمسلمون في عصر النهضة الغربية.
- عبد الجليل التميمي، المؤرخون العرب وفشل منهجية كتابة تاريخ الأمة العربية.
- هوية ودين الموريسكيين (النص العربي).
- اعمال المؤتمر الثامن للدراسات العثمانية حول : البحرية والطرق التجارية العثمانية.
- اعمال المؤتمر التاسع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول : علم الموريسكولوجيا : التوجهات والمنهجية المستقبلية والمصادر الوثائقية الجديدة.

Ourghemma 1881-1939, 403p. (en arabe avec un résumé condensé en français), Zaghouan, Juin 1998.

- Actes du 1e Congrès sur : **Méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb**, 425p. (en français, arabe et espagnol), Zaghouan, Septembre 1998.

- Mohamed Dhifallah, **Le mouvement étudiant Tunisien 1927-1939**, 378p, Préface Prof. Abdeljelil Temimi, Zaghouan, Janvier 1999.

- Actes du IVe congrès international sur : **Crise de la recherche scientifique et fuite de cerveaux dans le Monde Arabe et en Turquie**, 308p, Préface Prof. Abdeljelil Temimi, Zaghouan, Février 1999.

- Actes de la Ière table ronde Internationale sur : **Kémalisme et Kémalistes**, 320 p (en arabe, français, anglais et turc), Fondation Temimi, Zaghouan, Avril 1999.

- Actes du IIe Congrès d'Histoire Contemporaine sur : **cultures et conscience nationale dans le monde arabe contemporain**, 282p, juillet 1999.

- A. Temimi, **Crise de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales en Tunisie et dans les pays arabes**, 194 p (en français et arabe), Octobre 1999.

* Afrique

- A. Temimi, **Etudes d'Histoire arabo-africaine**, 170 p. (en français et arabe), Zaghouan, Octobre 1994.

- Actes du Colloque de Tombouctou, sur : **La Culture Arabo-Islamique en Afrique Noire au Sud du Sahara : cas de l'Afrique de l'Ouest**, 487 p. (en français, arabe et anglais), Zaghouan, Août 1997.

* Sous presse

- A. Temimi, **Etudes et documents d'Histoire Maghrébine à l'époque moderne.**

- **Index de la Revue d'Histoire Maghrébine** pour les numéros 73-92.

- A. Temimi, **Les historiens arabes et la méthodologie de l'histoire arabe.**

- Actes du IIe Symposium International d'Etudes Morisques sur : **Religion, identité et sources documentaires sur les morisques andalous** (textes arabes).

- **Revue Arabe d'Archives, de Documentation et d'Information**, N° 5-6 (1999).

- **Correspondance du Grand Vizir Khayreddine**, Tome 2.

- Actes du IIIe Congrès International sur : **Corpus d'archéologie ottomane dans le monde.**

- Actes de la IIIe rencontre internationale sur : **Chrétiens et Musulmans à l'époque de la Renaissance.**

- Actes du VIIIe Symposium International d'Etudes Ottomanes sur : **La marine et les routes commerciales ottomanes.**

- Actes du Ve congrès international sur : **Production du savoir & liberté d'expression dans les universités et les centres de recherche arabes et turcs.**

- Hussein Habaili, **Le traitement linguistique de l'information,** Fondation Temimi-Zaghouan, 177 p. (en arabe), Mai, 1995, .

- Actes de la 5è Réunion Arabe : **Etat des études sur la bibliothéconomie et sciences de l'information dans le monde arabe : Les perspectives d'avenir,** : Fondation Temimi-CDN, 480 p. (en arabe), Septembre 1995.

- Actes de la 6ème Réunion Arabe sur : **Les Bibliothèques Nationales et Publiques dans le Monde Arabe et leur Rôle dans l'Elaboration des 'Systèmes Nationaux d'Information,** 380 p. (en arabe), Fondation Temimi-CDN, Septembre 1996.

- Actes du Colloque International, tenu à la F.S.H.S-Tunis I, sur : **Histoire Sociale et Informatique : Problèmes de Méthode et Applications Thématiques,** études réunies par Abdelhamid Hénia, 204 p. (en français avec des résumés en arabe), Fondation Temimi, Zaghouan, Juin 1997.

* Maghreb contemporain, Moyen Orient et Europe :

- **Mélanges Prof. Robert Mantran,** 482 p. (en français et arabe), Zaghouan, 1988.

- **Etudes sur le dialogue interculturel euro-arabe : les premiers ouvrages publiés en arabe en Occident par W. Gdoura et autres,** 184 p. (en français et arabe), Fondation Temimi, 1993.

- Actes du Ve Symposium International : **The State of the Art on Midle East Studies,** 254 p (en anglais et arabe), Zaghouan, 1994.

- **Mémoires politiques et écrits historiques de Youssef Rouissi,** élaboré et présenté par A. Temimi, Zaghouan, 293p (en arabe), 23 p (en français), Avril,1995.

- Actes du Premier Congrès International sur : **Rôle des institutions de recherche en sciences humaines et sociales dans les pays arabes et en Turquie,** 228 p. (en français), 356 p. (en arabe),Fondation Temimi-Fondation K. Adenauer, Zaghouan-Tunis, Octobre,1995.

- Mohamed Arnaout, **Etudes d'Histoire de l'Islam aux Balkans,**165p. (en arabe), Zaghouan, Janvier 1996,

- **Mélanges Ch. Robert Ageron,** 2 T. 1150 p. (en français et arabe), Juin - Juillet, 1996 .

- Actes du IIe Congrès sur : **Méthodologie occidentale en Sciences Humaines et Sociales sur les Pays Arabes et la Turquie,** 660 p., (en arabe, en anglais et en français), Zaghouan, Novembre, 1996.

- Abdeljelil Temimi, **Etudes des relations islamo-chrétiennes,** 230 p. (en français et arabe), Fondation Temimi-Zaghouan, Déc. 1996.

- Actes du deuxième Congrès sur : **Chrétiens et musulmans à l'époque de la Renaissance,** 274 p. (en français et arabe), Zaghouan, Mars 1997.

-Actes du IIIe congrès sur : **La coopération scientifique entre l'Europe, le monde arabe et la Turquie en sciences humaines et sociales,** 292 p. (en français, arabe et anglais), Zaghouan, Janvier, 1998.

- Fathi Lissir, **Les tribus de l'extrême sud tunisien sous administration Militaire Française : cas de la confédération**

- Actes du VIIe Symposium d'Etudes Morisques sur : **Famille Morisque : Femmes et Enfants,** 437 p. (en français, espagnol et arabe), Avril 1997.

- Actes du VIIIe Symposium International d'Etudes Morisques sur : **Image des morisques dans la littérature et les arts,** 284p (en français, espagnol et anglais) ; 88p (en arabe), Fondation Temimi, Avril 1999.

- **Mélanges María Soledad Carrasco Urgoiti,** 2 vol, 780p (en espagnol, français, anglais, portugais et arabe), Fondation Temimi, Avril 1999.

* Histoire du Maroc :

- D. Meunier, **Le Consulat Anglais à Tétouan sous Anthony Hatfeild (1717-1728),** 112 p. (en français) Tunis, 1980.

- Ch. de la Véronne, **Sources françaises de l'histoire du Maroc au XVIIIème siècle,** t. 1, 118 p, Tunis, 1981.

- Ch. de la Véronne, **Sources françaises de l'histoire du Maroc au XVIIIème siècle,** t. 2, 128 p., Tunis, 1983.

- Ch. de la Véronne, **Sources françaises de l'histoire du Maroc au XVIIIème siècle,** t. 3, 120 p., Zaghouan,1990.

- Ch. de la Véronne, **Sources françaises de l'histoire du Maroc au XVIIIème siècle,** t.4, 146 p., Zaghouan 1991.

- Chantal de la Veronne et Ahmed Farouk, **Sources françaises sur l'histoire de Maroc** T.V, 120 p., Zaghouan, 1994.

- **Hannachi,** Belgacem, **L'activité missionnaire au Maroc dans la deuxième moitié du XIXe siècle,** 207p. (en arabe), Zaghouan, 1989.

- Abderrahim Ben Hada, **Le Maroc et la Sublime Porte (XVIe-XVIIIe s),** 274p. (en arabe + un résumé condensé en français), Novembre, 1998.

- A. Temimi, **L'Histoire Tunisienne entre la réalité et les interprétations erronées à la lumière des Correspondances du Grand Vizir Kheireddine,** Tome I, 288p, Juin 1999.

* Documentation, Information et Index :

- A. Temimi, **Index de la R.H.M. du N °1 à 50,** 402 p. (en français et arabe), Zaghouan, 1989.

- A. Temimi. - **Index de la Revue d'Histoire Maghrebine du n° 53 à 72,** 185 p. (en francais et arabe), Fondation Temimi-Zaghouan, Mai 1994.

- **L'Indexation et la classification dans les centres arabes d'Information,** 180 p. (en arabe), Zaghouan-Riadh, 1991.

- Wahid Gdoura et autres, **Le début de l'Imprimerie Arabe à Istanbul et en Syrie : Evolution de l'Environnement Culturel (1706-1787),** 288 p. (en arabe et en français), Zaghouan, 1992.

- **La documentation au service des Pays Arabes,** Actes de la 3ème réunion arabe, 490 p. Fondation Temimi-CDN, 1993.

- Actes de la 4ème réunion arabe sur : **Les bibliothèques Universitaires au service de la Recherche Scientifique,** Fondation Temimi-CDN, 460 p. (en arabe), octobre 1994.

- Abdelraheem A. Abdelraheem, **The Documents of the Egyptian Courts Related to the Magharibа (1607-1650)**, T. 3, (en arabe avec résumé en anglais), 244p, Octobre 1998.

- **Mélanges Machiel Kiel,** Etudes réunies et préfacées par Prof. A. Temimi, 740p, Octobre 1999.

* Etudes d'Histoire morisque :

- Louis Cardaillac, **Morisques et Chrétiens : un affrontement polémique 1492-1640**, traduit en arabe par A. Temimi, 196p, Tunis, 1983, 2ème édition, Zaghouan, 1989.

- **Las pratricas musulmanes de los moriscos andaluces (1492-1609)**, 200 p., Actes du 3e symposium International, Fondation Temimi, Zaghouan, 1989.

- **Les pratiques musulmanes de los moriscos musulmanes (1492-1609)** (en arabe) 190 p., Zaghouan 1991.

- A. Temimi, **Le Gouvernement ottoman et le problème morisque**, 180 p. (en français et arabe), Zaghouan, 1989.

- L. López-Baralt, **Influence de l'Islam sur la littérature espagnole du moyen âge jusqu'à l'époque moderne,** traduit de l'espagnol en arabe par M.N. Ben Jemia, revu et préfacé par A.Temimi, Fondation Temimi, -Zaghouan, 1990.

- **Métiers, vie religieuse et problématiques d'Histoire morisque,** Actes du IV Symposium International, 408 p. (en français , espagnol,anglais et résumés en arabe), Zaghouan, 1990.

- Actes du Ve Symposium International d'Etudes Morisques sur : **Le 5e Centenaire de la Chute de Grenade 1492 - 1992.** (deux volumes : en espagnol, français, anglais et arabe, 1052 p), Zaghouan, Février 1993 .

- Temimi A, **Etudes d'histoire Morisque** , 168 p, (en français et arabe), Fondation Temimi-Zaghouan, Février, 1993 .

- Longa, Pedro, **La vie religieuse des Morisques,** traduction de l'espagnol en arabe par Jamel Abdel Rahmen, 203 p., Zaghouan, 1993.

- Actes de VI Symposium International d'Etudes morisques sur : **Etat des recherches en moriscologie durant les trente dernières années** 368 p. (en français, espagnol, anglais et arabe), Janvier 1995.

- Louis Cardaillac, **Morisques et Chrétiens : un affrontement polémique (1492-1609)**, 2ème édition du texte français, 325p., Fondation Temimi, Janvier 1995.

- A Temimi, **Bibliographie générale d'études Morisques,** 384 p., Fondation Temimi- Zaghouan, Avril 1995.

- **Ars Amandi d'un morisque andalou,** texte édité par Luce Lopez Baralt et traduit en arabe, Fondation Temimi, Unesco et Université de Puerto Rico, Février 1995.

- **Mélanges Louis Cardaillac,** 2 vol.,1022 p. (en français, espagnol et arabe), Zaghouan, Avril, 1995.

- Yvette Cardaillac Hermosilla, **La magie en Espagne, Morisques et Vieux chrétiens aux XVIe et XVIIe s,** 340 p. (en français), Avril 1996.

(en arabe avec résumé en anglais), 208 p., Tunis, 1982.

- A. Temimi, **Recherches et documents d'Histoire Magrébine**, 2ème édition (en arabe), **l'Algérie, la Tunisie et la Tripolitaine (1816-1871)**, 256 p., Zaghouan, 1985.

- Sadok Boubaker, **La Régence de Tunis au XVIIe s : ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne : Marseille et Livourne**, 272p. (en français), Zaghouan, 1987.

- A. Abdulrahim **The Documents of the Egyptian courts Related to the Magharíba and their importance in stydying the Economic, Social**, Culturel, History of the Arab World, t.1. 387 p. préface de A. Temimi, (en arabe avec résumé en anglais), Zaghouan, 1992.

- A. Temimi, **Etudes d'histoire arabo-ottomane (1453-1918)**, 202 p. (en français et en arabe), Zaghouan, 1994.

- A. Abdulrahim, **The Documents of the Egyptian Courts Related to the Maghariba**, 375 p. (en arabe avec résumé en anglais), Zaghouan, Août 1994, t.2.

- Néji Jelloul, Les **fortifications côtières ottomanes de la Régence de Tunis** (XVI°-XIX° **siècles**), 2 tomes, 875 p. (en français avec résumé condensé en arabe), Mars, 1995.

- A. Jdey, **Ibn Abi Dhiaf, l'homme, l'oeuvre et la pensée : Essai d'histoire culturelle**, 542p. (en français avec un résumé condensé en arabe), Zaghouan, Novembre 1995.

- Ch. Benbilghith, **L'armée Tunisienne à l'époque de Mohamed Sadok Bey (1859-1882)**, 292 p. (en arabe), Zaghouan, Novembre1995.

- Actes du 6ème symposium d'études ottomanes sur : **Bilan d'études et de recherches ottomanes durant les trente dernières années : les perspectives d'avenir**, 524p. (en français, anglais et arabe), Zaghouan, Octobre, 1996.

- A. Jdey, **La tribu des Fraichiches au XIXe siècle** (en arabe avec résumé en français), Fondation Temimi, Zaghouan, Novembre 1996.

- Actes du Premier Congrès Internatioal sur : **Pour un corpus d'Archéologie Ottomane**, 256 p. (en français, anglais et arabe), Fondation Temimi, -Zaghouan, Janvier 1997.

- **Mélanges Halil Sahilioğlu**, études réunies et préfacées par Prof. Abdeljelil Temimi, T. 1, 501p (en arabe), T. 2, 319 p (en français et anglais), Fondation Temimi, Zaghouan, Novembre 1997.

- Tlili Ajili, **Biens Habous des Haramayn en Tunisie (1721-1881)**, Janv. 1998, 260 p. (en arabe avec un résumé condensé en français).

- A. Jdey, **Documents inédits sur la tribu de Majeur au XIXe siècle**, 143p. (en arabe avec résumé en français), Zaghouan, Avril 1998.

- Actes du 2e Congrès Internatioal sur : **Corpus d'Archéologie Ottomane dans le Monde**, Zaghouan, Août 1998, 521p (en français, anglais et arabe).

- Actes du VIIe Symposium International d'Etudes Ottomanes sur : **la Société et l'Etat dans le Monde Ottoman** 640p. (en français, anglais et arabe), Zaghouan, Octobre, 1998.

PUBLICATIONS

DE LA FONDATION TEMIMI POUR LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE & L'INFORMATION

Les trois périodiques publiées par la Fondation :

- Revue d'Histoire Maghrébine (RHM) :

- 96 numéros sont déjà parus de 1973 à 1999.

- Arab Historical Review for Ottoman Studies (AHROS) :

- 20 numéros sont déjà parus de 1990 à 1999.

- Revue Arabe d'Archives, de Documentation et d'Information (RAADI) :

-N° 1et 2, 3 et 4 (1997-1998).

*** Les provinces arabes à l'époque ottomane :**

- **Les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane,** 3 vol, (partie arabe, 608p, avec Index, partie française et anglaise 412 p.,) Tunis, 1984.

- **La vie économique des provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane** (en français, anglais et arabe), 3 volumes , 970 p., (en français, anglais et arabe) Zaghouan,1986.

- **Actes du Congrès de Cambridge sur : Les provinces arabes à l'époque ottomane** 183 p., (en anglais et français), Zaghouan ,1987.

- **La vie sociale des provinces arabes à l'époque ottomane,** 3 volumes. 1068 p. (en français, anglais et arabe), Zaghouan,1988.

- **La vie intellectuelle dans les provinces arabes à l'époque ottomane,** 3 vol., 920 p. (en français, anglais et arabe), Zaghouan, 1990.

- Les actes du IVe symposium international d'études ottomanes sur : **La vie administrative dans les provinces arabes à l'époque ottomane,** (en français, anglais et arabe), 680 p. Fondation Temimi ; 1992.

- Wahid Gdoura, **Le Début de L'imprimerie arabe à Istanbul et en Syrie : Evolution de l'Environnement Culturel (1706 - 1787)**(en arabe avec un résumé condensé en français), 260p. Zaghouan- Riadh,1992.

- Actes du Ve Symposium International d'études Ottomanes sur : **Les villes arabes, la démographie historique et la Mer Rouge à l'époque ottomane.**,740 p. (en français, anglais et arabe) avec Index, Août 1994.

- A. Temimi, le **Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837),** 303 p + 24 planches (en français) Tunis, 1978.

- A. Temimi, **Sommaire des registres arabes et turcs d'Alger,** 116 p. (en français) Tunis, 1979. (épuisé).

- A. Temimi, **Recherches et documents d'Histoire Maghrébine,** 208 p, 2ème édition,(en français) Tunis, 1979.

- A. Temimi, **Un document sur les biens habous au nom de la Grande Mosquée d'Alger,** 92 p., (en français et en arabe) Tunis, 1980.

- A.A. Abdurrahmin, **Les Maghrébins en Egypte à l'époque ottomane,**

P

R

S

T

Y

INDEX DES LIEUX GEOGRAPHIQUES

INDEX DES NOMS DE PERSONNES ET COLLECTIVITES

A

B

C

E

G

H

I

J

M

O

P

S

T

Z

sociales, c'est écoeurant et grave à la fois, ce qui justifie le retard scientifique de la nation arabe depuis longtemps.

Au moins, ce partenariat euro-arabe contribuera-t-il peut-être dans l'avenir à la rationalisation de la partie arabe, puisque nos dirigeants politiques, économiques et universitaires ne reconnaissent que les experts étrangers qui ont montré des inaptitudes quant à l'étude et à l'analyse de nos réalités sociales, économiques et scientifiques. C'est ainsi que nous invitons la société des chercheurs occidentaux à se retenir de nous donner des déclarations flatteuses et des certificats de bonne conduite telles que nous sommes une nation sans égale, que nos moeurs arabes et notre générosité sont les meilleures au monde ; alors que nos problèmes de recherche scientifique sont négligés et jamais traités par ces mêmes experts de crainte de susciter le courroux et la colère des responsables politiques et universitaires arabes.

Secundo : Les différentes institutions européennes financent un certain nombre de projets scientifiques et ce dans le cadre du partenariat avec les institutions officielles arabes dont la rentabilité est très réduite. C'est ainsi que la Commission Européenne et les gouvernements d'Europe, chacun à part, ont octroyé d'énormes aides au monde arabe, sans étude préalable des résultats escomptés. Que le monde occidental sache que l'avenir du savoir et du partenariat sera tributaire fondamentalement des institutions de recherche privées dans le monde arabe. La partie européenne peut défendre ce dossier en persuadant les politiciens arabes de la nécessité d'encourager la création des institutions de recherche privées, puisque les requêtes et les prières des chercheurs arabes ne valent rien dans tout l'espace arabe et que leurs appels n'ont pas de suite. C'est un témoignage dur sur notre temps. Nous devons tous travailler pour donner à la science, aux chercheurs et à la recherche scientifique la place dont ils sont dignes dans la dynamique de la modernisation scientifique du monde arabe, moyennant un partenariat réel et équilibré avec la partie européenne loin de tout ce qui pourrait nuire à la teneur de ce futur partenariat.

* * *

Puisque nous sommes appelés à des changements bouleversants causés par la terrible mondialisation, il nous incombe de mettre sur pied les principes d'un partenariat scientifique. Pour que l'avenir soit plus paisible et ouvre la voie à la connaissance et à la reconnaissance mutuelle, base de toute coopération fructueuse ; il faudrait envisager une vraie éducation à la tolérance et une nouvelle conception d'interaction et de complémentarité dans les sociétés arabo-musulmanes et occidentales à la fois, et c'est là le grand message que les hommes de bonne volonté sont en charge de divulguer, de défendre et de faire aboutir pour que la philosophie du partenariat devienne un véritable idéal pour tous.

IV - Fouilles archéologiques :

Ce domaine constitue l'un des enjeux du futur partenariat scientifique euro-arabe. Il y a partout dans le monde arabe des centaines d'équipes qui, depuis la conquête de Napoléon Bonaparte, mènent des fouilles archéologiques. Dans un pays arabe d'Orient, on se vante d'avoir plus de sept cents archéologues étrangers qui y mènent leurs fouilles archéologiques aux frais des pays européens.

Nous croyons qu'il est temps d'en faire le bilan ; quelles sont les périodes privilégiées, les objectifs tracés et leur rôle dans l'enrichissement de nos musées. Quelles répercussions scientifiques de cette spécialité dans les universités arabes et l'évolution de la connaissance archéologique en général ?

Le partenariat euro-arabe dans le domaine archéologique nécessite une nouvelle philosophie en commençant par la formation de jeunes archéologues qui s'intéressent à toutes les périodes et qui considèrent que tous les monuments et les sites archéologiques dans l'espace géo-politique arabe font partie du patrimoine de l'Humanité qu'il faut sauvegarder, restaurer et publier les résultats relatifs. C'est le nouveau message que peuvent transmettre les archéologues européens en jouant un rôle avant-gardiste faisant valoir les bienfaits du partenariat scientifique dans ce domaine.

Il y a d'autres problématiques qui peuvent contribuer à favoriser positivement ce partenariat euro-arabe.

En conclusion, je voudrais insister sur deux points essentiels :

Primo : l'Europe qui concrétise son unité politique, économique et scientifique est d'ores et déjà le premier pôle de savoir dans le monde et ce grâce au rayonnement de ses chercheurs et savants et à la place exceptionnelle qu'occupe la recherche scientifique à bien des niveaux, en lui accordant des budgets substantiels et en adoptant des projets de recherches bien étudiés établis par des commissions spécialisées. Par contre, dans le monde arabe, c'est l'arbitraire, l'irrationalité, l'esprit régionaliste, de clan et partisan et le bon vouloir des directeurs qui mènent une politique de slogans ; quant aux budgets octroyés à la recherche scientifique dans le monde arabe, ils sont assez réduits malgré les grands revenus qui proviennent sans grands efforts de la manne pétrolière ; aussi aucune stratégie n'a été adoptée ; il y a également la logique des slogans creux et le gaspillage des budgets dans tous les pays pétroliers ainsi que dans les pays arabes qui se prétendent être pauvres, alors que leurs responsables politiques et universitaires sont derrière le gaspillage des deniers des peuples pour la création des centres et universités bidons et la construction des milliers de mosquées partout dans le monde, sans s'intéresser au futur de la recherche scientifique dans les sciences humaines et

universités arabes et occidentales est susceptible d'enrichir nos connaissances et de couper le chemin aux plagiaires qui ne cessent de bénéficier du manque de contact et de coordination entre les universitaires des deux rives, en portant atteinte ainsi à leurs diplômes respectifs.

La création de deux laboratoires, l'un dans un pays arabe, l'autre dans un pays occidental et qui auraient pour tâche de suivre de tels dossiers est aujourd'hui dictée par la nature du futur partenariat scientifique euro-arabe.

Ainsi les institutions scientifiques d'Europe pourraient élargir leur champ d'action et de coopération, il ne suffit nullement pas de se contenter de voir le monde arabe à travers une infime minorité de scientifiques de renommée internationale, car toute une nouvelle génération de jeunes chercheurs formés dans les universités arabes et ailleurs est aujourd'hui marginalisée malgré ses potentialités et ses talents. La publication de leurs travaux de recherche contribue à l'aider à prendre sa place parmi la société des chercheurs et à leur donner confiance.

En effet nous croyons que le partenariat entre ces deux mondes ne pourrait s'épanouir que si la société des chercheurs et décideurs politiques des deux côtés tâchent de l'adopter sans complexe de supériorité ni orgueil ou mépris des autres.

III - Etat des bibliothèques arabes et occidentales :

Le partenariat scientifique euro-arabe doit s'intéresser également aux bibliothèques qui sont les vrais laboratoires de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales mais qui restent toujours, dans le monde arabe, le parent pauvre ; le constat que nous relevons est décevant et alarmant ; rares sont les bibliothèques arabes qui veillent à s'enrichir de nouvelles acquisitions et publications spécialisées. Quant aux bibliothèques universitaires d'Europe, elles sont loin de se mettre au courant des mouvements de publication dans certains pays arabes, publications scientifiques en arabe, français, anglais et espagnol qui donnent un nouvel apport de la participation arabe à la recherche. Lorsque j'ai été invité, fin 1997, par l'université de Tokyo, j'ai découvert que les acquisitions des bibliothèques universitaires du Japon concernant le monde arabe sont celles publiées par les maisons d'éditions américaines, anglaises, françaises et autres; les publications scientifiques arabes bien que peu nombreuses sont quasi-inexistantes, ce qui ne plaide pas en faveur d'une quête objective de la vérité ; quant aux Européens, les arabisants en particulier, en petit nombre, suivent intelligemment la production scientifique arabe ce qui enrichit fondamentalement la finalité de leur recherche.

* Contacts historiques euro-arabes : Interactions et échanges civilisationnels, techniques et scientifiques.

* Courants d'idées dans le monde arabe et leur attitude vis-à-vis de l'Europe.

* Problèmes de l'intégration : rôle et place des Arabes en Europe : Formes et flux migratoires et émigration des cerveaux arabes en Occident.

* Problèmes d'identité à la lumière de la mondialisation : fondements, expressions, approches comparatistes.

* Progrès techniques et scientifiques : question de la transmission de la technologie.

II - Publications : Dans ce cadre, j'évoque le projet de recherche adopté depuis quelques années par la **Fondation Européenne des Sciences** à Strasbourg, projet dont le thème est axé sur : **l'individu et la société dans le monde islamo-méditerranéen : problèmes et sources.** Y ont participé des chercheurs de France, Italie, Suède, Danemark, Israël, Suisse, Belgique, Grande Bretagne, Turquie, Etats-Unis, Allemagne, Pays-Bas, Espagne et Tunisie. Est-il possible aujourd'hui d'adopter un projet d'étude sur le monde arabo-méditerranéen avec la participation d'un seul chercheur de Tunisie et un autre de Turquie sur un sujet aussi important et délicat ? C'est à la conscience de la société savante occidentale que nous nous adressons et ce pour éviter une telle lacune qui aux yeux de tous est considérée comme injustifiable et inadmissible.

Dans de tels projets, le chercheur arabe méditerranéen est absent, peut-être sous estime-t-on sa capacité et son aptitude scientifique et son rôle dans le dialogue et le partenariat scientifique ? Par ailleurs, ces thèmes de recherche ont des répercussions très limitées, c'est ainsi qu'il faut adopter de nouvelles dynamiques de projets de recherche communs qui tiennent compte des réalisations palpables de quelques laboratoires scientifiques qui ont adopté des projets d'envergure intéressant plusieurs spécialités en sciences humaines et sociales. Dans ce cadre, le rôle des institutions de recherche occidentales privées est déterminant quant à la finalité et aux résultats de ce partenariat qui n'a pas encore vu le jour. Travaillons tous pour l'établissement de ce partenariat souhaité par les bonnes volontés des uns et des autres.

Le deuxième élément qui pourrait déterminer les contenus du futur partenariat scientifique arabo-européen est relatif à l'édition de quelques instruments de recherches ; ainsi la publication d'outils de travail tels que les index, les bibliographies et les catalogues spécialisés est un travail hautement souhaitable. Dans ce cadre, la publication de catalogues de thèses soutenues dans les

droits de l'Homme et de la démocratie était à l'origine d'une certaine méfiance voire d'un malentendu entre les pays des deux rives de la Méditerranée ; on oublie toujours de rappelér que les pays européens ont mis quatre siècles à évoluer vers la liberté de pensée, la liberté de la presse et chacune des libertés dont jouissent les Européens aujourd'hui a été acquise par des convulsions sociales, des secousses et des révoltes suivies de répressions parfois terribles. Il ne faut pas oublier d'inscrire les convulsions qui secouent le monde arabo-musulman dans le temps historique et non dans l'instant. Nos pays, malgré leur longue histoire, n'ont pas un demi-siècle d'existence en tant qu'Etats indépendants.

Où est la communauté scientifique occidentale pour jouer son rôle d'éclaireur ? Quels sont les axes et les centres d'intérêts qu'elle a privilégiés ? En fait, les Centres de recherches européens sur le monde arabo-musulman, depuis quelques années, privilégient l'étude de la religion musulmane, le fondamentalisme, l'intégrisme et non une nouvelle philosophie et plate-forme de partenariat scientifique avec la participation de chercheurs arabes pour l'étude de nombreux sujets de recherche tels que la modernisation, la technologie et l'adoption de projets de recherche susceptibles de participer à la dynamique des changements scientifiques accélérés qui ont influencé tous les laboratoires scientifiques internationaux.

Dans ce cadre, voici quelques axes et dossiers susceptibles de lancer ce partenariat pour lequel nous avons travaillé et nous continuons à le faire :

I - Rencontres scientifiques : Rares et irrégulières sont les rencontres scientifiques euro-arabes ; celle-ci dépendent en fait des intérêts de quelques directeurs de centres de recherche ; la participation arabe y est limitée à une minorité de chercheurs connus depuis longtemps et qui ont cessé d'enrichir la science et de refléter l'évolution scientifique du monde arabe. Faire participer un grand nombre d'universitaires et chercheurs arabes est susceptible de relancer les dynamiques de ce partenariat scientifique dont l'un des objectifs primordiaux consiste en la promotion des contacts entre les spécialistes en sciences humaines et sociales, ce qui favorise l'interchange culturel et civilisationnel, susceptible également de répandre l'apaisement et le soulagement chez les intellectuels et de promouvoir ainsi la reconnaissance et le respect mutuels. Quant aux contenus et aux approches comparatistes, ils doivent y être mis en valeur, on peut proposer, entre autres, les axes de recherche suivants :

* Systèmes de valeurs comparés : convergences et divergences.

jeunes chercheurs arabes marginalisés par le pouvoir politique et la bureaucratie, constituent aujourd'hui une véritable alternative susceptible d'honorer la nation arabe de par leur production, leur effort et leur rigueur ; aux laboratoires scientifiques occidentaux de capter et de découvrir ces capacités scientifiques arabes prometteuses.

- Le partenariat arabo-arabe est totalement inexistant ; ceux qui depuis une quarantaine d'années appellent à l'unité politique du monde arabe n'ont rien fait quant à la réalisation du partenariat scientifique arabo-arabe. Dans un contexte caractérisé par la désunion du monde arabe à bien des niveaux : politique, économique et scientifique, tout projet de partenariat scientifique avec les institutions européennes nous sera défavorable vu le déséquilibre scientifique entre les deux parties ; travaillons pour établir une équation scientifique avantageuse aux deux partenaires.

Par ailleurs, comment établir les dynamiques d'un nouvel ordre de partenariat scientifique euro-arabe ? Sera-t-il possible d'adopter et de promouvoir un tel ordre dans un avenir plus ou moins proche ?

Un congrès international fut organisé par nos soins sur le thème de **la coopération scientifique entre l'Europe, le monde arabe et la Turquie en sciences humaines et sociales.** Y ont pris part une trentaine d'experts arabes, européens et turcs, et ses actes ont paru tout récemment. Les congressistes se sont mis d'accord pour crier fort que depuis l'indépendance politique des pays arabes, il n'y a jamais eu de partenariat scientifique euro-arabe. Quant à la politique des pays européens, elle vise essentiellement à maintenir et garantir leur présence et leur rayonnement scientifique dans la région.

Dans ce cadre notons ce qui suit :

- Dans un monde en pleine mutation, l'objectif assigné au processus de Barcelone déclenché vers le milieu des années quatre-vingt-dix, est d'instaurer un partenariat euro-méditerranéen ; ce processus est centré plus sur les aspects politiques et de sécurité que sur les aspects scientifiques, culturels ou académiques. Or pour un vrai partenariat fructueux et concluant, on doit miser sur le côté recherche scientifique, formation de chercheurs ainsi que sur la promotion d'une nouvelle génération qui croit à l'esprit de ce partenariat.

Celui-ci a pour effet d'instaurer les bases de la reconnaissance mutuelle et de la compréhension profonde, alors que le côté politique risque toujours de ranimer les tensions du fait qu'il est très étroitement lié aux intérêts nationaux. Faut-il rappeler à cet égard qu'au cours des annécs quatre-vingt-dix, la question des

- Dès l'aube de la Renaissance, l'Europe n'a cessé de manifester son intérêt pour cette civilisation arabe en collectant les divers fonds de manuscrits couvrant tous les fondements de cette civilisation et en étudiant son histoire et son patrimoine archéologique considéré comme l'un des plus riches patrimoines de l'Humanité.

- Les laboratoires scientifiques des diverses universités d'Europe ont servi ce patrimoine, en créant des unités de recherches pour l'approfondissement des études sur l'espace arabe, ce qui a été derrière l'émergence d'éminents spécialistes européens qui par leurs efforts intellectuels et leur courage ont établi des ponts entre les deux rives de la Méditerranée. Faudrait-il signaler que les publications en arabe (oui en arabe) parues en Europe aux XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles sont très nombreuses comparées à celles parues dans le monde arabo-musulman à la même époque car les religieux musulmans, d'esprit étroit, et en coalition avec les janissaires se sont opposés à l'ouverture sur le monde occidental, en négligeant d'apprendre ses langues et comprendre ses mutations intellectuelles et industrielles considérables ; pire encore ils se sont opposés à l'introduction de l'imprimerie dans le monde ottoman. Mais tout en louant les efforts déployés par les savants occidentaux pour l'étude de la civilisation arabe, nous signalons le rôle combien préjudiciable joué par certains intellectuels occidentaux qui ont servi aveuglément la période coloniale et ce pour des objectifs non-scientifiques.

- Dans nombre d'universités d'Europe, nous constatons que depuis peu, l'intérêt pour le monde arabe va en décroissant. Les éminents spécialistes occidentaux sont de moins en moins nombreux ; les chaires sur le monde arabo-musulman dont les titulaires ont été mis en retraite, ont été converties à l'étude d'autres civilisations et d'autres espaces géo-politiques ; ainsi les jeunes chercheurs sont de moins en moins nombreux. Si on comparait la production scientifique occidentale au cours de la deuxième moitié du XXe siècle avec celle des époques précédentes, on découvrirait des réalités fort étonnantes, ce qui reflète manifestement combien l'attitude prise à haut niveau par les décideurs politiques et universitaires européens, est négative.

- Les laboratoires de la recherche scientifique dans les universités arabes sont peu nombreux. Influencés par les circonstances et les slogans, ces laboratoires ne sont pas mis au diapason de la recherche scientifique d'où le manque de rayonnement et leur peu de participation à la dynamique du savoir à l'échelle internationale. De plus, ces laboratoires n'ont aucune stratégie de savoir et de recherche qui leur permette de prendre l'initiative dans le domaine des publications académiques multilingues. Par ailleurs, je souligne que toute une génération de

POUR UN NOUVEAU PARTENARIAT SCIENTIFIQUE EURO-ARABE (*)

Le S.G de l'ONU, Kofi A. Annan, a souligné dans un rapport paru très récemment intitulé **Pour un véritable partenariat mondial,** que "la communauté des nations n'a guère de tâche plus pressante que d'essayer de mieux comprendre les forces socio-économiques à l'oeuvre dans la mondialisation".

En effet, dans un monde soumis de plus en plus à la mondialisation "heureuse" comme l'a qualifiée le français Alain Minc, nous sommes appelés, quelles que soient nos convictions politiques ou religieuses, nos nationalités, au partenariat, seul principe susceptible de créer un cadre de reconnaissance et de respect mutuel et seule la coexistence pourra éviter les conflits dramatiques et destructeurs, surtout en ce qui concerne des régions limitrophes liées par l'histoire et la géographie comme en l'occurrence le monde arabe et l'Europe ; l'établissement du partenariat politique, scientifique et économique peut favoriser le rapprochement et la compréhension entre ces deux régions eu égard aux données suivantes :

- Le monde musulman a su faire la preuve qu'il pouvait vivre en harmonie avec d'autres peuples et d'autres religions là où d'autres religions apparaîssaient plus intransigeantes et intolérantes.

- L'Europe, de par sa position géographique et stratégique, est en face du monde arabo-musulman méditerranéen ; elle ne peut échapper aux exigences de la géographie et de l'histoire, et c'est à travers les millénaires que les interchanges et les conflits de tout genre ont façonné les relations entre les deux régions ; en fait l'Europe et l'Islam étaient de vieilles connaissances, des voisins en contact permanent à travers l'Andalousie, la Sicile, l'Orient, les croisades et enfin les péripéties de la colonisation.

- Le monde arabe a été ouvert et sa civilisation a promu les capacités non-arabes et non-musulmanes en leur offrant la paix sociale et le respect, ce qui fut derrière leur participation effective dans le processus de la civilisation arabe en général.

(*) Communication présentée le 20 juin 1999 à Amman (Jordanie) lors du congrès organisé par Jordanian Institute of Diplomacy Incooporation with Friedrich Ibert Stiftung sur : Dimensions of Arab European Partnership in the Next Century.

4 - Les universitaires et surtout les historiens jouissent d'une grande liberté quant au choix des sujets de thèse de doctorat. Ils ont défendu cette liberté, et n'hésitent pas à assumer leur responsabilité scientifique, ce qui est rare dans les universités maghrébines et celles du Machrek. Nombreux sont les chercheurs qui ont soutenu leur thèse au sein de notre université en toute liberté, sans aucune intervention de la part de l'Etat ou autre instance ce qui fait honneur à la Tunisie. Cependant, plusieurs chercheurs qui ont traité des sujets tabous n'ont pas pu publier leur thèse. L'intervention des directeurs et doyens ainsi que le manque d'initiative de la part des éditeurs à caractère commercial qui craignent la censure, n'ont pas aidé à la publication de ces travaux. C'est là une question à soulever et à traiter avec beaucoup de transparence, de lucidité, de patriotisme et de responsabilité.

Nous croyons que la liberté d'expression au sein de nos universités tunisiennes et arabes est précieuse dans la dynamique de gestion et d'évolution, si on veut que nos universités et universitaires gagnent l'estime de nos sociétés et du monde de la recherche ; défendons ce principe de liberté d'expression responsable par tous les moyens appropriés.

sein de la fonction publique n'a pas été proposée par l'administrateur de l'Université (Mr. le Doyen de l'époque me l'avait confirmé). J'aurais été chassé de la Faculté si la Commission paritaire avait entériné cette décision, mais heureusement elle m'a confirmé dans mon grade.

2 - Durant le mandat du président Habib Bourguiba, les universitaires et surtout parmi eux les sociologues n'ont pas été bien vus et tolérés dans leurs recherches ; ils ont rencontré maints obstacles ; quelques études n'ont pas pu être admises pour publication. Depuis les années soixante-dix, le CERES a été marginalisé. Quelques chercheurs ont été contraints de publier leurs travaux à l'étranger. Le parcours du CERES mérite plus qu'une étude sur ce dossier tabou ; par contre nous avons veillé à faire de la Tunisie un espace de recherche en publiant toute étude scientifique quelle que soit l'idéologie de l'auteur.

Dans le cadre de notre Fondation nous travaillons pour gagner la confiance de tous : responsables universitaires et chercheurs de différentes tendances intellectuelles et idéologiques au Maghreb, dans le monde arabe et ailleurs.

3 - Les périodiques publiés par l'Université de Tunis n'étaient pas un espace de liberté d'expression ; leurs directeurs et rédacteurs en chef ont exercé une censure ; aucune idée ou opinion qui pouvait déplaire à l'idéologie officielle ne voyait le jour. Cette complaisance des doyens et rédacteurs en chef est critiquable ; elle ne témoigne pas d'une liberté quelconque. Quant à la R.H.M, elle fut lontemps la seule à publier des opinions et des analyses libres. En tant qu'historien, nous ne sollicitons le conseil de personne ; nous sommes aptes à placer notre Université aux échelles arabe et internationale.

Tunisiens a dénoncé les méthodes pratiquées dans la recherche littéraire à l'Université de Tunis ce qui ne fut jamais toléré par ceux qui se considèrent comme les légitimes propriétaires de l'Université ; ils ont considéré cette attitude comme rebelle, blâmable et méritant châtiment.

Le résultat fut qu'après maints retards et remaniements de la thèse, la soutenance a eu lieu le 16/1/1993. le jury fut composé du Prof Mohamed Hedi Trabelsi comme Président, Prof Mahmoud Tarshouna directeur de la recherche , Professeurs Hamadi Sammud, Hussein El-Wad, comme rapporteurs, et prof Taeib Achach en tant que membre.

Nous n'entrons pas dans les détails et le niveau de la soutenance elle-même, par contre nous nous arrêtons à la mention de **Passable** octroyée au candidat.

Il est très grave et anti-constitutionnel que l'Honorable Jury ait adopté cette mention de Passable, contre les statuts de notre Université et aussi contre la règle générale dans les Universités qui n'ont jamais octroyé une mention moins qu'Honorable ; mais le Jury de M. Kilani innove dans la terreur et adopte cette attitude qui prouve combien certains Professeurs mandarins se considèrent au-dessous de la loi ; où est le bon sens et le respect de nos institutions universitaires ? Dans d'autres pays une procédure de justice aurait pu être déclenchée et mettre fin au terrorisme intellectuel exercé ainsi.

études et des documents inédits qui ont été refusés par les périodiques de l'université tunisienne ou autres.

L'auto-censure exercée par quelques chercheurs et responsables universitaires tunisiens est à déplorer. Je crois que les hautes sphères de l'Etat apprécient mal une telle pratique qui ne sert d'ailleurs pas nos intérêts puisque l'objectif final est de cerner au mieux la vérité telle qu'elle a été vécue. Les recherches offrent aux décideurs les informations et les analyses susceptibles de les aider à prendre des décisions rationnelles.

Pour répondre à la question posée plus haut, je relate deux faits: le premier c'est que j'ai publié dans la RHM en 1976, un compte-rendu d'une thèse réalisée par l'un de nos collègues. J'ai noté que cette thèse ne faisait honneur ni à l'Université de Nice où elle fut soutenue ni à l'Université de Tunis qui l'a publiée. A la suite de la publication de cet article, j'ai été convoqué au Ministère par le Directeur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique qui m'a rapporté que Monsieur le ministre s'étonnait de ce j'avais écrit et que je devrais faire mon mea-culpa et ce par respect à la coopération scientifique franco-tunisienne et que je devais publier dans le prochain numéro de la RHM un autre CR... Je lui ai répliqué que je ne ferais jamais mon mea-culpa car l'idée que j'avais exprimée n'engageait pas la responsabilité de l'université ni celle de l'Etat. J'avoue que cette attitude m'a beaucoup coûté par la suite, mon passage au grade de maître de conférence fut bloqué pendant quelques années.

Quant au deuxième fait c'est qu'on m'a attribué en 1990 une déclaration à un journal tunisien selon laquelle j'ai dit que 90 % des enseignants en sciences humaines et sociales ne sont pas dignes de l'université !

Le Directeur de l'enseignement supérieur m'a convoqué alors au nom de son ministre en m'annonçant que cette déclaration tombait sous le coup de la loi et qu'il m'incombait de publier un mea-culpa réclamé par le syndicat de l'enseignement supérieur. C'est étonnant de voir le syndicat se mêler de cette affaire alors qu'il aurait dû défendre la liberté d'expression.

En évoquant ces deux faits, je livre les observations suivantes :

1 - Les universitaires qui ont assisté à la création de la jeune Université de Tunis, étaient contre tout dialogue et contre le principe même de liberté d'expression. Ils ont exercé une tyrannie contre toute idée différente et ont bloqué le passage de grade de quelques enseignants à une époque caractérisée par une gestion dictatoriale des instances universitaires (12) ; ma titularisation au

---

(12) Sans aller plus loin, je cite ici la soutenance de la thèse d'Etat de Mr Mustafa Kilani, maître assistant à la Faculté des Lettres de Kairouan puis à Sousse. Je m'arrête à ce dossier pour dénoncer le terrorisme pratiqué à la section d'arabe ; Mr. Kilani à deux reprises et au sein de l'Union des Ecrivains

- Abdeljaouad, M. **Les bibliothèques en Tunisie : les bibliothèques scolaires**, 1989, 244 p.

- **Psychologie et comportement des usagers face aux nouvelles technologies de l'information**: actes du séminaire international (Tunis 16-18 novembre 1994).

Deux ouvrages publiés durant neuf ans, alors que des dizaines de collègues arabes, égyptiens, algériens,marocains et irakiens espéraient publier leurs travaux scientifiques chez nous, et que l'Institut avait les moyens financiers pour être ambitieux. Il y a bien des instances de contrôle financier, pourquoi pas d'évaluation scientifique des Facultés et des Instituts.

La mauvaise gestion scientifique des institutions universitaires en Tunisie et dans le monde arabe est à l'origine du manque de rayonnement continu ; les considérations personnelles, partisanes, ou régionalistes portent préjudice à notre rôle dans le monde et à notre civilisation ainsi qu'à l'évolution du savoir aux échelles tant arabe qu'internationale. En dépit de tout, nous continuons à défendre ces valeurs quel que soit le prix à payer et ce pour faire entendre notre voix.

Si nous évoquons ces réalités déplorables en toute franchise c'est que nous sommes toujours prêts à en discuter avec quiconque.

La liberté d'expression à l'Université de Tunis I :

Nous terminons cette étude en posant les questions suivantes :

Est-ce que l'universitaire tunisien a bénéficié d'une liberté d'expression et a traité des problématiques en toute liberté ? Quelles sont les réactions des dirigeants universitaires à l'égard de ce dossier ?

Je dois reconnaître que depuis mon recrutement en 1972, et à l'exception de deux événements durant l'année 1976 et l'année 1990 (11), je me suis toujours exprimé en toute liberté. En tant que professeur, je crois qu'il incombe aux universitaires et aux chercheurs de traiter toutes les problématiques historiques ; je ne peux concevoir que le chercheur étranger puisse traiter les problèmes de nos sociétés alors que les chercheurs tunisiens s'en détournent. Ainsi, nous avons ouvert les colonnes de nos trois revues académiques dont nous assumons la publication à tous les chercheurs sans aucune censure ; nous avons même publié des

---

(11) Cf. notre étude intitulée : "Les études historiques maghrébines contemporaines, méthodologies, état et perspectives", in, **Méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb**, Pub. de la Fondation Temimi, Zaghouan, Septembre 1998, pp. 143-149.

*Cf. notre étude : "La coopération scientifique universitaire inter-arabe ou la politique des slogans depuis quarante ans", publiée ci-dessous, pp. 000.

réflexion", pause qui a duré quatre années et demie. Une telle attitude à l'égard des spécialistes tunisiens et étrangers témoigne d'une désinvolture inadmissible.

1- En outre dans le numéro 6-7, le titre de la revue apparaît au bas de la page comme sous-titre ; le titre principal étant le sujet de la conférence . Le nom du fondateur a disparu. Ce qui reflète un mépris total des simples règles de déontologie des publications d'une revue scientifique.

2- Quant au numéro 8, le titre en langue arabe a été oublié ou omis intentionnellement ; aucune étude n'y paraît en arabe, alors que nous avions tenu à en faire la première langue tout en restant ouvert sur les langues française et anglaise.

Jetons un coup d'oeil sur le contenu de ces trois numéros parus en six années (octobre 1987 - décembre 1993) :

Pays	arabe	français	anglais
Tunisie	1	3	1
Maroc	1	1	-
Libye	1	-	-
Canada	-	1	-
Sénégal	-	2	-
France	-	2	-
Iraq	-	-	1
Russie	-	-	1
Belgique	-	1	-
Total	3	10	3

Tableau N° 7 : Nationalité des participants aux numéros 6, 7 et 8 de la RMD

Ce tableau nous permet de constater que seize études ont paru dans la revue sous la direction de notre successeur au cours de six années alors que 148 études parurent sous notre direction pendant cinq années . La Tunisie du renouveau ne méritait pas ce renoncement intellectuel.

Pour les ouvrages spécialisés l'institut a publié deux titres en français et un en arabe, qui était d'ailleurs engagé avant mon départ, il s'agit de l'ouvrage du docteur Aboubaker El Houch, **Précis de bibliographie,** 116 p., qui a mis cinq années pour être publié, ce qui a réduit profondément la coopération des spécialistes arabes avec l'ISD, alors que ces spécialistes (toutes nationalités confondues) ont participé à son décollage et je leur en suis reconnaissant. Les autres titres sont :

3- Actes du congrès international sur les archives courantes et intermédiaires tenu avec la participation d'une pléiade d'éminents spécialistes français.

4- Actes du congrès tuniso-italien sur les **Archives italiennes sur le Maghreb.**

Je voudrais à cette occasion donner quelques informations sur ce congrès ; depuis ma nomination à la tête de l'ISD, j'entretenais des relations étroites avec le Prof. Grispo, Directeur des Archives d'État d'Italie ; je l'avais invité à donner une série de conférences et nous avions signé par la suite un accord de coopération entre nos deux institutions, accord suivant lequel un groupe d'étudiants pourrait effectuer chaque année un stage en Italie où se trouve le plus grand laboratoire de restauration de manuscrits dans le monde.

J'ai manifesté mon intérêt quant aux fonds archivistiques d'Italie, non seulement sur la Tunisie, mais également sur le Maghreb voire sur le monde arabe. J'ai proposé au Prof. Grispo l'organisation du premier congrès des directeurs et des conservateurs italiens et maghrébins. Vingt-deux responsables avaient répondu favorablement à notre invitation.

Les vingt-deux communications données montrèrent pour la première fois, l'importance de l'apport des archives italiennes quant à l'histoire du Maghreb. En vue de leur publication, les textes avaient été revus par notre collège Raoudha Guemara, spécialiste de l'Italie, et traduits en arabe par notre collègue Ahmed Somii. Les épreuves tant en italien qu'en arabe étaient corrigées. J'étais vraiment fier de la réalisation de ce projet exceptionnel dont la publication aurait dû être faite dans les trois mois qui suivirent mon départ. Mes contacts avec le recteur et le nouveau directeur de l'ISD sont restés sans suite. Si de véritables opérations de contrôle scientifique à l'Université de Tunis et dans les universités arabes existaient, cette affaire n'aurait pas eu lieu.

5- Actes du congrès tenu à Kairouan du 16 au 20 Janvier 1986 sur : **La coopération entre les bibliothèques et les centres d'informations arabes.**

6- Quant à la **Revue Maghrébine de Documentation et d'Information**, son sort ne fut pas meilleur. Un numéro double 6 et 7 parut en mai 1992, le numéro 8 en décembre 1993, c'est-à-dire que la revue s'est arrêtée en octobre 1987 pour ne paraître qu'après quatre années et demie (n°6 et 7), puis après la parution d'un numéro 8 l'année suivante, elle a disparu totalement.

Étant le fondateur et le premier directeur de ce périodique, ai-je le droit de m'interroger sur le sort déplorable qui lui fut réservé ? Après quatre années et demie, cette revue, a paru de nouveau pour réunir les actes d'une conférence, organisée par l'ISD. Dans la préface du numéro 6-7, le directeur note qu'il a fait "une pause de

3 - Ayant le courage scientifique et étant spécialiste, nous n'avons jamais manqué de prendre toute initiative susceptible de renforcer la place du savoir dans notre pays et nous avions l'habitude de réunir le conseil scientifique de l'ISD pour débattre les projets proposés ; nous avons même publié les procès verbaux des réunions de ce conseil (8), par souci de transparence. Aucune autre faculté n'a osé publier les siens.

4 - Nous avons eu toute la liberté pour gérer l'ISD, cette liberté étant garantie par la loi et par notre responsabilité de décideur, a gêné les responsables au ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique ; nos relations avec eux furent souvent tendues. D'ailleurs quelques doyens et directeurs ont été gênés par les activités de l'ISD, par les congrès et les publications dont la presse faisait écho. Cette réussite scientifique était due aux efforts et au travail quotidien à l'institut, et tout le personnel y a participé (9).

Évolution de l'ISD pendant la décennie (1988-1997) :

L'ISD a-t-il gardé le cap après notre révocation en Novembre 1987 par Monsieur le ministre de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique ?

1- Les publications de l'ISD de Nov. 1987 jusqu'en 1997:

Nous avons cité ci-avant les titres publiés par l'ISD sous notre direction (10) ; notons que d'autres ouvrages étaient sous presse et leurs épreuves avaient été corrigées et même une partie des frais d'impression avait été versée, en voici la liste :

1- Gamal Al Khouli, **Les archives modernes en Égypte** : c'est une thèse de doctorat présentée à l'Université du Caire par ce chercheur égyptien. Le sujet intéresse tous les spécialistes en la matière, raison pour laquelle nous avions pris la décision de publier cette thèse surtout que l'enseignement de l'archivistique figure dans les programmes de l'Institut. Les épreuves avaient été corrigées par l'auteur à trois reprises ; il ne restait que le tirage, mais tout fut bloqué et l'ouvrage n'a jamais été publié.

2- Actes du congrès extraordinaire d'ARBICA tenu à Séville du 15 au 22 mars 1985.

(8) Cf. la **Revue Maghrébine de Documentation et d'Information**, n° 1, Partie française, pp. 129-156 : procès verbaux des huit réunions du conseil scientifique de l'ISD.
(9) Je voudrais rendre hommage au S.G. de l'ISD, docteur Mokhtar Ben Ajmia, à M. Moncef Fakhfakh, aux professeurs et à tout le personnel de l'Institut qui ont participé tous au succès des manifestations scientifiques de l'ISD au nom de l'Université de Tunis.
(10) Cf. ci-dessus, pp 000

d'Egypte, du Maroc et de Tunisie, signe de notre ouverture sur les technologies nouvelles en pleine révolution ces dernières années.

L'ISD, ainsi mis au diapason des nouvelles méthodes d'enseignement, fut l'une des institutions les plus dynamiques aux échelles arabes et du tiers-monde : en est le témoin le prof. Chaabane Abdelaziz Khalifa, éminent spécialiste de l'Université du Caire, qui a publié au Caire même un article intitulé : "Hommage à l'Institut Supérieur de Documentation de Tunis".

Pour avoir une idée sur le réseau de communication que l'ISD avait tissé avec l'extérieur, examinons les départs et les arrivées enregistrés par le bureau d'ordre de 1982 jusqu'en 1986 :

Année	Départs	Arrivées
1982	1198	863
1983	1354	1165
1984	1543	1152
1985	3017	1067
1986	-	764

Tableau N° 7 : Correspondance de l'ISD (1983-1987)

Ces chiffres, reflètent le réseau de communication que nous entretenions avec les pays arabes et le reste du monde. Par la suite l'ISD a fait une chute vertigineuse à tel point qu'il renonça aux réalisations qui avaient fait croyons-nous, honneur à l'Université de Tunis I, réalisations dues aux principes suivants :

1- Nous avons tenu compte du contexte maghrébin, arabe et international ; nous n'avons jamais renoncé à la dimension civilisationnelle arabe, par fidélité à l'histoire et au rôle combien précieux qu'y occupe la Tunisie ; en effet on a mis à mal le slogan suivant "on n'a pas besoin d'idéologie d'arabité " prôné par le président Habib Bourguiba et ses partisans responsables "makhzens" universitaires qui croyaient que toutes les universités orientales sont en retard, ce qui fut à l'origine du rétrécissement du rôle de notre université.

2 - Nous avons établi des relations non seulement avec les spécialistes arabes mais également avec ceux de France, d'Italie, des États-Unis, de Grande Bretagne et du Sénégal qui ont contribué à la formation et à l'encadrement de nos étudiants pour les mettre au diapason des nouveautés dans le domaine de la bibliothéconomie, des sciences de l'information et de l'archivistique, ce qui est en harmonie avec nos traditions historiques et civilisationnelles.

Pays	Arabe	Français	Anglais
Algérie	3	4	1
Arabie Séoudite	3	-	-
Egypte	8	-	1
Etats-Unis	1	-	3
France	2	5	-
Grande Bretagne	-	1	5
Hongrie	-	-	1
Iraq	4	-	1
Italie	-	1	-
Jordanie	4	-	-
Libye	11	-	3
Maroc	2	6	1
Pologne	-	1	-
Soudan	1	-	1
Syrie	5	-	-
Tunisie	24	35	3
Turquie	2	-	-
Yémen	3	-	-
Total	73	55	20

Tableau N° 6 : Liste des participants et leur nationalité dans les trois langues

Les 148 études en arabe, français et anglais publiées dans la Revue Maghrébine de Documentation et d'Information nous permettent de faire les observations suivantes :

1 - Pour la première fois dans l'historique des échanges scientifiques entre Machrek et Maghreb, une telle participation fut enregistrée englobant l'Algérie, l'Arabie Séoudite, l'Egypte, la Jordanie, la Libye, le Maroc, le Soudan, la Syrie, la Tunisie et le Yémen.

2 - La première fois aussi qu'en Tunisie la langue arabe occupe cette place de choix dans les publications académiques en bibliothéconomie, archivistique et sciences de l'information. La langue française vient au deuxième rang ; les contributions nous sont parvenues des spécialistes d'Algérie, de France, d'Italie, du Maroc, de Pologne et du Sénégal.

3 - Pour la première fois également furent publiées une vingtaine d'études en anglais, études venues de Grande Bretagne, des États-Unis, de Libye, d'Iraq, d'Algérie, du Soudan, de Hongrie,

Tableau N°3 : Liste des ouvrages publiés à l'ISD (1983-1987)

Pays	en arabe	en français	en anglais	en espagnol
Tunisie	3	3	-	-
Egypte	3	-	-	-
Maroc	-	1	-	-
Algérie	-	-	1	-
Actes	4	1	-	1
	10	5	1	1

Tableau N° 4 : nationalité des auteurs et langues utilisées

Nous avons également publié les numéros suivants de la **Revue Maghrébine de Documentation** (RMD).

Numéro de la RMD	Année	Pages
1	1983	172 p. en français et anglais + 146 p. en arabe
2	1984	218 p. en français et anglais + 160 p. en arabe
3	1985	160 p. en français et anglais + 190 p. en arabe
4	1986	215 p. en français et anglais + 160 p. en arabe
5	1987	139 p. en français et anglais + 284 p. en arabe

Tableau N° 5 : Listes des numéros publiés de la RMD (1983-1987)

Cette revue fut considérée comme l'une des revues spécialisées les plus reconnues dans le monde arabe et ailleurs. Sont parues dans les cinq numéros de cette revue 148 études qui se répartissent entre les langues et les pays d'origine des auteurs comme suit :

Actes de la réunion d'experts arabes sur : **planification et développement des archives dans les pays arabes,** textes réunis et préfacés par Abdeljelil Temimi, Tunis ISD, 1984, 96 p. + 24 p.
Hossameddine, Mustapha, **L'indexation de la production intellectuelle arabe: étude analytique,** Tunis ISD, 1984, 241 p.
Actes du cinquième congrès de l'Arab Regional Branch of International Council of Archives (ARBICA), Tunis ISD, 1985, 126 p.
Actes du congrès sur : **Pour l'unification de l'indexation du livre arabe au Maghreb et au Machrek,** (Tunis 28 Nov. - Déc. 1984), Tunis ISD, 1985, 327 p.
Gomaa, Nabila Khalifa, **ISBN : Étude sur les ouvrages arabes,** préface du prof. Saad Mohamed Hagrassi, Tunis ISD, 1986, 293 p.
Actes de la première table ronde du CIEM sur : **La littérature aljamiado-morisque hybridisme linguistique et univers discursif,** sous la direction du Prof. Abdeljelil Temimi, Tunis ISD, 1986, 40-58.
Actes de la deuxième conférence panarabe sur : **Les utilisateurs des services des bibliothèques et des centres de documentation arabes,** textes réunis et préfacés par Wahid Gdoura, Tunis ISD 1986, 244 p. - 25 p.
Zidi, Ali, **L'historique de l'expérience éducationnelle de la branche moderne de la Zitouna (1951-1965)** (en arabe), Tunis ISD, 1986, 486 p.
Abounnaja, Fathi Othman, **The Design of Arabic Information Storage and Retrieval System in the Area of Agriculture,** Tunis ISD, 1987, 321 p.
Actes du deuxième symposium international du CIEM sur : **Religion, identité et sources documentaires sur les morisques andalous** (partie française, espagnole et anglaise), études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, Tunis ISD, 1984, 2T, 379 p., 304 p.
Hlal Yahya, **Le système documentaire arabe: Contribution à l'indexation automatique des documents arabes,** Tunis ISD, 1984, 64 p.
Gdoura, Wahid, **Le début de l'imprimerie arabe à Istanbul et en Syrie : évolution de l'environnement culturel (1706-1787),** Tunis ISD, 1985, 312 p. 7 p.

Egypte	1
Etats-Unis	1
France	5
Italie	1
Jordanie	1
Libye	2
Maroc	1
Syrie	1
Tunisie	8
Total	23

Tableau N° 2 : Nationalités des animateurs des séminaires tenus à l'ISD

Ainsi, nous avons veillé à raprocher étudiants et professeurs. Parallèlement, nous avons accordé une attention particulière à la bibliothèque de l'ISD en la créant du néant par différentes acquisitions du monde arabe et de France. Nous avons établi ainsi une bibliothèque spécialisée considérée par les spécialistes arabes comme l'une des plus riches dans le monde arabe dans la discipline.

Nous avons également envoyé des étudiants en stage au Caire, à Rabat, à Baghdad, à Alger, en Italie, en France et au Soudan. Le docteur Omar Chedli, Ministre de l'Enseignement Supérieur à l'époque, a annulé en dernière minute le départ des étudiants pour Moscou. Nous avons d'autre part accueilli une délégation d'étudiants de l'Université du Caire, présidée par le Prof. Abdessattar Halouagi, actuel vice-recteur de l'Université du Caire ; une telle coopération et un tel échange d'étudiants n'avaient jamais été enregistrés entre l'Université de Tunis et une université du Machrek.

Quant aux publications, nous avons publié trois thèses soutenues à l'Université du Caire ; la publication d'une quatrième a été annulée par mon successeur. Par ailleurs, d'autres titres ont paru, non seulement en arabe, mais également en français et en anglais. La liste suivante donne une idée sur ce que nous avons publié jusqu'au 15 Novembre 1987.

Temimi, Abdeljelil, **Sommaire des registres arabes et turcs d'Alger**, Tunis ISD 1983, 160 p.
Abdelhac, Rachid, **Les concepts arabes en sciences de l'information : étude linguistique appliquée sur l'indexation**, (en arabe), Tunis ISD, 1983, 224 p.

La IIe Conférence	Les utilisateurs des services des bibliothèques et des centres de documentations arabes	5-7 Avril 1985
La 1ère rencontre tuniso-italienne	Les archives italiennes sur le Maghreb	Septembre 1985
Un Congrès international	Les archives des administrations centrales d'Etat	Octobre 1985
La IIIe conférence arabe	La coopération entre les bibliothèques et les centres d'archives	Avril 1986
La IVe conférence arabe	Etat et perspectives des bibliothèques et de la bibliothéconomie dans le monde arabe	3-7 Décembre 1986
Le IXe Congrès International du Comité International des bibliothèques du Moyen-Orient	Melcom Hammamat	13-16 Avril 1987
La IIIe Conférence Internationale de l'ARBICA	Les archives arabes face aux défis	28-31 Octobre 1987

Tableau N° 1 : Liste des congrès assumés par l'ISD (1983-1987)

Outre ces congrès, nous avons opté pour l'organisation chaque semaine, d'un séminaire et d'une discussion sur un sujet spécifique (7). Le tableau n° 2 suivant donne une idée sur les nationalités des spécialistes qui ont animé les débats hebdomadaires tenus à l'Institut du 21 octobre 1982 jusqu'au 1er mai 1983.

Pays	Nbr de Prof
Algérie	1
Allemagne	1

(7) Cf. le numéro 1 de la **Revue Maghrébine de Documentation et d'Information**, Partie arabe pp. 144-145 où nous avons publié la liste des 23 séminaires organisés par l'ISD en 1982-83.

avec les spécialistes arabes et européens en bibliothéconomie, archivistique et sciences de l'information afin de profiter de toutes les compétences nationales et étrangères en la matière. Les statuts publiés dans le Journal Officiel de la République Tunisienne (JORT) (6) reflètent cette ouverture sur le monde de l'information, de la bibliothéconomie et de l'archivistique dans les pays arabes et dans le monde.

Durant les cinq années que j'ai passées à la tête de l'ISD les congrès ont réuni des spécialistes arabes et internationaux qui ont par ailleurs donné des cours et animé le dialogue entre étudiants et professeurs.

En voici les thèmes traités :

Rencontre	Sujet	Date
Le Ve Symposium du CIEPO	Les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane	13-18 Septembre 1982
La Première table ronde maghrébine	Problèmes et perspective de l'enseignement de la bibliothéconomie, archivistique et sciences de l'information	21-23 Février 1983
Le IIe Symposium International du CIEM	Religion, identité et sources documentaires sur les morisques andalous	19-24 Septembre 1983
La conférence des experts arabes	Pour la planification et le développement des archives dans les pays arabes	5-7 Décembre 1983
Le Ie Symposium International de l'ACOS	La vie économique des provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane	20-25 Janvier 1984
Le Ve Congrès de l'ARBICA	Instituts de formation archivistique dans le monde arabe	
La première table ronde	La littérature aljamiado-morisque	
Un Congrès sur	L'unification de l'indexation du livre arabe au Maghreb et au Machrek	28 Nov. - 1er Déc. 1984

(6) Decret n[os] 82-651 en date du 1er Avril 1982.

enfin les publications académiques dans nos facultés anciennes ou nouvelles ? Il y a des professeurs qui ont vécu dans un cercle vicieux puis après leur départ, ils se sont dérobés totalement et mènent une vie calme.

Je crois que si notre université était dirigée par des hommes de foi, sincères et dynamiques, elle serait parmi les meilleures à l'échelle maghrébine et arabe et par sa production et par son rayonnement, elle serait capable de transmettre son message aux autres et de promouvoir un partenariat scientifique intermaghrébin et arabo-international, et elle aurait pu être une plaque tournante pour la transmission de la technologie scientifique d'Europe vers le monde arabe et ailleurs.

Dans ce cadre, je pense en toute modestie que ce que nous avons réalisé au sein de l'ISD puis dans notre institution de recherche privée au nom de l'Université de Tunis a donné un exemple de rayonnement scientifique et académique pour l'Université de Tunis I, l'histoire scientifique et culturelle en jugera.

Evolution et réalisations de l'ISD .(Fév. 1982 - 15 Nov. 1987) :

Je n'évoque pas ici le contexte dans lequel fut créée cette institution dont l'objectif est de former des spécialistes en archivistique, bibliothéconomie et sciences de l'information ; ces spécialités avaient été négligées depuis l'indépendance. En tant que premier directeur de l'ISD, je fixai une stratégie d'action aidé par ma connaissance des expériences françaises et américaines en la matière et ce depuis 1970 (5). Certaines initiatives scientifiques ont du déplaire à quelques responsables universitaires de l'époque, vu les obstacles que nous avons rencontrés et dont la finalité était de réduire les activités et le rôle de rayonnement de l'ISD. Malgré tout un statut de l'enseignement de l'Institut a été adopté, et nous nous sommes engagés à promouvoir ses publications et les congrès scientifiques et à mettre en œuvre un réseau très large de communication avec les chercheurs arabes et internationaux; j'évoque enfin le malheureux destin de cette expérience universitaire unique au niveau arabe et international par ses réalisations scientifiques au nom de l'Université de Tunis.

Pour assurer un enseignement de qualité, nous avons dû élaborer les statuts de l'ISD, inspirés des statuts des universités du Caire, de France, d'Italie, de Rabat et d'Algérie. Pour cela, nous avons visité ces institutions et nous avons longuement dialogué

---

(5) Nous étions parmi les tous premiers tunisiens à participer au printemps 1970 au stage technique international organisé par les Archives Nationales de France à Paris sur les nouvelles technologies d'archivistique. Au printemps et en été 1972, nous avons effectué des stages en bibliothéconomie à l'Université de Pittsburgh et à Washington aux États-Unis.

production scientifique des chercheurs en sciences humaines et sociales 1956-1987, en 3 tomes et 1200 pages, est le plus important travail axé sur l'évaluation de la production de la plupart des universitaires tunisiens spécialisés en sciences humaines et sociales depuis l'indépendance jusqu'au 7 Novembre 1987. C'est un travail unique en son genre dans les universités arabes et un bel exemple à suivre par les universitaires arabes. L'auteur y a indexé la production des chercheurs tunisiens dans plusieurs spécialités. Laissons à part les résultats de cette recherche, je voudrais livrer ici pour ma part ce que nous avons tiré de notre expérience à l'Université de Tunis :

- Les structures de l'université n'ont pas permis aux universitaires de donner leurs avis quant aux grands choix pédagogiques; une infime minorité s'en est chargée et a imposé des choix que la base n'a pas discutés et dont la pratique a montré les inconvénients par la suite ; notre université n'est plus un modèle à suivre et n'a ni impact ni rayonnement valable sur les scènes arabe et internationale.

- La faible productivité de la recherche scientifique est due au manque de cohésion entre les statuts adoptés et à l'incapacité des directeurs désignés à la tête des institutions de recherche tunisiennes ; la preuve en est l'état de l'ISD, du CERES, de l'Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National, de Beït Al Hikma et de la Faculté des Lettres de la Manouba, institutions dont l'évaluation de leur apport n'a pas été encore engagée et n'est certainement pas souhaitée.

- Les responsables de l'université et de la recherche scientifique n'ont pas adopté une politique claire et digne d'être considérée par les pouvoirs comme étant prioritaire dans le développement de notre pays. L'université s'est ainsi écroulée sous la routine administrative et s'est contentée de prodiguer un enseignement, sans grand impact sur le processus de la coopération scientifique et culturelle avec les espaces scientifiques arabes et internationaux. Où sont les études comparatives avec les espaces universitaires de Turquie, d'Amérique Latine, de Chine, du Japon, des États-Unis et même d'Europe occidentale ? Où sont les traductions qui nous permettraient de nous mettre au diapason de l'évolution des différentes écoles et théories, traductions qui auraient dû être faites par ceux qui depuis l'indépendance affichent leur maîtrise des langues française et arabe et ont tout fait pour écarter et mépriser ces malheureux zitouniens lesquels ont fini par être leurs victimes pour toujours. Où sont les polémiques scientifiques animées par les universitaires tunisiens dans diverses disciplines ? Bien sûr il y a des exceptions, des professeurs qui se sont distingués par leur transparence, leur sincérité, et leur niveau scientifique et qui sont reconnus dans le monde ; le Prof. Mohamed Talbi en est le bel exemple. Où sont

parce qu'il ont contribué au rayonnement de notre pays, mais la majorité des dirigeants universitaires de l'époque sont absents du rayonnement scientifique de notre université et de notre pays.

3 - Depuis la création de l'Université de Tunis, il s'avère que la contribution de ces anciens professeurs est faible comparée à celle des plus jeunes ; leurs publications sont rares alors que les universitaires occidentaux, américains et japonais publient quatre ou cinq articles en plus d'un ouvrage par an. Nos éminents professeurs ès-sciences humaines et sociales sont absents, parce que refugiés dans leur coquille et après leur retraite, beaucoup s'éloignent des préoccupations scientifiques liées à l'université.

Ainsi, peut se comprendre leur obstination à entraver la nouvelle génération de chercheurs en les privant souvent de l'aide financière qui leur permettrait de prendre part aux congrès internationaux. A ce titre, dois-je révéler que personnellement, je n'ai jamais reçu de la part de ma faculté aucune bourse de recherche et ce tout au long des vingt-six années d'enseignement au cours desquelles j'ai encadré quarante-six thèses dont douze présentées par des chercheurs et historiens des pays arabes.

4 - Nous connaissons tous les slogans orgueilleux à la bouche de quelques prétentieux Universitaires tels que "je suis ogre ! (2)", "mon traitement de cette question est le meilleur", "ma revue est la meilleure en Tunisie et dans le monde arabe" ; nous avons souffert de ces idées et attitudes, contre lesquelles nous avons mené notre combat à bien des niveaux pour des choix civilisationnels tels que la bonne et rationnelle arabisation et l'ouverture sur le monde anglo-saxon et les espaces maghrébins et arabes, l'adoption d'une stratégie d'action ayant pour objectif l'encouragement des jeunes chercheurs en les intégrant dans les comités scientifiques des revues de notre faculté (3). Cet appel a été négligé voire combattu, le résultat de cet état attitude, c'est que pour les **Annales de l'Université de Tunis** (en langue arabe) et les **Cahiers de Tunisie**, souffrent de la non-périodicité de parution et elles sont de plus en plus critiquées par les chercheurs en sciences humaines et sociales. Une évaluation de l'apport de ces deux revues pendant les deux dernières décennies dévoilerait des réalités fort embarrassantes, l'histoire en jugera.

La thèse de doctorat d'État soutenue dernièrement (4) et réalisée sous ma direction par Wahid Gdoura et qui porte sur la **recherche scientifique et l'information en Tunisie : La**

---

(2) C'est-a-dire un monument scientifique.

(3) Cf. notre article : "**Les vingt-cinq bougies de la Revue d'Histoire Maghrébine (RHM)** (Janvier 1974-Mai 1998)", n°s 89-90, mai 1998 dans lequel nous avons mentionné que le Comité des **Cahiers de Tunisie** a refusé ma candidature au sein de son comité, ce qui fut à l'origine de la création de la RHM.

(4) Soutenue en date du 24 février 1999.

des chercheurs turcs et internationaux, ce qui fut à l'origine de l'absence de toute coopération saine avec ces espaces ; une attitude différente aurait pu faire de la Tunisie une plaque tournante à bien des niveaux. Sans entrer dans les détails, je remarque ce qui suit :

1 - L'indifférence envers les universités du Machrek et l'absence d'accords de coopération ; mon collègue, le professeur Ali Mahafza qui fut recteur de l'Université de Yarmouk m'a confirmé qu'il a adressé une proposition au recteur de l'Université de Tunis I en 1992 pour une éventuelle coopération entre les deux universités, mais il n'a jamais reçu de réponse. Même chose pour mon collègue, le professeur Iwad Khalifat, ex-ministre de l'Enseignement Supérieur en Jordanie, qui m'a confirmé lui aussi qu'il n'a rien trouvé dans le dossier de la coopération universitaire avec la Tunisie.

Il en est ainsi avec la plupart des universités du Machrek, ce qui explique l'absence de la Tunisie dans les universités du Golfe alors que les universitaires égyptiens, syriens, irakiens et jordaniens y sont présents. Nos universités sont également quasi-fermées devant les diplômés des universités du Machrek désirant préparer leurs thèses chez nous. J'ai combattu cette quasi exclusion et quelques-uns ont pu soutenir leur thèse chez nous et contribuer au développement de la recherche historique en Tunisie, ce qui m'a permis d'encadrer personnellement quelques thèses que nous avons publiées par la suite.

La Faculté des Lettres et sciences humaines est "fermée" aussi aux diplômés des universités de Libye qui, par la force des choses, préfèrent ainsi s'orienter vers l'Egypte ou le Maroc. L'Université de Tunis n'en a accueilli que quelques-uns, ce qui est contradictoire avec l'orientation pan-maghrébine ; d'ailleurs l'Université Maghrébine dont la création fut décidée dans le cadre de l'Union du Maghreb Arabe, est un projet mort-né ainsi que bien d'autres projets scientifiques maghrébins (1).

2 - Les éminents professeurs ès-lettres agrégés d'arabe, faisaient la loi et le jeu du pouvoir de l'époque et nul ne pouvait les contrecarrer. Quelques-uns ne publiaient jamais, leur activité étant de critiquer les autres et surtout ceux qui manifestaient une activité scientifique régulière ; ces mêmes décideurs participaient peu aux rencontres scientifiques arabes et internationales ; d'autres n'avaient pas même osé publier leur thèse et s'ils arrivaient à le faire, c'était en français. Quelle fidélité à la langue arabe de la part des agrégés d'arabe. Il y a heureusement des exceptions et des professeurs que nous estimons à leur juste valeur

(1) Voir à ce propos mon précédent article : "Qui est responsable de la crise de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe?", pp. 43-51.

qu'un moyen de terrorisme intellectuel exercé contre les malheureux zitouniens qui manquaient alors de moyens de défense. Sous prétexte d'unifier l'enseignement tunisien, le pouvoir politique, appuyé par les nombreux défenseurs du modernisme et de l'ouverture au sein de l'Université de Tunis, a en effet attaqué les résidus de la Zitouna réduite à néant.

Ceci étant, depuis mon affectation à la Faculté, toute mon ambition était de contribuer au rayonnement de l'Université surtout que j'avais eu la chance de connaître d'autres espaces universitaires : mashrékin, turc, français et américain. J'avais connu également les historiens qui y travaillaient, et pris part à beaucoup de congrès, ce qui m'avait permis en tant qu'étudiant encore de publier dans l'une des meilleures revues françaises d'histoire sur le Maghreb à l'époque en l'occurrence : **la Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**. J'avais travaillé aussi dans les archives ottomanes, françaises et celles du Foreign Office de Washington et de Suède, ce qui m'avait permis d'appréhender l'importance du rôle des jeunes chercheurs en sciences humaines et sociales et tous ces facteurs me permirent de tenir compte dans ma stratégie d'action de la mentalité de "makhzen" de l'universitaire tunisien. Depuis 1969, alors que les décideurs universitaires tunisiens ne me connaissaient pas du fait que je n'ai pas révélé mon identité, non plus mon parcours de chercheur, je leur ai adressé deux manuscrits pour publication, le premier étant préfacé par mon professeur Robert Mantran, le second est la traduction du turc d'un ouvrage qui porte sur la politique de la Sublime Porte face à l'occupation française d'Alger. Ce sont les deux premiers ouvrages écrits par un universitaire tunisien et parus dans les publications de la Faculté, car ce sont les Français qui occupent la scène. Ceci étant, mon doctorat obtenu d'une université française après avoir passé quelques temps aux universités d'Istanbul et de Pittsburgh aux États-Unis d'Amérique n'ont pas pu faire oublier ma formation à la section moderne de la Zitouna en Tunisie et puis à l'Université de Baghdad.

C'est pour cette raison qu'on refusa la publication de ma thèse d'Etat en histoire moderne présentée en mars 1972 ; cette décision était irrévocable. Ce refus, devait mettre fin à mes ambitions scientifiques et m'écarter totalement de l'Université, ce qui traduit la tyrannie exercée par certains universitaires contre tous ceux qui ne leur partageaint pas leurs idées, leur formation ou leurs objectifs. Cette attitude arrogante me poussa à la décision d'assumer personnellement la publication de mon travail, et c'est ainsi que les trois volumes de ma thèse furent publiés et que commença pour moi l'aventure des publications qui se continue à travers la FTERSI.

L'esprit rigide et étroit de l'Université de l'époque ne croyait pas non plus à la coopération ni avec le Machrek ni avec le monde

États-Unis ; les universités françaises seules étaient dignes de la confiance et de la considération ; ainsi la vision et l'expérience des universitaires tunisiens furent limitées aux espaces universitaires français ; les décideurs du Ministère de l'Enseignement Supérieur en étaient responsables parce qu'ils avaient opté pour des choix qui ont porté préjudice à l'Université de Tunis et aux échanges scientifiques qu'elle aurait dû effectuer avec d'autres universités dans le monde.

b - Je n'évoque pas les procédures de recrutement et le passage de grade des enseignants, procédures qui sont tributaires des tempéraments et des intérêts de quelques agrégés ès-lettres arabes. Appuyés par le pouvoir politique en place, ils ont dominé l'université et l'ont tenue avec une main de fer. Les péripéties de mon recrutement, et de bien d'autres, à l'Université de Tunis sont un exemple de leur hégémonie. C'est parce que j'obtins ma licence d'une université machrekienne que j'ai rencontré tant d'obstacles et ce en dépit de l'obtention d'un doctorat d'Etat en histoire moderne d'une université française, ma maîtrise des langues : turque, anglaise, française et arabe, mon brevet sadikien ; ces agrégés n'ont jamais toléré ni pardonné, le fait de faire partie de la section moderne de l'enseignement zitounien, ce qui traduit le complexe de supériorité chez certains doyens et directeurs d'institutions supérieures à l'égard de tous ceux qui n'ont pas suivi l'enseignement sadikien ni obtenu l'agrégation ou le doctorat d'une université française.

c - Nous avons réclamé à plusieurs reprises un dialogue entre décideurs universitaires et politiques concernés par la recherche scientifique et les chercheurs de différentes spécialités en sciences humaines et sociales pour étudier et évaluer la production du savoir dans nos institutions supérieures et voir si elle est à la hauteur des ambitions et des aspirations de la première génération d'enseignants. Après quarante années d'indépendance politique des pays arabes, une évaluation globale de l'apport des universités arabes est nécessaire. Ce dossier est encore tabou ; son ouverture dévoilerait beaucoup de réalités sur la gestion des facultés et des instituts supérieurs qu'ils soient en Tunisie ou dans le monde arabe.

d- L'évolution de l'Université de Tunis nécessite en effet une évaluation avec beaucoup de transparence, de sincérité et de courage. Après mon affectation à la Faculté, j'ai été surpris par l'atmosphère qui y règnait. En effet, les professeurs avaient un complexe de supériorité et manifestaient leur mépris à l'égard de tous ceux qui ne partagaient pas la formation ou l'idéologie "sorbonnarde" qui fut derrière leur négligence de tous les espaces universitaires non-francophones ; leurs comportements et attitudes, exprimés tout au long de leur parcours universitaire montrent bien que l'occidentalisation dont ils se réclament n'est

DYNAMIQUE DE GESTION ET LIBERTÉ D'EXPRESSION A L'UNIVERSITÉ DE TUNIS : LA FACULTÉ DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES ET L'INSTITUT SUPÉRIEUR DE DOCUMENTATION (I.S.D) COMME EXEMPLES

Nous centrons cette étude sur notre expérience à la fois à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines et à l'Institut Supérieur de Documentation (ISD), deux institutions d'Enseignement Supérieur qui relèvent de l'Université de Tunis I. Professeur d'histoire moderne et contemporaine à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines où j'ai suivi dès octobre 1972 toutes les mutations structurelles, j'y ai connu doyens, chefs de départements et la plupart des enseignants. De février 1982, jusqu'à novembre 1987, j'ai été directeur de l'ISD créé fin 1981. Je me considère comme un témoin sur ces deux institutions et en tant que tel, j'assume une responsabilité de témoin oculaire qui a bien connu les mentalités et nul ne pourrait m'empêcher de dire la vérité, toute la vérité.

Notre cursus universitaire au sein de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de l'Université Tunis I :

L'objectif n'est pas de dénigrer quiconque mais plutôt de porter notre témoignage sur notre temps, notre expérience avant et après mon recrutement à l'Université de Tunis depuis le 1er Octobre 1972. Avant de traiter ce dossier, quelques remarques préliminaires s'imposent :

a - L'Université de Tunis a été créée dans un contexte politique défavorable à la dimension arabe de la Tunisie: rappelons entre autres les différends entre l'ex-président Habib Bourguiba et le feu Gamal Abdelnasser qui a soutenu Salah Ben Youssef adversaire de Bourguiba ; les déclarations de Bourguiba à Jericho qui ont soulevé de vives réactions dans le Machrek ; rappelons également le slogan de Bourguiba "on n'a pas besoin d'idéologie d'arabité", slogan qui concorde avec son adhésion à la philosophie des lumières susceptible de façonner des esprits ouverts et modernes. Ce contexte explique son refus de l'enseignement scolastique de la Zitouna, devenue une simple faculté au rôle considérablement limité ; par conséquent les responsables universitaires ont durant une trentaine d'années méprisé les Zitouniens et leur enseignement. Ces préjugés qui ont accompagné la naissance de l'Université de Tunis, sont à l'origine de la déconsidération manifestée à l'égard des universités du Machrek et de leurs diplômes non reconnus ; cette même attitude fut affichée pour les diplômes décernés par les universités de Grande Bretagne ou des

Le patriotisme est un atout, il ne dépend pas du lieu où l'on se trouve. Dans les sociétés d'accueil, rares sont les cerveaux arabes qui, souvent déçus par l'accueil qui leur est fait dans leur pays, manifestent une attitude patriotique à travers leur comportement, leur pensée, leur écriture et leur combat intellectuel ; la plupart d'entre eux s'intègrent dans la société d'accueil et sont perdus ainsi que leurs enfants à jamais. C'est une grande défaite subie par le monde arabe, défaite qui se répercute sur son présent et probablement sur son avenir proche et lointain. D'autres problèmes liés à la recherche scientifique dans le monde arabe n'ont pas été traités jusqu'aujourd'hui.

On se demande si l'enseignant, le chercheur, l'intellectuel et les Unions arabes d'écrivains n'ont droit qu'au silence ? Notre réponse ne peut être que par la négative. La responsabilité incombe indubitablement aux hommes politiques, aux universitaires dans le monde arabe, aux ministères de la recherche scientifique et de la culture, ainsi qu'aux fédérations et organisations pan-arabes.

5 - Impact de la fuite des cerveaux arabes :

En évoquant ce dossier, les milieux journalistiques dans le monde arabe ont l'habitude de sonner l'alarme en donnant des statistiques et des analyses sur la fuite des cerveaux arabes ; en fait, ce phénomène touche des centaines de milliers d'experts arabes qui travaillent en Europe, en Amérique, au Japon, en Australie, ainsi qu'en Asie du Sud-Est. Les centres de recherche arabes et les organisations pan-arabes et même les télévisions se sont intéressés à ce dossier en invitant les spécialistes et les non-spécialistes pour en débattre. Ce qui nous importe ce ne sont pas les slogans ni les sonnettes d'alarme, mais plutôt l'adoption d'une stratégie qui aurait pour but d'attirer ces cerveaux en les recrutant et en leur offrant les différents stimulants tels que les salaires appropriés, les libertés académiques et ce pour mettre fin à la fuite de cette élite ; on a l'impression que celle-ci cherche à gagner l'opinion publique arabe et occidentale pour justifier son choix pour fuir son pays natal et vivre à l'étranger.

Il est vrai que certains pays arabes n'ont pas encouragé leurs chercheurs bien qu'ayant les moyens financiers et des laboratoires n'ont pas été créés ni respectées des libertés académiques. Certaines spécialités n'étaient pas respectées, ils ont été marginalisés en devenant de simples fonctionnaires sous les ordres de responsables non qualifiés pour épauler de jeunes thésards. Plusieurs de ces chercheurs ont été démoralisés, et ont fui vers des centres et des laboratoires internationaux où leurs libertés académiques sont garanties, et de surcroît ils touchent de hauts salaires. Des centaines d'autres chercheurs ont abandonné la recherche scientifique pour travailler dans de grande sociétés nationales ou étrangères, ce qui pourrait être considéré comme un autre aspect de la fuite des cerveaux.

On ne peut blâmer ces chercheurs arabes qui ont choisi de travailler ailleurs ; toutefois on peut déplorer qu'ils soient perdus pour une participation même indirecte au développement de leur pays d'origine. Dans les meilleurs des cas, ils se contentent de quelques visites familiales ou de participations à quelques congrès, alors qu'il leur incombe de soutenir l'essor de leur pays et de participer au développement des institutions de la recherche dans leurs universités nationales.

millions de dollars en provenance des pays du Golfe ont été octroyés pour créer des chaires d'Islamalogie dans les institutions euro-américaines, alors que les universités arabes du Machreq réunissant des centaines de chercheurs ne bénéficient d'aucune aide ce qui, depuis trente ans, réduit leur rayonnement scientifique.

Nous signalons que dans le cadre de ses spécialités notre Fondation a réalisé ce que des centres euro-américains n'ont pu faire ; un pays arabe du Golfe avait promis depuis quatre ans et demi d'apporter son concours à la construction d'une salle de conférences ; ce pays n'a pas tenu sa promesse ; les causes en sont multiples ; on peut noter entre autres que la Fondation se trouve dans un espace arabe et non plus européen ou américain ; par ailleurs notre Fondation est connue par ses activités intenses, sa rigueur scientifique et surtout par son refus d'être séduite par les slogans de différentes tendances religieuses ou autres. Quoi qu'il en soit, tous les pays arabes pétroliers sans exception ont contribué et contribuent encore à la prolongation de la crise de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe ; crise dont les aspects divers se répercutent sur d'autres secteurs liés à la recherche scientifique dont les publications scientifiques. Rares aussi et irréguliers sont les périodiques spécialisés publiés dans le monde arabe. Il y a dans certaines facultés un nombre d'enseignants dépassant les 150 qui font paraître un périodique annuel de 250 pages avec l'esprit trop régionaliste, l'attitude et le comportement des années soixante, caractérisées par une fausse et orgueilleuse prétention et ce sans tenir compte des récentes mutations scientifiques à l'échelle internationale .

Le dossier des publications scientifiques dans le monde arabe est un autre indice de la crise. En 1996, l'ensemble des titres publiés dans le monde arabe est de l'ordre de 8171 dont la plupart sont des publications à caractère religieux ou publications de propagande et de vulgarisation, alors qu'en Grande Bretagne ce chiffre a atteint 95 015, la France 45 311, l'Espagne 44 261, la Belgique 13 913 dont la population ne dépasse guère dix millions, alors que le monde arabe se glorifie de dépasser les 250 millions d'âmes (Voir à ce propos *Ash-Sharq Al Awsat* en date du 22-12-1997). Ne parlons pas des publications en langues étrangères, sous prétexte de défendre la langue arabe, on ne publie pas ou peu en langues étrangères, alors qu'on aurait dû s'y intéresser, Seule notre Fondation dans tout le monde arabe y prête grande attention ; nous avons pu publier des centaines d'études en français, en espagnol et en anglais, tout en encourageant à publier également en arabe et ce pour faire de la langue arabe un instrument de travail et de transmission du savoir.

Cette analyse n'est plus convaincante, car en fait les milliers d'universitaires arabes ont participé directement ou indirectement à la crise de la recherche scientifique. Les thèses présentées dans les universités arabes ne sont guère valables ; on a accepté même des thèses présentées par des plagiaires et des politiciens qui ont recruté des nègres pour rédiger leurs travaux.

En France, près de dix mille thèses universitaires sont présentées chaque année en toutes disciplines, alors qu'après une quarantaine d'années d'indépendance du monde arabe, ce chiffre ne pourrait dépasser cent cinquante en sciences humaines et sociales. L'étude minutieuse de ce dossier montre sans doute les carences de ce secteur et les prolongements de la crise de la recherche scientifique. Le désintéressement et la négligence dans certains pays non-démocratiques jusqu'aujourd'hui, sont à l'origine de la crise aiguë de la recherche scientifique. Nous croyons que le dialogue et le débat ouverts entre élite universitaire et pouvoir politique sur les dossiers de la recherche scientifique sont seuls porteurs de solutions.

Cela dit, les universités arabes d'Egypte, de Damas et de Baghdad ainsi que les plus jeunes d'entre elles telles que celles du Maroc, d'Algérie, de Tunisie et de Libye n'offrent pas de motivations à la recherche scientifique en sciences humaines ; le chercheur y est marginalisé ; c'est ainsi que des universitaires algériens et surtout égyptiens afin d'augmenter leurs revenu, préfèrent travailler en heures supplémentaires ou rédiger des articles dans les journaux pour avoir un complément de salaire. Dans certains pays arabes, des universitaires ont mis leurs biens en vente pour faire face coût de la vie. Comme par exemple en Irak ils sont considérés comme de simples fonctionnaires ayant des salaires ne dépassant pas quelques dizaines de dollars. Après quarante années d'enseignement universitaire, la pension de retraite de certains universitaires arabes ne dépasse pas plus de quatre vingts dollars, ce qui témoigne de la détresse de cette catégorie sociale d'une part et de la crise généralisée, alors que le traitement de parlementaires dont certains n'ont aucun diplôme, est bien supérieur aux salaires de ces malheureux universitaires et parfois trois ou quatre fois plus que le traitement d'un professeur d'Université.

4 - Manque de soutien aux institutions de recherche scientifique dans le monde arabe :

La faiblesse de la production scientifique arabe est due au manque de financement ce qui ne lui permet pas de se mettre au diapason du progrès du savoir par l'acquisition des récentes publications, ouvrages et périodiques ainsi que par la participation aux différentes rencontres scientifiques internationales. Par ailleurs, nous signalons que des centaines de

Citons également, le centre du Djihad Libyen de Tripoli qui a bien décollé avec un bon nombre de chercheurs, qui ont réalisé de nombreuses publications intéressantes, par la suite ses activités ont été réduites et marginalisées considérablement, ce pour des raisons financières, alors qu'on aurait dû l'encourager pour maintenir son rôle scientifique et intellectuel.

Ne parlons pas d'autres centres dissous au *Machrek*. En effet, le sociologue, l'économiste et les autres chercheurs souhaitent traiter tous les problèmes de nos sociétés d'aujourd'hui, mais cette attitude n'entre pas dans les priorités des Etats qui tracent les bornes et les limites à toute recherche de terrain ; c'est une piètre situation comparée au champ libre des chercheurs euro-américains dont les études et les ouvrages sur notre région sont abondants ; en outre ils organisent beaucoup de congrès sans que nous en soyons acteurs dans l'évolution du savoir et des champs d'études qui nous intéressent en premier lieu ; au contraire il nous est défendu au niveau du monde arabe d'assister à ces rencontres.

Cette situation tragique est due aux décisions prises d'en haut sans que les chercheurs puissent s'expliquer sur ce dossier. De ce fait, nous plaidons pour un dialogue actif entre les chercheurs s'intéressant aux sciences humaines et sociales et l'élection libre et démocratique des directeurs des centres de recherche scientifique dans le monde arabe et en tenant compte uniquement de l'aptitude scientifique et de la bonne gestion administrative. Le mandat d'un directeur ne doit dépasser en aucun cas les cinq années et ce pour assurer le rajeunissement des cadres des chercheurs et non leur harcèlement. Il faut signaler que la situation est grave dans certains pays arabes où les postes scientifiques sont accaparés par des militaires qui les considèrent comme des systèmes *"timar el-zaamat"* et qui bataillent pour la domination de l'Etat sur les laboratoires du savoir. Il y a tant d'autres problèmes, liés directement à la décision politique tels le choix et la nomination des commissions administratives nationales ayant pour tâche d'évaluer les projets de recherche, puis la routine bureaucratique tuante, l'attitude des administrateurs qui ne sont pas jusqu'aujourd'hui conscients de l'intérêt de la recherche en sciences humaines et sociales en tant que facteur du développement intégral de nos peuples.

3 - Les universitaires et la valeur scientifique des thèses :

Les universitaires constituent le deuxième volet de la crise ; ils ont l'habitude de décliner toute responsabilité dans la crise actuelle de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe. Ils croient qu'ils n'ont rien à faire devant les législations promulguées par les décideurs politiques.

l'étude du monde arabo-musulman. En effet, par le biais de l'internet, les Japonais se sont mis au diapason des nouvelles publications en particulier des U.S.A. et de l'Europe .

Nos ministères n'ont adopté aucun projet sur le monde arabe ; quant aux autres sphères d'intérêt pour l'Orient ou l'Occident, elles sont quasi inexistantes car nous n'avons aucun centre de sinologie, ou d'études asiatiques, russes, latino-américaines ou même d'Europe Occidentale. Ce qui traduit l'existence d'une véritable crise de la recherche dans le monde arabe .

2 - La nomination des directeurs des institutions de recherche arabes se fait selon des critères non-scientifiques :

Dans le monde arabe, l'accession à la direction des institutions de recherche étatiques et à la charge de doyen ne se fait pas par élection, mais plutôt par nomination, alors que les chercheurs et les professeurs gardent un silence total. Ces nominations se font par des considérations de parenté, de relations personnelles ou partisanes. Ainsi, ces directeurs peuvent rester à la tête de ces établissements pendant une bonne vingtaine d'années sans aucune nouvelle conception ni même une stratégie de recherche ; certains directeurs se contentent de quelques heures de travail par semaine pour signer les correspondances et les ordres de mission ; ainsi la recherche scientifique reste figée. Ces institutions ainsi que les chercheurs qui y travaillent ont une mauvaise réputation à bien des niveaux. Au Maghreb, plusieurs centres en sciences humaines et sociales ont été fermés, on peut citer entre autres le Centre de Recherche d'Anthropologie Pratique (CRAP) de l'Université d'Alger qui a été fermé en 1975 ; Le Groupe de Recherche de Paul Pascon au Maroc qui fut dissous en 1980, le CERES de l'Université de Tunis qui fut la première institution de recherche en sciences humaines et sociales dans le monde arabe puisqu'il remonte à 1962, a été dissous en 1995. Cette décision n'a pas été prise après consultation, alors qu'on aurait pu procéder à une consultation élargie de tous les chercheurs en sciences humaines et sociales. Nous pensons que cette décision a porté grand et irrémédiable préjudice à la Tunisie sur la scène scientifique internationale ainsi qu'à ses chercheurs et à ses réalisations engagées depuis trente-cinq années. On aurait dû sauvegarder cette institution, en surmonter les carences en proposant une nouvelle dynamique et non son dynamitage et le renvoi de la majorité des chercheurs dans les facultés alors qu'en France Mr. Claude Allègre Ministre de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique inaugure à Aix-en-Provence, la **Maison de l'Homme,** une grande institution de Recherche en Sciences Humaines et sociales avec huit laboratoires et plus de deux cents chercheurs à plein temps pour animer cet extraordinaire centre à une heure et demie de vol de chez nous.

scientifique. Nous observons tout d'abord l'absence d'un minimum d'intérêts communs ou de consensus dans des programmes de recherche pan-arabes, si bien que ni les ministères concernés, ni l'ALESCO, ni l'Union des Universités Arabes n'ont réussi à réaliser un certain nombre de projets tels que l'Encyclopédie arabe, ou l'ouvrage de référence pour **L'histoire générale des Arabes** ou même la traduction annotée d'une des encyclopédies assumées par des chercheurs et spécialistes non-arabes. Au contraire nous avons réussi, grâce à Dieu, à élaborer une encyclopédie des chameaux recensant 2 528 études. Le journal *Ash-Sharq Al Awsat* en date du 02/11/1997 a ajouté que : le nombre des dromadaires dans le monde est de 18,5 millions, dont la plupart est possédée par les Arabes ? Est-il concevable qu'une nation ayant des dimensions civilisationnelles telle que la nation arabe ne réalise jusqu'alors aucune encyclopédie propre à sa civilisation ou à son histoire ? C'est bien honteux voire inconcevable ; le responsable à notre avis c'est bien les ministères de la Recherche Scientifique et de la Culture ainsi que les organisations pan-arabes qui tous, n'ont pas réussi à réaliser de tels projets ambitieux qui ne verront malheureusement pas le jour dans les dix ou vingt prochaines années .

Dans ce cadre nous avons tout un dossier sur le projet d'un ouvrage de référence d'Histoire Générale de la Nation Arabe qui après cinq années de préparation n'a pu être réalisé. Le directeur de L'ALECSO m'avait invité à donner un avis technique ; après deux mois de réflexion, j'ai rédigé un rapport en date du 31-12-1995 et Mr. le Directeur Mohamed El Mili m'informa lors d'une entrevue dans son bureau que mon rapport en 25 pages avait été remis vers la fin de 1995 à tous les ministères de la Culture dans le monde arabe (*).

Cet échec est dû à l'absence d'un plan de recherche à long terme qui pouvait servir de base à ce projet. Faut-il souligner que les universités arabes y compris celles du Golfe qui bénéficient de respectables budgets n'ont adopté aucun projet de recherche à long terme à l'instar de celui de l'Université de Tokyo qui a adopté pour la période 1997-2002 un très grand projet qui porte sur les mutations politiques, économiques, sociales et religieuses dans le monde arabo-musulman. Dans le cadre de ce projet au budget de trois millions de dollars, on fait appel à une pléiade d'intellectuels et universitaires s'intéressant au monde arabo-musulman, on a pour objectif d'amener de jeunes chercheurs Japonais à s'intéresser à ce projet de recherche. Je m'y suis rendu moi-même en décembre dernier et lors de mes entretiens avec les chercheurs japonais, je me suis rendu compte de l'intérêt qu'ils portent à

(*) Nous allons publier très prochainement ce rapport dans un ouvrage sur : Les historiens arabes et leur échec a écrire l'histoire des pays arabes !

monde arabe qui compte deux cent cinquante millions de personnes ? La réponse ne pourrait qu'être négative.

c - La gestion des institutions, centres, facultés et nombreuses commissions officielles chargées de la recherche dans le monde arabe, dépend très souvent de l'idéologie étatique. Cette politique arbitraire continue encore avec l'octroi d'énormes budgets dans l'organisation de rencontres et de festivales grandioses et l'envoi de centaines de délégations officielles partout dans le monde sans que cela puisse avoir un impact quelconque pour la philosophie et la rentabilité de la production scientifique ni sur la création d'espaces de dialogue au sein de nos universités et de nos centres. La plupart de ces "voyageurs" ne jugent pas utile de rédiger des rapports sur les missions dont ils sont chargés alors que les professeurs visiteurs européens et américains font des rapports sur leurs différents contacts et ce pour les mettre à la disposition des décideurs universitaires et aussi politiques.

Cette situation qui prévaut dans le monde arabe durera aussi longtemps qu'il n'y aura pas de nouvelle stratégie dans laquelle la recherche scientifique sera considérée en tant qu'une orientation du développement dans le monde arabe ce qui engendrera l'arrêt de la fuite des cerveaux, phénomène qui prive cette nation de ses propres capacités créatives.

d - Nous plaidons pour un dialogue constructif et responsable dans le monde arabe entre chercheurs et pouvoir politique et l'octroi des libertés académiques dans nos centres, sans restrictions aucune, car sans liberté de pensée, nous ne réaliserons aucun progrès, et la politique des slogans va continuer sans doute avec l'adoption d'une planification restreinte sans consultation des chercheurs, savants et professeurs qui ont démontré leurs compétences. Dans ce cadre, nous sommes conscients de l'intérêt de la nation arabe et notre patriotisme est au-dessus de tout soupçon et nous refusons de recevoir des leçons...

En nous appuyant sur notre modeste expérience dans le domaine de la recherche, nous croyons que l'origine et les racines de la crise de la recherche scientifique sont fondamentalement liées à un ensemble constitué par les décideurs politiques, les universitaires silencieux et les cerveaux qui ont pris la fuite ; nous aborderons ces faits avec quelques détails à travers les cinq axes suivants :

I - Absence de projets et de stratégie arabe de recherche à long terme :

La plupart des pays arabes ont créé un ministère ou un Secrétariat d'Etat chargé de la recherche scientifique ; nous n'évoquerons ici que les sciences humaines et sociales, qui constitue à nos yeux "l'homme malade" de la recherche

QUI EST RESPONSABLE DE LA CRISE DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE EN SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES DANS LE MONDE ARABE (*)?

Dans les trois études que j'ai présentées aux congrès internationaux sur la Recherche Scientifique en sciences humaines et sociales organisés par la FTERSI, j'ai traité plusieurs problématiques relatives aux crises conjoncturelles et aiguës que connaissent les sciences humaines et sociales dans le monde arabe. Dans la présente étude, je continuerai d'appréhender cette crise, mais tout d'abord quelques observations méritent d'être relevées :

a - Nous avons déjà publié les actes des trois précédents congrès sur la recherche scientifique qui ont totalisé quatre-vingt-huit études en français, arabe et anglais, présentées par des chercheurs arabes, turcs et européens ; ils ont traité différents problèmes relatifs à la recherche scientifique en sciences humaines dans le monde arabe et en Turquie, en présentant des informations et des statistiques crédibles. Ces actes ont été accompagnés également par les débats des congrès en deux versions, arabe et française et parfois anglaise et turque. Cependant les cercles de recherche dans le monde arabe ne s'y sont pas intéressés ; leur désintéressement et leur négligence sont omniprésents, d'où l'attitude passive à l'égard des grands problèmes rencontrés par les chercheurs qui se caractérise par l'improvisation, l'arbitraire et la négligence des dimensions réelles de ce dossier qui nécessite la conjugaison des efforts des chercheurs et défenseurs de la recherche scientifique.

b - Les chercheurs enseignants dans le monde arabe sont seuls concernés par les laboratoires de la recherche scientifique en sciences humaines, non les technocrates, administrateurs et hommes politiques qui ont géré et gèrent encore les destinées et les budgets de cette recherche ; ils ont ainsi marginalisé la société des chercheurs en bloquant leurs projets de recherche et ce grâce à de nombreuses commissions inaptes scientifiquement. Cet état durera tant qu'on n'aura pas adopté une stratégie nationale globale qui tienne compte des mutations des laboratoires de la recherche scientifique dans le monde. Où sont les thèses universitaires qui reflètent, du moins en partie, la dynamique recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans ce

(*) Cette étude est insérée dans notre site web au code suivant : www.refer.org/fondationtemimi

de conserver leurs privilèges, mais ce faisant-ils ont nui pour longtemps aux échanges universitaires interarabes. Le dossier de la coopération universitaire arabe est encore tabou, son ouverture et son étude, si un jour elle se faisait, déboucheraient sur des réalités fort accablantes .

sectarisme prévaut et les rares manifestations ou rencontres qu'organisent les institutions non gouvernementales ne reflètent nullement la complémentarité et l'esprit de coopération universitaire maghrébine.

Notre Fondation est la seule au Maghreb et parmi les premières institutions dans le Machreq qui a fait du principe et de la philosophie du partenariat interarabe, l'un de ses fondements et objectifs scientifiques. Nos publications sur le monde arabe témoignent de ce rôle dans la coopération universitaire maghrébine en sciences humaines et sociales; ainsi nous refusons tout sujet de sectarisme et de régionalisme dans les recherches que mènent la Fondation. Nous nous sommes intéressés d'abord au Maghreb à l'époque moderne et contemporaine moyennant la création depuis vingt six années, d'une revue spécialisée La **Revue d'Histoire Maghrébine** et la publication de centaines d'études et de milliers de documents inédits sur l'Algérie, le Maroc et la Libye ; nous avons même publié d'importants ouvrages sur l'Algérie et le Maroc. Aucune université ou centre maghrébin n'a manifesté autant d'intérêt au Maghreb Arabe. Quant au Machreq, nous avons réussi à publier des centaines d'études scientifiques sur tous les pays de cette région et en particulier l'**Arab Historical Review for Ottoman Studies** ; où sont les universités et les centres de recherches maghrébins et mashriquins qui ont montré autant d'intérêt aux autres ?

Après avoir présenté ce bilan négatif de la coopération et de la recherche interarabe, que recommandons-nous?

- Que les responsables du domaine de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique soient conscients de leur mission civilisationnelle pour étudier les points communs possibles de l'enseignement universitaire et l'adoption effective de bases solides de coopération scientifique interarabe ainsi que des initiatives bilatérales et la création de groupes communs d'étude pour étudier ensemble les dossiers difficiles.

- Organiser de rencontres périodiques entre les spécialistes et la publication des recherches en plusieurs langues, la réhabilitation des chercheurs qui constituent un atout dans le développement, comme il faut encourager des échanges d'étudiants qui préparent des études supérieures.

- Aplanir les obstacles bureaucratiques et administratifs qui nuisent au rendement de cette coopération et surtout se débarrasser d'une véritable nomenklatura universitaire et culturelle qui pendant des décennies a entravé les universités arabes et affaibli leur crédibilité et leur rendement en enterrant toute idée de coopération sincère. Ces apparatchiks ont toujours refusé le dialogue et la coopération entre universités arabes afin

créer de telles chaires ; en effet, le monde latin s'intéressait au monde arabo-musulman depuis le XVIe siècle et même avant et il reste et restera ainsi, eu égard à ses intérêts considérables dans les pays arabes. Ce que consacre le monde arabe à l'étude de nos sociétés arabo-musulmanes ne dépasse pas le un dixième des budgets pour la recherche scientifique consacrée en Europe et aux U.S.A. à l'étude du monde arabo-musulman. Il incombe aux universités aisées de soutenir les autres universités arabes pour développer la recherche scientifique et réunir les conditions pour accueillir et aider la nouvelle génération de chercheurs arabes qui souffrent d'être marginalisés .

Y a-t-il des mécènes arabes pour les universités et les universitaires arabes afin de remplir leur devoir ? Absolument rien, à l'exception d'un petit nombre dont les historiens noteront qu'ils avaient une mission civilisationnelle et qu'ils étaient conscients du rôle de la recherche scientifique et de l'éducation dans l'avenir des Arabes. Je crois même savoir qu'il faudrait encourager et estimer l'apport des chercheurs arabes. Dans ce cadre, on peut noter qu'aucune autre institution occidentale ou américaine n'a fait autant de réalisations que notre Fondation par exemple en ce qui concerne l'histoire morisque et celles des provinces arabes à l'époque moderne ainsi que la recherche scientifique en sciences humaines et sociales.

Depuis quarante ans, la coopération universitaire interarabe en sciences humaines et sociales sonne vide ; c'est un slogan, elle ne sera valable que si une nouvelle politique est adoptée par les instances politiques supérieurs et les décideurs arabes ; ainsi ce slogan se transformait en un plan de coopération qui servirait le développement et le savoir.

Dans ce cadre, j'évoquerai la nature de la coopération universitaire au niveau des universités maghrébines, en me demandant si la création de l'Union du Maghreb Arabe (UMA) n'a pas influé sur la dynamique de la coopération dans la recherche entre les universités maghrébines ?

L'unité du Maghreb arabe était l'une des revendications majeures des dirigeants nationalistes maghrébins qui militaient dans le cadre des bureaux du Maghreb Arabe au Caire et à Damas ; l'université était, elle aussi un de leurs objectifs politiques maghrébins. Or la situation politique du Maghreb depuis plus de trente années n'a connu que des déboires politiques, économiques et scientifiques; par conséquent les universités n'ont pu remplir le rôle avant-gardiste souhaité. En dépit de la création de l'UMA aujourd'hui la coopération universitaire maghrébine est quasi absente. On n'a mis en place aucun plan pour le développement des recherches et des publications communes, ni aucune autre forme de coopération entre les universités maghrébines. Le

arabes du Machreq, alors qu'elles n'ont signé aucune convention avec l'Université de Tunis I par exemple.

Qu'est ce qui est à l'origine de cette situation ?

A cet égard, on observe aucun échange périodique d'étudiants et de professeurs entre les universités arabes, d'où l'absence de toute unité future des idées et des objectifs . Quant aux universités du Golfe, elles ont leur propre mode de coopération universitaire interarabe, et ne sont ouvertes, qu'aux universitaires égyptiens et moyen-orientaux en général, ce qui pousse à s'intérroger sur la nature de la coopération dans la recherche entre les universités et les centres de recherches du Golfe et ceux des autres pays arabes et notamment du Maghreb.

Les universités du Golfe adoptent des formules communes consistant à faciliter les procédures de participation aux rencontres et aux conférences scientifiques ainsi que l'encouragement des publications et l'interchange des chercheurs originaires du Golfe. Par ailleurs, on ne distingue pas de stratégies de recherches étudiées pour la réalisation des projets à court et à long terme entre les chercheurs universitaires du Golfe et ce malgré l'existence d'éminents académiciens qui se distinguent aux échelles arabe et internationale. Par ailleurs, on enregistre le manque d'une institution académique qui aurait pour rôle de dessiner l'avenir de la recherche en sciences humaines et sociales et de réussir la coopération entre les universités du Golfe et celles des autres pays arabes. Je sais que la coopération avec les universités maghrébines est au point mort ; en effet, les responsables des deux parties n'ont pas posé de jalons pour donner le souffle à cette coopération. Les universités du Golfe se tournent essentiellement vers les universités euro-américaines pour bénéficier de leurs expériences et de leurs progrès, ce qui est déjà bon et souhaitable, mais il faut un certain équilibre, loin de toute sous-estimation des expériences des autres universités notamment maghrébines. Jusqu'aujourd'hui, il n'y a aucune convention entre les universités tunisiennes et celles du Golfe, d'ailleurs en sciences humaines et sociales, il n'y aucun échange d'expériences ni de visite d'enseignants et d'étudiants. Si on procédait à la création d'un co-parrainage entre nos universités, on aurait sans doute une génération de chercheurs qui croiraient en la communication scientifique arabe et œuvreraient pour combler les lacunes et transmettre les expériences scientifiques de part et d'autre.

J'évoque ici un autre sujet fort délicat qui consiste en la création dans les universités occidentales et américaines de chaires d'histoire arabo-musulmane ce qui nécessite, par ailleurs, beaucoup de réflexion quant à leurs objectifs. Nous croyons savoir que le monde euro-américain n'a pas besoin d'argent arabe pour

explique le manque de spécialistes arabes dans certaines disciplines scientifiques. Le sectarisme et le régionalisme prédominent dans un grand nombre d'universités où les chercheurs ne sont pas conscients du degré des changements sociaux, culturels et économiques survenus dans le monde arabe.

Par exemple il y a des centaines de spécialistes européens et américains en histoire moderne et contemporaine sur le Maghreb, alors qu'il n'y a pas dans les universités de pareils spécialistes du Machreq. Il existe également dans les espaces occidentaux et américains une dizaine de centres qui s'intéressent au Maghreb, alors qu'il n'y a aucun centre analogue dans les universités du Machreq y compris celle du Golfe. Où sont donc l'effet et le rôle des conventions universitaires dans la coopération interarabe ? Où est la vision unitaire scientifique arabe ?

Ce qui prouve cette analyse c'est la parution régulière et mensuelle en Europe et en Amérique d'ouvrages scientifiques de haut niveau sur le Maghreb et le Machreq écrits par des spécialistes non-arabes, alors que de tels ouvrages ne paraissent pas dans les universités du Machreq . En effet, les conventions dont on parle n'ont pas résolu et ne résoudront jamais les questions primordiales dans la stratégie de coopération scientifique universitaire interarabe .

L'Etat de la coopération scientifique interarabe est aujourd'hui dérisoire voire lamentable, puisqu'il n'y a aucune forme de coopération entre les universités dans le but d'étudier les problèmes communs politiques, sociaux et économiques majeurs ; il n'existe non plus aucune rencontre universitaire périodique ni publications communes. Les préoccupations des chercheurs universitaires arabes sont dominées par le sectarisme et le régionalisme; l'université et les universitaires sont totalement éloignés et marginalisés, coupés du peuple, et ce depuis l'indépendance politique des pays arabes. Cette situation a permis aux Européens et aux Américains de dominer les espaces de la recherche arabe moyennant la signature séparément de dizaines de conventions de coopération et de jumelage avec les universités arabes.

Si l'on compare ces conventions avec celles signées entre des universités arabes, on s'apercevra du niveau combien dérisoire et bien modeste de la coopération universitaire interarabe ; il n'y a entre plusieurs universités arabes, aucune liaison ou coopération scientifique. Un seul exemple : pendant les quatre dernières années, la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de l'Université de Tunis I, a signé neuf conventions avec des institutions étrangères dont cinq françaises contre une seule convention avec l'Université Libanaise. C'est la même situation pour les universités

l'origine de la marginilisation des universitaires et de l'université égyptienne, doyenne des universités arabes.

Une comparaison hâtive entre la situation de l'Université d'Egypte avant et après la révolution montre le degrès du décalage entre les deux périodes ; avant la révolution, la vie scientifique et intellectuelle était très active grâce à un grand nombre d'universitaires et d'intellectuels qui ont animé la vie littéraire et intellectuelle et dont les productions et les œuvres attiraient l'attention des universitaires et des intellectuels arabes ; cette activité s'est effondrée après la révolution, eu égard à la politique de slogan qui a négligé l'université et les universitaires en Egypte.

Evoquons maintenant l'état des universités arabes; en dépit de leur nombre qui dépasse les 200, on ne signale aucune coopération scientifique valable, d'où l'abscence de toute planification étudiée qui consisterait à créer des laboratoires de recherches communes dans telle ou telle spécialité en sciences humaines . On peut excepter à cet égard les rencontres périodiques sur l'histoire des provinces arabes à l'époque ottomane ainsi que les congrès des sciences sociales, qui les uns et les autres, sont organisés par des organismes non-gouvernementaux .

De plus les chercheurs arabes sont investis par des institutions et des centres de recherches euro-américains dans des projets scientifiques très délicats et souvent graves dans la stratégie scientifique internationale; en d'autres termes les capacités scientifiques arabes sont utilisées dans des espaces non-arabes et ce au vu et au su des recteurs d'universités arabes, sans qu'ils sachent ou puissent résoudre la question d'une façon catégorique.

Si on étudie le texte des rares conventions bilatérales signées entre les universités arabes, on constate l'absence d'une philosophie de coopération universitaire ambitieuse ; elles sont en effet sans esprit et sans âme tant elles dépendent de la conjoncture politique et elles ne s'intègrent pas dans une stratégie qui tient compte de la dynamique du développement. Ces conventions énoncent généralement l'échange des professeurs, des étudiants et des expériences, mais un tel échange est difficile avec les universités arabes pauvres à l'exception de celles du Golfe; nos universités ont en effet des budgets dérisoires ce qui est à l'origine de leur marginalisation et de l'absence de plans, projets et objectifs de recherche; leur rôle se rétrécit et consiste désormais à dispenser des connaissances et des informations traditionnelles. Il y a des univerités qui ne laissent pas leur enseignants participer à des activités scientifiques internationales, ce qui a engendré d'une part le rétrécissement du savoir et explique d'autre part leur décalage par rapport au progrès de la recherche scientifique universitaire internationale et ce à l'exception d'une infime minorité de professeurs et chercheurs arabes ; cette situation

3) Ma conviction du rôle important de la civilisation arabe dans l'histoire de l'Humanité, me pousse aujourd'hui à avoir confiance en la capacité scientifique des chercheurs arabes et à ne jamais hésiter à donner mon opinion chaque fois que je le juge nécessaire; c'est une responsabilité morale, civilisationnelle et un devoir à l'échelle arabe et nationale et ce conformément aux valeurs auxquelles je crois depuis toujours; la présente évaluation ne tend à incriminer ni personne ni gouvernement mais je demande à toutes les parties sans exeption de considérer cet effort de réflexion comme l'effort d'un universitaire qui croit au rôle de la recherche scientifique et que son expérience universitaire pendant vingt huit ans de service, le pousse à adresser un message aux chercheurs et surtout aux différents responsables de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique dans le monde arabe.

****

Les universités arabes devraient être le berceau du progrès et du développement et son premier protecteur ; quant aux universitaires, ils représentent l'élite pensante et créative de la société, puisqu'ils veillent à la formation de différents cadres supérieurs. Le rôle de l'Etat c'est de veiller et d'encourager les universitaires en leur procurant tous les outils indispensables pour mener à bien leur recherche, moyennant une grande souplesse dans les lois, une liberté d'action, un respect pour leurs opinions même divergentes, et toutes les garanties possibles à commencer par un environnement favorable, des moyens financiers et l'établissement d'un climat de confiance et de respect mutuel.

La question qui se pose naturellement est la suivante : comment ont évolué les universités arabes depuis l'indépendance des pays arabes c'est-à-dire depuis quarante années ? Est-ce que la législation adoptée a assuré le minimum d'égards aux universitaires et aux chercheurs pour qu'ils remplissent leur tâche intellectuelle dans le développement et la modernisation de leur peuple ?

En guise de réponse, j'évoque ici les attitudes de quelques dirigeants nationalistes arabes qui militaient et militent encore pour l'unité du monde arabe. Gamal Abdennasser par exemple, ses disciples ainsi que les nationalistes et les différents partis qui ont dominé les peuples arabes, n'ont pas manifesté de grand intérêt à l'université, aux universitaires et à la recherche scientifique. Dans les discours de ces leaderships et plus particulièrement les discours de Gamal Abdennasser pendant ses cinq premières années, nous ne rencontrons aucun intérêt pour les questions relatives à l'université et aux universitaires, à la recherche scientifique et à la coopération universitaire interarabe dans la stratégie du développement des pays arabes, ce qui est à

LA COOPERATION SCIENTIFIQUE UNIVERSITAIRE INTER-ARABE DEPUIS QUARANTE ANS OU LA POLITIQUE DES SLOGANS

Dans cette brève réflexion je ne prètends pas soulever les nombreux problèmes de la coopération universitaire interarabe, ceci est considéré comme un sujet tabou, délicat et suffisamment complexe à tel point qu'il n'a jamais été traité depuis l'indépendance politique des pays arabes voilà maintenant quarante ans; je voudrais seulement présenter quelques réflexions sur la coopération scientifique entre les universités et centres de recherches arabes et expliquer les différents obstacles qui ont réduit au minimum son rendement et l'ont transformée en un slogan politique à travers les déclarations et les rapports avec de simples intentions de bonne volonté et des résolutions déduites des réunions et rencontres des responsables arabes dans le secteur de l'enseignement et de la recherche scientifique, réunions et visites souvent très rares.

Ce qui me pousse à traiter de ce difficile dossier, c'est un nombre important d'informations récoltées régulièrement à la suite de nombreuses visites aux universités arabes au Maghreb et au Mashrik, de discussions très fructueuses avec quelques recteurs et doyens et surtout avec un bon nombre de collègues qui m'ont fait part de leurs analyses et réflexions, ce qui m'a aidé considérablement à arrêter ma conviction sur les problématiques de ce dossier ; mais avant d'évoquer le sujet, je souhaite faire trois observations préliminaires :

1) Je suis contraint de citer, dans cette évaluation, quelques espaces géographiques ou des institutions universitaires arabes au Maghreb ou au Mashrik, mais sans imputer de responsabilité à quiconque ; nous avons seulement cité les carences afin d'y remédier et de rendre plus crédibles les instances universitaires arabes .

2) Eu égard à ma connaissance du terrain interuniversitaire euro-américain et à l'établissement des relations de coopération et de confiance avec un très grand nombre d'entre eux, cela m'a poussé à être plus attentif sur la situation de la coopération interuniversitaire arabe face aux transformations extraordinaires que connait la scène scientifique internationale.

- Réserver en 30 % au moins pour les budgets alloués à la recherche en sciences humaines et sociales dans les progammes de recherches mobilisateurs (P.R.M).

5 : Les chercheurs :

- Reconnaissance et promulgation d'un statut pour les chercheurs.

- Encouragement aux jeunes chercheurs pour l'achèvement de leurs recherches en leur facilitant la tâche pour y parvenir et surtout aux professeurs de l'Enseignement Secondaire, qui préparent leur thèse de doctorat.

- Publication d'un répertoire des noms des chercheurs et de leurs travaux publiés ou en cours.

- Création d'un organisme administratif afin de faciliter l'échange d'expérience et le renforcement de liens entre chercheurs.

- Faire bénéficier les chercheurs laborieux d'une année sabbatique régulière et automatique et venir en aide aux jeunes qui méritent un encadrement et une orientation pour leurs travaux.

- Constitution de groupes de recherche sur les problèmes théoriques par l'intensification des échanges avec les universités et centres euro-américains et arabes et renforcement de la coopération Nord-Sud.

- Encouragement des chercheurs à participer aux congrès internationaux et ce pour véhiculer les orientations de la recherche arabe et internationale.

****

Ce sont là les quelques réflexions et suggestions qui nous ont été faites à travers notre enquête, et nous avons tenu à les transmettre aux chercheurs et aux responsables universitaires en Tunisie et dans les pays arabes ; notre Fondation par le moyen de ses diverses activités, son combat pour défendre nos valeurs, est respectée aujourd'hui comme une tribune scientifique sur le plan arabe et international ; elle tâchera de dénoncer, avec autant de foi et de conviction, les problèmes que vit aujourd'hui le chercheur arabe et rien ne l'empêchera de défendre l'avenir de la recherche et des chercheurs en sciences humaines et sociales.

- . lanification de travaux et établissement de programmes pour les fouilles archéologiques en exigeant la transparence et la justice pour l'octroi de bourses.

3 : L'encadrement :

- Rajeunissement des responsables des secteurs de la recherche en fonction de leur compétense scientifique et non de leur appartenance personnelle, idéologique ou partisane, et ne charger que ceux dont la compétence scientifique la bonne gestion, le sens de la responsabilité et l'intérêt national sont confirmés durant leur carrière universitaire .

- Faire participer les départements dans la programmation et l'exécution de projets scientifiques tout en encourageant les formules des contrats de recherche.

- Répartition équitable et régulière d'informations sur la recherche et création d'un bulletin de liaison pour une meilleure circulation d'information s'appropriées à l'échelle nationale et internationale comme par exe nple : **Echos du chercheur, ou les chercheurs en sciences humaines et sociales ou Mission de l'Université.**

- Renforcement de notre présence scientifique par la bonne utilisation du réseau informatique international Internet.

- Organisation de réunions périodiques pour étudier la situation des chercheurs en sciences humaines et sociales ainsi que celle de l'exécution des projets des ministères et en particulier du Secrétariat d'Etat à la Recherche scientifique et à la Technologie.

- Faciliter les moyens de publications scientifiques

4 : Crédits à la recherche :

- Exiger des budgets substantiels pour la recherche scientifique et création de prix annuel aux chercheurs, acquisition de tout matériel propre à la recherche et augmentation des taux des bourses ; à cet égard et suivant les statistiques du Secrétariat d'Etat à la Recherche scientifique et à la Technologie, le taux de 10 pour cent a été réservé aux sciences de l'homme et de la société durant la période (1992-1995) (nous ne sommes pas en mesure de discuter ces chiffres par manque d'information précise à ce sujet)

- Création d'un fonds spécial pour encourager la recherche scientifique, qui pourraît être alimenté de 1% des bénéfices des sociétés nationales et internationales ; pour y parvenir, il faut promulger une loi appropriée .

Ces suggestions sont résumées ainsi :

1 : Les institutions :

- Créer pour les sciences humaines des laboratoires spécialisés conformément aux mutations scientifiques internationales.

- Enrichissement et création de bibliothèques universitaires spécialisées, avec les moyens nécessaires pour des acquisitions dans toutes les spécialités et en particulier les périodiques, et avoir un personnel spécialisé ; quant à la Bibliothèque Nationale, elle nécessite un nouvel intérêt pour sa mise en valeur .

- Création d'institutions de recherche en sciences humaines et sociales comme le CERES, récemment dissous de manière irrationnelle, et ne pas considérer la recherche en terme de rentabilité monétaire.

- Encouragement des instituts privés de recherche et leur venir en aide pour la constitution d'équipes de recherche, car ils participent aussi à l'avenir et à l'évolution du savoir et de la connaissance, cela nécessite d'urgence l'adoption d'une loi nationale appropriée, comme c'est le cas dans beaucoup de pays étrangers.

- Allègement des rouages de l'administration pour arriver à une gestion simple et efficace.

- Adoption du principe de jumelage de parrainage et de partenariat avec les institutions de recherche arabes et étrangères.

- Décentralisation de la recherche au niveau du pays et ne point marginaliser les institutions de recherche en dehors de la capitale et ce pour mieux les rentabiliser à travers une coordination et des subventions fréquentes à leurs actions.

- Création d'institutions de coordination entre les institutions gouvernementales et privées pour mieux répondre aux préoccupations des chercheurs et des étudiants, futurs chercheurs.

2 : Les orientations et la programmation :

- Donner le titre de noblesse en sciences humaines et sociales dans la problématique du développement et ne pas exiger en contre partie à court terme un rendement .

- Instauration d'équipes de recherches pluridisciplinaires .

- Exiger un bilan et une évaluation périodique de la production scientifique chaque trois ans avec l'adoption de critères pour un meilleur rendement pour les missions scientifiques à l'étranger.

Liban	1
Malaysia	1
Mali	1
Iran	1
Total	67

De ce tableau et d'après notre enquête, on sait que 20 chercheurs seulement ont participé à ces 67 manifestations scientifiques étrangères, 40 ne l'ont pu; ce qui veut dire que les deux tiers des chercheurs tunisiens ne sont pas en mesure de participer et de représenter leur pays dans des congrès internationaux.

Autre conclusion de ce troisième tableau, c'est que le chercheur tunisien reste néanmoins attaché à l'espace scientifique traditionnel, puisque le un tiers des congrès étrangers ont eu lieu en France et plus particulièrement à Paris ; vienne en second lieu, le Maroc et l'Espagne, puis les pays arabes du Mashrik avec une timide participation ; nous défendons souvent le principe d'une coopération scientifique avec les universités et les centres de recherche ; mais la réalité révèle ici que nous n'avons rien fait ou imaginé de faire dans ce secteur, à part quelques conventions de jumelage avec des universités françaises où on a établi quelques conventions de coopération, peu de chose avec le Maghreb et le Mashrik aussi mais très timidement.

Dans ce tableau, nous relevons également l'absence de relations scientifiques avec le monde américain, latino -américain, l'Afrique et l'Asie ; les raisons sont multiples à commencer par :

- la langue, car le chercheur tunisien est habituellement francophone et ne s'est pas rendu compte de l'importance de l'anglais sur le plan de la recherche internationale ; il est totalement court-circuité et ignore l'extraordinaire révolution de la connaissance qui s'effectue actuellement dans les espaces universitaires anglophones.

- l'effet des bourses étrangères qui ont priviligié des relations spéciales en l'occurence ici la France.

La dernière question de notre enquête est conçue de manière à laisser le chercheur tunisien s'exprimer libremement quant à ses voeux et ambitions pour l'avenir afin que la recherche scientifique devienne un axe de priorité pour l'Université et la société civile pas seulement en Tunisie mais aussi dans tous les pays arabes.

une seule bourse de recherche en sciences humaines et sociales à nos chercheurs dans notre questionnaire, ce qui traduit leur faible intérêt pour ce domaine, alors que ces mêmes organisations offrent, périodiquement leur très généreux concours au sport par exemple et aussi aux festivités musicales ; je n'ai rien contre le sport ou la musique, mais venir en aide au processus de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales est une question de dimension civilisationnelle; les dirigeants de ces institutions non universitaires seront-ils en mesure, de prêter une attention particulière à ce domaine, en apportant leur concours financier aux chercheurs tunisiens, soucieux de mener à terme leurs projets de recherche ? Qu'ils prennent l'exemple du rôle combien capital des institutions non universitaires, américaines et maintenant européennes pour aider au développement de la recherche scientifique et en particulier à tout ce qui touche aux sciences humaines et sociales ; cette situation tunisienne s'applique grandement à la majorité des pays arabes.

Tableau n° 3 : Participation des chercheurs tunisiens à des manifestations internationales (1991-1996) :

France	23 (dont 7 à Paris)
Espagne	7
Maroc	7
Italie	5
Egypte	3
Turquie	3
Angleterre	2
Allemagne	2
Hollande	2
Algérie	2
Arabie Saoudite	2
Jordannie	1
Irak	1
Bahrein	1
Yemen	1
Malte	1

chercheurs, et ce afin de renforcer sa stratégie culturelle pour défendre sa civilisation, sa langue et sa présence scientifique, un peu partout dans le monde ; j'espère que les pays arabes et leurs nombreuses institutions de recherches défendront autant que la France leur civilisation, leurs valeurs, leur langue et leur présence scientifique dans leur propre espace géopolotique arabe, surtout qu'ils possèdent des moyens financiers considérables à cet effet ; un tel investissement pourrait provoquer une véritable révolution sur l'évolution générale de la recherche scientifique arabe ; malheureusement, ce que nous relevons c'est que ces nombreuses institutions arabes n'accordent pas grand prix à la recherche scientifique et elles sont totalement absentes pour le processus du développement scientifique de nos institutions; bien plus, elles n'ont rien fait pour gagner l'opinion des universitaires euro-américains qui influent considérablement et d'une manière directe sur l'opinion publique en général ; ce que nous relevons, par contre, pour la priorité de ces institutions arabes aujourd'hui, c'est bien la construction de grandes mosquées, qui nécessitent des budgets considérables pour leur personnel, lequel ne s'est distingué, à ma connaissance, d'aucune activité scientifique valable et de plus ces institutions n'ont pas su tirer profit de l'ensemble des activités scientifiques réalisées au niveau universitaire occidental sur le monde arabo-musulman ; en outre nous relevons une autre orientation de ces institutions arabes en faveur du renforcement de la présence religieuse des communautés musulmanes en Occident et des Universités musulmanes pauvres, comme me l'avait indiqué tout récemment un responsable de l'une de ces Fondations de prestige, ce qui m'a laissé perplexe voire peiné de voir la destinée et l'avenir de nos institutions de recherche à la merci de cette méconnaissance des véritables enjeux auxquels nous devons faire face intelligemment ; la foi dans la vertu de la recherche scientifique en sciences humaines est une des valeurs les plus sûres et incontestables pour le développement des pays arabes.

2 - Nous enregistrons une absence quasi totale des institutions arabes dans le processus de la connaissance et de la recherche scientifique en Tunisie ; par contre nous relevons comment les institutions aisées du Golfe subventionnent les centres de recherches occidentales et américaines d'une manière continue et régulière, ce qui a provoqué chez les chercheurs arabes, beaucoup d'interrogations et une amère réflexion à cet égard ; je ne généralise pas ici , et j'ai connu quelques personnalités du Golfe qui mènent un combat discret mais efficace à cet égard.

Notre questionnaire nous a procuré également une autre dure réalité relative aux institutions non universitaires tunisiennes comme les banques, les grandes sociétés, les Hôtels et les grands capitaux locaux dans différents secteurs qui n'ont jamais donné

recherche la même période (1991-1996) ; j'apporte ici mon propre témoignage et je le confirme, qu'après vingt-cinq ans d'enseignement à ma Faculté, je n'ai jamais obtenu une seule bourse, je dis bien une seule bourse, pour mes déplacements à l'étranger soit pour participer à des congrès internationaux ou effectuer des recherches dans les différents dépôts d'archives et plus particulièrement à Paris, à Aix ou à Istanbul ; il y a d'autres collègues de ma Faculté et dans d'autres Facultés, qui n'ont jamais bénéficié de subventions quelconques. Je dois remarquer à cet égard que durant ma direction de l'**Institut Supérieur de Documentation**, et croyant à la complémentarité des institutions, j'ai réservé en accord avec le Doyen de la Faculté des Sciences Humaines de l'époque, un bon nombre de bourses aux enseignants Universitaires et aux étudiants de troisième cycle inclus.

Quant au montant de ces bourses, à part deux réponses qui n'en ont pas précisé ce montant , celui-ci tourne autour de 386D.000 (c'est à dire environ 350 dollars), alors que le montant des bourses étrangères tourne autour de mille dinars (neuf cents dollars environ) ; qu'est-ce que le chercheur tunisien peut faire avec le montant de 386D , pour son déplacement à l'étranger, eu égard au coût très élevé du séjour, à l'acquisition d'ouvrages, et aux différents contacts qu'il doit effectuer pour être au diapason de la recherche internationale.

Le deuxième tableau, il nous présente les différents pays qui ont octroyé des bourses aux chercheurs Tunisiens :

Tableau n° 2 : Pays étrangers qui ont donné des bourses aux chercheurs tunisiens (1991-1996)

France	24 *
Espagne	2
Hollande	2
Allemagne	1
Italie	1
O.N.G (de l'étranger)	1

Ce tableau nous a procuré les renseignements suivants :

1 - que la France est le seul pays étranger qui a présenté, de manière régulière, continue et consistante son aide aux

* 1800 bourses françaises ont été octroyées aux chercheurs Tunisiens durant l'année 1996.

informations reçues; le présent travail avec ses conclusions, est l'illustration du dossier complexe de la recherche scientifique dans notre pays .

Les réponses des chercheurs à notre questionnaire servent à tirer les conclusions auxquelles nous avons abouti, mais elles traduisent fidèlement la situation du chercheur ; nous allons donc laisser nos statistiques parler elles-mêmes des véritables soucis du chercheur en Tunisie, à travers des tableaux établis et conçus à partir des réponses reçues, en espérant que d'autres recherches pourront compléter cette enquête.

Le premier tableau est relatif aux institutions gouvernementales et étrangères qui ont prêté leur concours aux chercheurs durant les six dernières années :

Tableau N° 1 : Nombre de bourses offertes aux chercheurs tunisiens (1991-1996)

Année	Institutions tunisiennes	Institutions étrangères
1991	4	5
1992	2	10
1993	6	12
1994	5	5
1995	6	10
1996	0	6 jusqu'au 20/4/96
	23	48

Ce tableau montre que 23 bourses ont été octroyées par des institutions tunisiennes gouvernementales alors que les institutions étrangères ont offert 48 bourses aux chercheurs tunisiens durant les six années (1991-1996), ce qui veut dire en moyenne 4 bourses annuelles pour 60 chercheurs en sciences humaines et sociales ; un sur quinze chercheurs aurait bénéficié d'une subvention, alors que les institutions étrangères ont offert pour la même période, le double de bourses ; il est inquiétant de constater que les institutions nationales n'accordent pas ou pas du tout, de bourses à ses chercheurs et laissent la porte ouverte aux institutions étrangères pour venir en aide aux chercheurs tunisiens. Est-il concevable que seulement 23 bourses aient été réservées pour 16 chercheurs sur un ensemble de 60 chercheurs, ce qui veut dire que les 3/4 des chercheurs qui ont répondu à notre questionnaire, n'ont pu bénéficier d'une seule bourse de

désintéressement total, ne peuvent être considérées que comme un acte irresponsable voire immoral.

Ceci dit je ne peux insister davantage sur ce sujet brûlant et inquiétant, car il y a beaucoup à dire qui dérange les responsables du secteur de la recherche qui, depuis quelques décades, se font surtout remarquer par leur manque d'imagination, de programmation intelligente et leur attitude de découragement à l'encontre de la nouvelle génération de chercheurs qui croit profondément à la recherche et à son rôle dans le développement intellectuel de nos pays.

****

Le deuxième volet de ma communication porte sur l'analyse des réponses au questionnaire que nous avons adressé à plus de 300 chercheurs Tunisiens en sciences humaines et sociales dans les différentes institutions d'enseignement et de recherche universitaires tunisiennes ; le but de notre enquête consiste à analyser les conditions de travail du chercheur, le soutien qu'il reçoit ou non, son importance, sa périodicité, sa source, est-ce une institution tunisienne ou étrangère et ce durant les six dernières années; en outre nous avons tâché de poser d'autres questions pour laisser parler les chercheurs, tenir compte de leurs réflexions, leurs suggestions et capter leur message de détresse face à une situation lamentable qui est devenue la règle générale dans notre espace universitaire tunisien et indiscutablement interarabe.

Je dois reconnaître que la situation du chercheur tunisien n'est pas l'exemple typique pour les pays arabes, car la situation des chercheurs arabes diffère, dans leur marginalité programmée, d'un pays à l'autre ; je crois sincèrement que malgré les nombreux reproches que nous pouvons formuler à l'égard du système de l'enseignement universitaire tunisien, celui-ci reste néanmoins, jusqu'aujourd'hui l'un des meilleurs systèmes universitaires du monde arabe, et ce grâce à la flexibilité des lois, qui ne considèrent pas l'enseignant comme un esclave qu'on oblige à passer six heures par jour au moins dans l'enceinte de l'Université, avec des bibliothèques vides, car parmi les deux cents universités arabes, quelques unes seulement sont en mesure de jouer pleinement leur rôle de vraies laboratoires universitaires pour le chercheur avide de nouvelles informations .

Pour en revenir à notre questionnaire, nous avons reçu une soixantaine de réponses d'enseignants universitaires, de chercheurs et de jeunes qui préparent leur thèse de doctorat ; je dois remarquer qu'il nous a été presque impossible d'obtenir des informations officielles auprès des doyens et directeurs d'institutions universitaires ainsi que des ministères concernés ; nous allons donc procéder au traitement et à l'anlyse de toutes les

aux transformations de tout genre qui secouent notre espace interarabe.

La cause principale, à mon point de vue, est liée fondamentalement au faible intérêt accordé à la recherche en sciences humaines et sociales pour le développement de nos pays ; ce que nous constatons depuis quarante ans d'indépendance politique et au niveau des pays arabes, c'est une attitude trop restrictive, nationaliste et de courte vue, qui n'a eu pour conséquence que l'échec des grands projets scientifiques dans lesquels les générations arabes avaient mis tant d'espoirs de les voir un jour réalisés . Prenons un exemple : les institutions arabes réunies et leurs organisations n'ont pas réussi jusqu'aujourd'hui à concevoir et à réaliser une seule encyclopédie arabe en sciences humaines et sociales ; elles n'ont pas réussi non plus à publier une encyclopédie d'histoire du monde arabe et ce malgré la création de centaines de commissions à cet effet ; les Unions arabes, d'historiens en particulier, n'ont réussi qu'à créer des divisions et étouffer les efforts louables de quelques chercheurs et ce au profit d'une politique de slogans .

Un autre facteur non moins important, est derrière l'avortement de ces projets : l'absence de pluridisciplinarité. Les chercheurs ne savent ni dialoguer, ni échanger les expériences et les différents points de vue d'analyse sur un sujet déterminé ; dans la conjoncture bien particulière où se trouve la recherche et les chercheurs au sein des Universités et des centres de recherche dans le monde arabe, c'est bien le travail du cavalier seul qui prévaut, ce qui a conduit à l'échec de véritables projets scientifiques avant-gardistes entre différentes équipes ; cette situation durera aussi longtemps que durera l'absence d'une vraie politique de recherche à l'échelle des pays arabes et le peu de cas fait du rôle, combien important, du chercheur dans le processus du développement de nos pays.

Si le chercheur euro-américain joue pleinement son rôle dans le développement économique, politique et culturel de son espace, le chercheur arabe est un capital perdu et ses droits les plus élémentaires sont bafoués, ce qui est une énorme perte, douloureusement sentie et vécue par la société scientifique interarabe ; est-il besoin de confirmer ici la situation tragique des chercheurs en Irak, en Egypte, en Syrie, en Libye, en Tunisie et en Algérie, par exemple, situation qui nécessite une réaction générale pour sensibiliser des institutions comme l'Union des Universités Arabes, ou l'Union des Conseils de Recherche Scientifique pour dénoncer cet état, et mener une nouvelle démarche au niveau des responsables politiques et universitaires afin qu'ils réagissent à une situation très alarmante du chercheur ; l'absence d'une telle prise de position, et la fuite en avant privilégiant le silence et le

toucher leur salaire et ce, même dans quelques pays producteurs de pétrole.

C'est dire combien la situation des chercheurs au sein de leur université et centre de recherche est très critique ; on comprend mieux alors la fragilité de leur situation ; les centres et les chercheurs étrangers ont réussi à s'approprier les spécialités de tout l'espace interarabe, eux qui analysent et dissèquent les nouvelles situations sociales, économiques et politiques des pays arabes. Donnons ici un seul exemple pour démontrer la justesse de ce que nous avançons : un pays arabe a permis à sept cents missions étrangères d'effectuer des fouilles archéologiques sur son patrimoine et l'ensemble de ces missions est subventionné totalement par les pays étrangers, ce qui veut dire que des milliers de missions archéologiques étrangères effectuent des fouilles dans tout l'espace territorial arabe et ce dans une seule spécialité. Que dire alors des autres spécialités qui touchent à toutes les sciences humaines et sociales et qui permettent, n'en doutons pas, de bien comprendre le mécanisme du pouvoir politique, l'analyse de l'opinion publique ainsi que les rapides transformations sociales, économiques, culturelles et religieuses que connait l'ensemble des pays arabes.

A cet égard, nous constatons que le chercheur étranger dispose de conditions matérielles très avantageuses pour effectuer ses recherches socio-culturelles et acquérir aisément toutes les bases de données d'information quel qu'en soit leur prix ; bien plus un nombre de laboratoires en sciences humaines et sociales, créés durant la dernière décade, ont réussi à constituer des bases de données dans différentes spécialités, ont organisé d'importants congrès et ont publié de très nombreux ouvrages ; d'ailleurs ces activités et réalisations n'ont pu être bien menées que grâce à un budget approprié et très intéressant comparé aux budgets de misère réservés aux centres de recherche arabes, ceux du Golfe inclus .

Devrons-nous le redire aujourd'hui encore que s'il s'avère difficile au monde arabe de s'approprier les outils de la technologie de pointe euro-américaine, il n'en demeure pas moins qu'il est impératif que nos dirigeants politiques et les responsables de la recherche scientifique se rendent compte que le propre domaine des spécialités de nos universitaires, chercheurs et savants en sciences humaines et sociales sont en danger et que parfois ils sont dépassés par les recherches étrangères et qu'en conséquence, si durant les deux prochaines décades, la situation des chercheurs arabes reste ce qu'elle est, le risque de décalage scientifique peut devenir énorme et menacera même notre aptitude à maîtriser la situation, au profit des centres étrangers qui seront plus aptes à analyser et comprendre nos sociétés face

SCIENCES HUMAINES : L'ABSENCE DE PROJETS SCIENTIFIQUES INTERARABES, LES DIFFICULTES DES CHERCHEURS, EXEMPLE DU CHERCHEUR TUNISIEN

Nous tenterons d'examiner les difficultés vécues par le chercheur en sciences humaines et sociales dans l'espace arabe, difficultés en partie responsables de la faible production et du peu de participation à la marche et à l'évolution de la recherche internationale ; responsables également du fait que les centres étrangers, ignorant la plupart des jeunes chercheurs, n'accordent d'intérêt à l'activité de nos centres que dans la mesure où cela leur permet de suivre la prodution de quelques uns déjà connus par leur activité à l'échelle internationale. Si la production scientifique annuelle euro-américaine est abondante, comparée à celle du monde arabe, cette situation n'est pas due à l'absence des compétences, mais plutôt à celle d'un climat démocratique et constructif au sein des centres en sciences humaines et sociales et à l'absence d'encouragement aux jeunes chercheurs dans le souci de faire valoir leur compétence et de leur donner le "coup de pouce" nécessaire leur permettant de se faire connaître.

J'ai pu faire cette constatation grâce à mes nombreuses visites dans les universités et centres de recherche arabes, visites régulières qui m'ont donné l'opportunité de discuter avec de nombreux responsables, directeurs et chercheurs qui se plaignent de difficultés insurmontables dues à la hiérarchie, à la lourdeur bureaucratique et psychologique des administrations qui entravent la bonne marche et le rayonnement de la recherche en sciences humaines dans le monde arabe.

Quarante ans après les indépendances des pays arabes, aucune politique globale viable et durable n'a réellement été planifiée et adoptée pour donner à la recherche en Sciences humaines son titre de noblesse et la place qui devrait être la sienne ; aucune réunion sérieuse organisée afin de faire une évaluation globale, un "état des lieux". Slogans, dithyrambes, autosatisfaction remplacent l'analyse minutieuse, claire et sincère, l'autocritique constructive et par là même les réajustements à faire dans la situation actuelle à tel point que dans de nombreux pays arabes les chercheurs ont été marginalisés, leurs ambitions légitimes réduites à néant, leurs énergies et connaissances continuellement perdues ; par la force des choses ils sont devenus de simples fonctionnaires aux yeux de la fonction publique et doivent parfois attendre trois mois pour

Amérique et en Europe participent activement à la recherche scientifique.

****

Puissent ces idées et ces propositions arriver aux responsables politiques, économiques et universitaires en Tunisie dans le monde arabe et en Turquie ; nous serons les premiers à nous réjouir pleinement s'ils les étudient et les prennent en considération.

scientifique et employer toutes les idées constructives afin de nous préparer au 21e siècle et encourager les chercheurs dans le cadre d'une compétition sereine suivant l'intérêt public afin d'assurer le rajeunissement des cadres et d'être au diapason des progrès des sciences humaines ; ceci mettrait davantage en valeur le rôle de la Tunisie et sa contribution dans le développement intégral et son rayonnement international ; la même démarche est valable pour l'ensemble des pays arabes et la Turquie qui n'ont jamais ouvert sérieusement le dossier de la recherche scientifique.

2 - Suite aux mutations que connaît actuellement le monde, nous pouvons affirmer que les apôtres du sectarisme seront obligés de se rendre. A cet égard, toutes les institutions de recherche doivent désormais prendre des initiatives scientifiques, participer au dialogue constructif et faire connaître au monde ce dont disposent le monde arabe et la Turquie d'énergies et de capacités capables de créer un espace culturel actif et prometteur.

3 - En dépit des efforts déployés et dans l'état actuel des choses, les institutions étatiques ne peuvent pas être rentables, c'est pourquoi il faut les stimuler par les institutions privées, responsables, et créatives, tout en adoptant des dispositions pour assurer le rendement et le rayonnement scientifique ainsi que l'encadrement et l'encouragement des jeunes chercheurs. Par ailleurs, ces institutions privées ne doivent pas se convertir en projets à caractère purement lucratif. Nous croyons sans équivoque que l'avenir de la recherche scientifique dans le monde arabe et en Turquie dépend fondamentalement de l'institution de recherche privée, car l'Etat ne peut pas s'engager à tout faire ; la société de son côté doit assumer sa responsabilité civilisationnelle et patriotique, non seulement en créant des centres de recherche mais aussi en créant des universités libres et surtout des musées. L'Etat, de son côté, pourrait prendre toutes les précautions et garanties pour assurer le rôle national de l'enseignement supérieur et le maintien du patrimoine de nos peuples en respectant la légalité, l'éthique et les choix nationaux. Dans ce cadre, nous appelons avec insistance au dialogue civilisationnel, responsable et patriotique. La Tunisie est un musée dont tous les Tunisiens doivent contribuer à sauvegarder les richesses ; le même phénomène pour l'espace arabe et turc.

4 - La participation des institutions économiques au développement scientifique n'est pas moins important que leur participation au développement économique. Il incombe à ces institutions de subventionner les travaux de publications de recherche, de traduction et toutes les activités menées par des institutions de recherche. Cette aide est un investissement à long terme dont les bienfaits ne tarderont pas à se répercuter sur le développement intégral de notre pays, son absence ne peut qu'être étrange ; alors que les institutions économiques et financières en

travaillent dans des centres de recherches et des universités occidentaux.

5 - Dans notre Fondation, nous nous intéressons à l'interaction scientifique entre Arabes, Turcs et Occidentaux . Nous devons participer aux rencontres internationales et être au diapason des résultats des recherches internationales. Dans l'un de ses articles, le Prof. Bernard Lewis a reproché à quelques chercheurs arabes de ne pas être au diapason du développement scientifique international, ce qui est vrai dans certains pays arabes dont les universités n'acquièrent pas les publications étrangères, prétextant les coûts élevés et le manque de fonds nécessaires. Pour notre part, nous œuvrons pour être branché sur les créneaux d'information avec les centres de recherche et lié aux chercheurs dans le but d'acquérir les nouvelles publications qui nous intéressent. C'est ainsi que nos acquisitions sont de l'ordre de 400 par an.

A cet égard, nous évoquons un problème essentiel et important, relatif à l'absence d'aide des institutions économiques arabes au développement et au soutien des centres de recherches, en sciences humaines et sociales dans le monde arabe. Ces aides s'intéressent à d'autres secteurs tels que les sports alors que les centres américains et européens sont soutenus directement par des pays arabes riches. Pourtant autre institutions peu d'occidentales ou américaines ont réalisé, ce que notre Fondation a pu réaliser; le bilan est là pour à démontrer : car nous nous considérons plus motivés à comprendre plus que d'autres, notre civilisation et à tâcher de transmettre son message. D'autre part, cette fondation est le seul espace de recherche dans le monde arabe et en Turquie qui met à la disposition des chercheurs vingt-quatre appartements et des banques de données dans beaucoup de disciplines ; nos services d'information sont gratuits alors que d'autres centres dans le monde adoptent le principe de commercialisation des informations en sciences humaines et sociales.

1 - Pour les institutions étatiques de leur fonctionnement et leur rendement, avec la participation de toutes les parties concernées dans le but de reconnaitre les mécanismes de ses institutions, leurs succès et leurs échecs. Je ne voudrais pas désigner nommément ces institutions, sachant qu'elles sont nombreuses soit en Tunisie ou dans le monde arabe ; elles ont fait des débuts prometteurs mais leur rendements s'avère faible et ce pour plusieurs raisons que nous avons évoquées plus haut. Par conséquent nous appelons à l'ouverture du dossier de l'université et de la recherche scientifique ; il n'y a pas en effet de sujets tabous, inabordables ou indiscutables. Notre pays qui a adopté le principe de la transparence et du dialogue politique et syndical national peut ouvrir le dossier de l'université et de la recherche

que les activités des institutions étatiques dépendent des tempéraments des responsables administratifs. De plus, une fois désignés, les nouveaux responsables ne respectent pas les engagements de leurs prédécesseurs. Par conséquent, les destinées des institutions de recherche étatiques et l'avenir de leur activité ne dépendent pas d'une stratégie préétablie, mais du tempérament des nouveaux responsables. En effet, nous n'avons pu remarquer aucune continuité des rencontres spécialisées dans le monde arabe.

3 - En tenant compte du rôle des publications universitaires dans le changement social, culturel et civilisationnel, nous avons publié, en diverses langues les actes des rencontres et symposiums que nous avons organisés et en particulier en francais, mais aussi en anglais et en espagnol et bien sûr en langue arabe ** . Ces publications favorisent sans nul doute le dialogue scientifique avec toutes les parties en faveur de la complémentarité, du respect mutuel et de la paix de notre espace. En effet, nous avons publié plus de 88 ouvrages de référence ainsi que trois périodiques académiques qui sont la **RHM** depuis 1973 et l'**AHROS** depuis 1990 et **RAADI** depuis 1996. Notre Fondation est devenue l'un des plus importants laboratoires en sciences humaines et sociales ; elle est le premier laboratoire en ce qui concerne les études et l'archéologie ottomanes relatives aux provinces arabes et la moriscologie ; elle mène aussi à l'échelle arabe des activités intenses en bibliothéconomie, en sciences de l'information, et en histoire des mouvements nationaux alors que les réalisations de nos université et centres de recherche sont insignifiantes comparées à celles réalisées par les centres américains et occidentaux sur le monde arabe et en Turquie.

4 - L'une des principales tâches de l'institution de recherche étatique ou privée, consiste à faire confiance aux jeunes chercheurs, à employer leur énergie, à les encadrer et à les aider scientifiquement en procédant à la publication de leurs études et non pas à les marginaliser et décourager. C'est ainsi qu'il faut recréer un dialogue avec les jeunes chercheurs. En effet des milliers de spécialistes arabes en sciences humaines et sociales

---

** Toutefois nous rappelons ici que nos publications personnelles ainsi que celles de notre Fondation en particulier, en langue française dépassent de loin en qualité , pour les moyennes annuelles, les publications de l'Université Tunisienne depuis l'indépendance. Toutefois, nous remarquons également que nos publications en langue arabe dépassent largement aussi celles publiées par l'ensemble de nos universités ; en outre nous sommes le premier laboratoire international, en dehors de l'Espagne et des pays qui utilisent l'espagnol, a avoir publié des centaines d'études en langue espagnole ; quant à nos publications en langue anglaise la *FTERSI* est parmi les premiers institutions dans le monde arabe à avoir publié dans cette langue.

recherche à long terme. En effet, des dizaines de directeurs et de recteurs renvoient annuellement une bonne partie des fonds de leur établissement au trésor public, ce qui témoigne de l'étroitesse de leurs conceptions et planifications alors qu'il faudrait réaliser plusieurs projets de recherche scientifique. En outre, leur attitude est à l'origine de l'amoindrissement des fonds d'autres institutions de recherches. Cette situation semble durable si on ne procède pas à de nouvelles mesures qui favorisent les compétitions entre chercheurs, .l'évaluation des activités des institutions ainsi que la création de centres de recherches privés.

4 - L'affrontement des Arabes et des Turcs avec le reste du monde serait d'ordre civilisationnel, c'est ainsi tout soutien à la recherche scientifique, aux chercheurs et à leurs institutions ainsi que la compréhension du rôle de la recherche scientifique dans le développement intégral est une première réussite nationale et internationale.

En nous basant sur ces évidences, nous nous sommes engagés à créer la **FTERSI**, premier espace universitaire privé pour la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe voire dans l'espace du Tiers-Monde. Nous n'avions alors que notre profonde foi en cette initiative scientifique dans laquelle les chercheurs arabes, turcs et internationaux se rencontrent pour favoriser le dialogue avec des spécialistes internationaux, en mettant à leur disposition de nombreuses bases de données disponibles. Comme synthèse à notre expérience, on note ce qui suit :

1 - En tant qu'universitaire et chercheur au diapason de l'essor de la recherche scientifique internationale, nous sommes conscient de l'ampleur de la responsabilité scientifique qui nous incombe et qui consiste à participer aux activités et au rayonnement scientifique de notre espace géographique en adoptant une stratégie avancée pour la recherche scientifique. A cet égard, nous n'avons jamais attendu l'aval d'aucun responsable pour choisir les sujets ou les noms des participants aux trente quatre congrès internationaux (jusqu'au mois de mai 1999) que nous avons organisés durant les dix dernières années avec la participation de plus de 1600 chercheurs et spécialistes arabes, turcs et internationaux des plus connus aux échelles arabe et internationale. Aucune autre institution étatique arabe n'est parvenue à un tel résultat tangible dans un temps relativement court.

2 - Depuis dix-huit années, nous procédons à l'organisation de symposiums spécialisés ce qui reflète la continuité, la persévérance, la complémentarité, la coopération scientifique et l'établissement du dialogue académique constructif pour le développement de la recherche scientifique. Seules les institutions de recherche privées assurent la continuité de ce rendement alors

universités depuis l'indépendance de notre pays aient brillé par une absence totale d'imagination et d'initiative pour la création de tels instituts, ce qui traduit combien notre place au niveau de la recherche civilisationelle internationale est faible voire totalement vide. Cette responsabilité incombe aux décideurs arabisants, dont certains d'une grande ouverture à la connaissance du monde extérieur, nous font honneur, mais d'autres se distinguent par leur intolérance, leur rigidité et leur connaissance superficielle des véritables mutations scientifiques internationales. Cela dépend bien entendu des conditions nécessaires tels que le climat, le soutien, la reconsidération de la recherche scientifique dans l'enseignement supérieur ainsi que de la révision des programmes de formation et des statuts des institutions universitaires.

Nous espérons que l'Etat encouragera et procèdera à la privatisation de la recherche scientifique en soutenant les chercheurs qualifiés pour la création des centres de recherches ; en effet les fondations privées aux Etats Unis d'Amérique mènent 80% des activités de la recherche scientifique. Les réalisations de notre Fondation privée, ses activités, ses publications et ses différents symposiums sont des indices qui prouvent que la recherche scientifique privée dans notre pays et dans le monde arabo-musulman peut réussir. Les témoins en sont les savants, les chercheurs et les hommes d'Etat arabes et étrangers qui nous ont honoré par leur visite en exprimant leur satisfaction quant à la qualité de nos activités et réalisations en matière de recherche.

Sans détailler les raisons qui sont à l'origine de la création de cette Fondation, je voudrais relever les points suivants :

1 - Les promoteurs de la civilisation arabo-musulmane ne furent ni les souverains ni les gouverneurs mais une catégorie d'hommes, qui fonda les écoles, les instituts et les bibliothèques. Sa conscience civilisationnelle fut déterminante dans l'enrichissement de la vie scientifique et intellectuelle. A l'encontre, la société actuelle n'œuvre pas pour l'instauration d'une place solide dans la civilisation d'aujourd'hui, en négligeant la création d'institutions et l'encouragement de la recherche scientifique comme choix prioritaire.

2 - L'activité et la productivité des institutions de recherches privées en Amérique, au Japon et en Europe sont évidentes ; les institutions de l'enseignement supérieur universellement reconnues par leur rayonnement et leur formation sont des institutions privées ; partout d'ailleurs, leurs diplômés occupent les secteurs clefs : politiques, scientifiques ou économiques.

3 - Depuis une quarantaine d'années, plus de 200 universités et des centaines de centres de recherche étatiques ont vu le jour partout dans le monde arabe et ils disposent d'énormes fonds ; cependant leur rendement reste insignifiant, eu égard à la lenteur de leur structure administrative et à l'absence d'une politique de

complication du système administratif et le choix des administrateurs des institutions qui ne répondent pas toujours aux conditions d'aptitude, de rajeunissement et de compétence en matière scientifique et administrative, mais aux affinités personnelles et politiques, ce qui a engendré le gaspillage d'énergie et le déphasage avec le mouvement scientifique international ; de ce fait, les chercheurs et leurs institutions ne sont pas branchés sur les créneaux d'informations nouvelles et leurs contributions scientifiques sont ou ignorées.

4 - Les publications des recherches scientifiques, en diverses langues, n'occupent pas encore une place de choix, alors que des centaines d'études et d'ouvrages paraissent annuellement en Occident et aux U.S.A . Pour faire face à cette situation et remédier à ces inconvénients, il faudrait y réfléchir et savoir les objectifs que l'on vise. Les institutions de recherche étatiques nécessitent inéluctablement une stratégie à long terme dont on aurait défini les priorités de recherche afin de satisfaire aux exigences de la réussite tels que : l'autonomie et la liberté académique, les assurances nécessaires de sécurité, l'allègement des dispositions administratives et bureaucratiques, l'adoption d'un programme de recherche pour chaque établissement universitaire en octroyant les subventions nécessaires, ainsi que l'adoption de stimulants tels que les prix nationaux de recherche en sciences humaines. En outre on doit procéder au rattachement de la recherche aux exigences du développement du pays et à l'emploi des experts en créant une autorité scientifique de référence. A cet égard, nous nous méfions de l'apparition, dans le monde arabe, des sociétés commerciales disqualifiées scientifiquement et qui ont marginalisé l'université. D'autre part, nous nous attachons au choix et à la nomination des directeurs d'institutions qui bénéficient d'une compétence scientifique et administrative, de l'activité et de l'esprit d'initiative .

Quant aux banques de données en sciences humaines et sociales, seules garantes de l'avenir de la recherche dans notre pays, elles constituent un secteur très important, sans néanmoins susciter un intérêt capital. Tout ce qui a eu lieu jusqu'aujourd'hui dépend d'une vision en déphasage avec les grandes mutations que connaissent les laboratoires de recherche à l'échelle internationale. Il est indispensable aujourd'hui de créer, au sein de nos universités, des unités de recherche en sciences humaines s'occupant de notre environnement civilisationnel et politique méditerranéen et arabe, telles que l'unité de recherche sur l'Afrique, le Moyen-Orient, le Golfe Arabique, les Balkans, la Turquie, l'Asie, les deux Amériques. La création de ces espaces traduit certainement une stratégie de recherche et prouve que notre pays est susceptible d'être un trait d'union en matière de recherche à l'échelle internationale. Ce què nous regrettons fort. C'est que les anciens décideurs, doyens et recteurs de nos

LA PRIVATISATION DE LA RECHERCHE EN SCIENCES HUMAINES EN TUNISIE ET DANS LE MONDE ARABE : EXEMPLE DE LA FTERSI *

Je voudrais poser un certain nombre de questions relatives à la recherche en sciences humaines en Tunisie et dans le Monde Arabe, eu égard à l'importance de la recherche scientifique comme champ de concurrence voire de conflit et lieu d'investissement de longue durée, domaine qui bénéficie auprès des pays développés d'une attention particulière, car tout vrai développement est lié incontestablement à l'essor des établissements et institutions de recherche en sciences humaines. Les responsables en Tunisie ont adopté le principe de la privatisation, étudiée et responsable. C'est pourquoi il faut tout au moins les accréditer et les aider pour faire face aux innombrables inconvénients qui ont entravé l'essor de la recherche scientifique dans notre pays et que nous résumons ainsi:

1 - Depuis l'indépendance, la recherche scientifique s'est trop individualisée et l'a emporté sur le travail collectif. Ceci nous a privés de la vision globale et de l'emploi de diverses compétences dans le traitement des problèmes posés. Cependant, les laboratoires scientifiques aux Etats Unis de nos jours, procèdent en grande partie au travail d'équipe et emploient un grand nombre de spécialistes, bénéficiant d'énormes crédits. Nous craignons que la maîtrise des destinées de notre société ne nous échappe dans les deux prochaines décennies et que, pour l'avenir, nous ne dépendions des laboratoires occidentaux et américains. En effet, la création et la multiplication de centres et d'unités de recherches et l'emploi de spécialistes en sciences humaines sont les exigences futures de nos sociétés et de nos responsables .

2 - Nous constatons qu'il n'y a pas eu auparavant une politique de recherche à long terme, ni une stratégie aux objectifs précis et encadrés d'où l'ambiguïté, l'improvisation et les décisions contradictoires qui favorisaient les résolutions partielles et occasionnelles caractérisées par un certain dysfonctionnement .

3 - Le processus de recherche scientifique a rencontré plusieurs contraintes parmi lesquelles les méfaits de la bureaucratie, la

* Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI).

compréhension des mutations à l'échelle mondiale ainsi que le recours à leur spécificité dans le processus du développement, alors que peu d'Etats dans le monde arabe, en quarante années d'indépendance politique, ont réalisé de vrai développement dans les domaines économiques, scientifiques et politiques ; aucun pays arabe ne figure parmi les pays développés et sert ainsi de modèle dans le monde.

C'est pourquoi nous plaidons pour l'adoption d'une nouvelle politique de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales qui ferait appel aux universitaires et aux chercheurs reconnus par la régularité de leur production scientifique et leur mise au diapason des évolutions que connaît la recherche à l'échelle internationale ; 99 % des universitaires du Monde arabe sont totalement marginalisés ; ils souhaitent pourtant participer au processus du développement de par les recherches qu'ils mènent avec constance et sincérité. D'ailleurs, notre pays et le monde arabe n'auront d'avenir que si les universitaires dynamiques et aptes assument leur rôle dans le processus du développement. Nous appelons aussi à un dialogue ouvert entre les responsables et les universitaires au sujet de la recherche scientifique en sciences humaines.

La publication des actes du IIe Congrès International de la Recherche scientifique, communications originales et débats, contribue à en faire une référence indispensable quant à la recherche scientifique arabe, turque et internationale et ce à l'instar de l'ouvrage qui a réuni les actes du premier congrès et qui a pu attirer une attention particulière de la part des spécialistes .

scientifique digne de foi, est impérativement universelle avec la participation de tous, sans exception aucune ni orgueil fallacieux.

Nombreuses sont les rencontres et les réunions qui se tiennent depuis trois décennies ici et là et qui portent sur la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans les pays arabes et en Turquie ; nombreux sont aussi les ouvrages et les rapports qui garnissent les rayons des bibliothèques universitaires et les armoires des bureaux des directeurs et surtout des ministres et des responsables de la recherche scientifique, sans être vraiment de grande utilité ; nombreuses sont aussi les rencontres à slogans qui engloutissent d'énormes budgets et emploient des dizaines de fonctionnaires sans pour autant être planifiées ni avoir de priorités ou une stratégie effective visant à servir le développement ; en revanche rares sont les réunions et les congrès dont les actes parviennent aux utilisateurs et aux intéressés à la recherche scientifique, la preuve en est le manque d'ouvrages référentiels sur ce sujet dans les pays arabes.

Nous avons donc le grand plaisir aujourd'hui de présenter aux utilisateurs les actes du IIe Congrès International de la Recherche Scientifique sur la Méthodologie occidentale d'étude des pays arabes et de la Turquie, et ce dans le temps record de six mois. Par ailleurs, nous ne nous contentons pas de publier les communications présentées au congrès mais aussi tous les débats qui donnent à ces actes un aspect dynamique que les lecteurs apprécient énormément.

Nous nous sommes engagés depuis deux décennies à publier les travaux des congrès que nous organisons en dépit de leur intensité, de leur régularité et de leur diversité parce que, et nous le disons encore une fois, la recherche scientifique en sciences humaines et sociales constitue un pilier du développement national. Sans une nouvelle stratégie ayant recours aux jeunes universitaires dynamiques, on ne pourra pas sortir de cette situation chaotique à l'origine de laquelle sont des bureaucrates scientifiquement inaptes.

En dépit de nos efforts sincères et constants afin de convaincre les responsables de la recherche scientifique de la situation alarmante, nous en arrivons même à redouter que le monde arabe ne rate son avenir si les conditions administratives actuelles et la mentalité fermée au dialogue réel persistent.

Les pays d'Asie tels que la Corée du Sud, Singapour, la Malaisie et Taïwan ont pu rejoindre le club des nations industrialisées en une quinzaine d'années, grâce à l'intérêt particulier qu'ils portent à la dynamique de la recherche scientifique dans tous les domaines -et pas seulement sur le plan marketing, marché ou industrie- moyennant une planification intelligente et la

POUR UNE NOUVELLE STRATEGIE DU RÔLE DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE DANS LE DEVELOPPEMENT EN TUNISIE ET DANS LE MONDE ARABE

Depuis quelques années nous plaidons, à travers nos tribunes et nos divers congrès, pour l'intérêt de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales et pour l'adoption d'une stratégie et d'une planification rigoureuses tendant à promouvoir la recherche. Cependant nos appels restent sans écho et nos nombreuses rencontres avec les responsables administratifs tunisiens dans le domaine, s'avèrent vaines en dépit de la création d'un Secrétariat d'Etat chargé de la recherche scientifique dans notre pays. C'est dans ce cadre que nous avons engagé l'année dernière une nouvelle série de congrès scientifiques ayant pour thème les diverses poblématiques de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales et dont le premier sur le **Rôle des Institutions de recherche en Sciences humaines et sociales dans les pays arabes et en Turquie,**a eu un grand écho dans les milieux scientifiques arabes et internationaux, eu égard à l'analyse sincère et objective des problèmes et des obstacles qui entravent depuis quarante années d'indépendance politique des pays arabes, la productivité de la recherche scientifique. Les études présentées, riches en analyses, statistiques et approches, reflètent l'intérêt porté au traitement et à la discussion d'un tel sujet, d'autant plus qu'elles intéressent trois mondes, fort éloignés apparemment, mais très liés par la géographie et l'histoire à savoir : les pays arabes, la Turquie et l'Europe.

Quant à ce deuxième congrès international dont nous publions ici les actes et les débats, il traite une problématique passionnante qui porte sur la **Méthodologie occidentale d'étude des pays arabes et de la Turquie,** et qui touche au fond du problème en l'occurrence les problématiques réelles relatives à la méthodologie occidentale et ce à travers des approches multidisciplinaires avec la participation pour la première fois de chercheurs de différentes spécialités en sciences humaines et sociales : histoire, sociologie, psychologie, anthropologie, linguistique, archéologie, sciences économiques, sciences de l'information, bibliométrie et musicologie.

Les participants se sont mis d'accord sur la nécessité de communiquer entre eux, tout en soulignant que la méthodologie

développement des centres de recherche, essentiellement privés, qui s'intéressent aux sciences de l'homme et de la société, centres dont les analyses et les résultats de recherche sont toujours sollicités et hautement appréciés par les décideurs politiques, économiques et même militaires. C'est ainsi que nous réclamons haut et très fort aux autorités politiques concernées, l'urgente nécessité pour la Tunisie et les pays arabes, de légiférer la création de centres et fondations de recherche privés, qui seuls peuvent garantir et obtenir des résultats concluants et dignes de foi, car la terrible mondialisation qui gagne du terrain chaque jour, va nous écraser indiscutablement et nous recoloniser par d'autres méthodes, plus subtiles cette fois, mais terriblement dangereuses pour l'avenir si nous ne prenons pas au sérieux ce dossier ; l'absence de lois appropriées pour créer des centres et fondations privés, sera une lourde responsabilité de la société civile et surtout des responsables politiques qui malgré notre insistance, nos lettres, nos sollicitations refusent de nous écouter ou d'entendre parler et d'évoquer ce dossier ; je les invite à travers cet ouvrage à écouter notre propre témoignage livré avec foi et conviction ; si cet appel était écouté, j'en serais le plus heureux ; sinon, nous ne serons jamais découragé et nous continons notre combat intellectuel pour défendre le principe de la création des centres et fondations de recherche privés, qui peuvent apporter un réel et palpable progrès au développement de la connaissance dans nos pays et sur le plan international. L'exemple des réalisations de notre Fondation qui, malgré son énorme travail de recherche, n'a pas bénéficié d'un concours financier de la part de trois Ministères tunisiens concernés par ce dossier, ne méritent-il pas une profonde réflexion ?

Le dernier décret promulgué dans le Journal Officiel Tunisien N° 469-99 du 1 Mars 1999, peut-il être considéré comme le précurseur d'un changement radical vis-à-vis de la conception même de la recherche privée qui reste, nous en sommes convaincus, une alternative possible et valable pour l'avenir ; travaillons ensemble pour promouvoir les fondations de recherche privées et leur doter de statuts appropriés ; c'est la mission qui incombe à tous : chercheurs, intellectuels et responsables politiques en Tunisie et dans le monde arabe.

Zaghouan 20 /09/ 1999 Abdeljelil TEMIMI

arabe" ; nous y avons présenté l'expérience de notre Fondation privée dans le domaine des recherches et publications. Cette expérience est digne d'être étudiée.

Dans *la deuxième étude,* nous avons évoqué la question de l'absence de projets scientifiques interarabes et parallèlement, nous avons présenté les résultats d'une enquête que nous avons menée dans le milieu universitaire tunisien.

Dans *la troisième étude,* nous avons fait le bilan de la coopération scientifique universitaire inter-arabe depuis une quarantaine d'années.

La quatrième étude a pour titre : "Qui est responsable de la crise de la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe ?". Ce sont d'après notre analyse les décideurs politiques, les universitaires silencieux et les cerveaux qui ont pris la fuite. Tous sont responsables de cette crise aiguë.

Dans *la cinquième étude* intitulée "Dynamique de gestion et liberté d'expression à l'Université de Tunis", nous avons évoqué notre expérience personnelle à la fois comme professeur à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis et directeur de l'Institut Supérieur de Documentation (ISD).

La sixième et dernière étude est intitulée : "Pour un nouvel ordre de partenariat scientifique euro-arabe", nous y retraçons le bilan de ce partenariat et proposons de nouveaux axes et problématiques susceptibles de promouvoir les relations scientifiques entre les deux rives de la Méditerranée.

Il en résulte que dans le monde arabe, la recherche scientifique est toujours reléguée au second plan ; un taux de moins de 1% seulement des budgets publics lui est réservé, ce qui n'équivaut même pas au budget des équipes sportives ou même le coût d'une grande manifestation sportive dans les riches pays arabes ou a l'étranger. C'est bien là l'un des indices de la crise majeure de la recherche scientifique en général et des sciences humaines et sociales en particulier en Tunisie et dans les pays arabes.

En revanche et parallèlement au développement des sciences techniques et pratiques, les sciences humaines et sociales occupent aux U.S.A. et tout récemment en Occident, une place de choix dans les stratégies d'avenir; la preuve en est la floraison et le

L'ALTERNATIVE DE LA RECHERCHE PRIVEE

Nous le disons d'emblée avec conviction et documents à l'appui, que les institutions de recherches étatiques en sciences humaines et sociales, depuis notre indépendance en Tunisie et dans les pays arabes, ont fait faillite et n'ont pas rempli la mission qui leur a été confiée ; ainsi les origines de la crise sont multiples et gravement ancrées dans nos comportements, nos mentalités et nos systèmes de valeur faussement défendus par ces mêmes responsables qui ont fait perdre et ont sacrifié durant les trois dernières décennies , toute une génération de chercheurs, sans évoquer ici les sommes considérables dépensées sans aucune utilité pour participer à un véritable développement de la recherche en sciences humaines et sociales dans nos pays.

Pour étudier les dimensions de cette crise, faut-il réclamer, sans trop tarder encore, le bilan des institutions de recherches concernées et l'évaluation de la production et de la productivité des chercheurs ainsi que l'étude critique des méthodologies utilisées ; c'est dans ce cadre que notre Fondation a pris au printemps 1995 l'initiative d'une série de congrès internationaux sur la recherche scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabe et en Turquie.

Après cinq ans de travail et de partenariat avec une large pléiade de chercheurs arabes et internationaux qui ont animé les cinq congrès tenus régulièrement au sein de notre Fondation, une première ébauche d'un bilan s'est dessinée à travers l'ensemble des travaux présentés. C'est dans ce cadre que nous procédons aujourd'hui à la publication de mes cinq études publiées auparavant dans les actes de cette série de congrès, qui reflètent néanmoins notre propre point de vue, voire notre témoignage, notre expérience et analyse de la situation ; les voici par ordre de leur date de publication :

La première : "Pour la privatisation de la recherche en sciences humaines en Tunisie et dans le monde

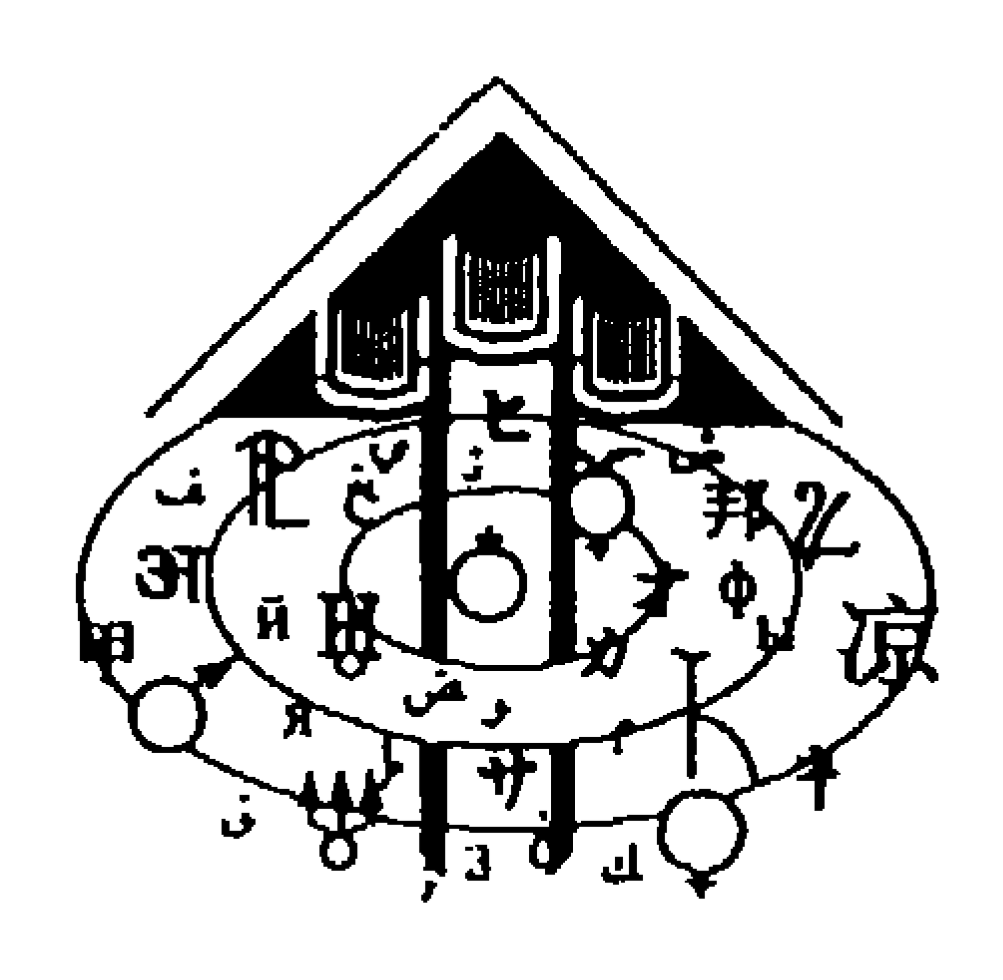
TABLE DES MATIÈRES

Pages

1 - Partie française

2 - Partie arabe

Série 4 : Recherche Scientifique (5)



Prof. Emérite Abdeljelil TEMIMI

CRISE DE LA RECHERCHE EN SCIENCES HUMAINES EN TUNISIE & DANS LES PAYS ARABES

Publications de la :

Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information

Zaghouan, Octobre 1999

Série 4 : Recherche Scientifique (5)

Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI)

- La composition de cet ouvrage a été réalisée sur l'Unité Informatique Apple Macintosh de la FTERSI ; un tirage limité à deux cents exemplaires (200) numérotés, a été réalisé à l'Imprimerie Papyrus à Nabeul en Octobre, 1999.

- Pour toute information, s'adresser à la :

- **FTERSI** : BP 50, Zaghouan (1118) - Tunisie.

Tél à partir de Tunisie : 02 676 446 ou 02 680 110

de l'étranger : 216 2 676 446 ou 216 2 680 110

Fax à partir de Tunisie : 02 676 710 de l'étranger : 216 2 676 710

E. Mail: temimi.fond@gnet.tn

Internet :http://www.rcfcr.org/fondationtemimi

ISBN 9973-719-90-5

FTERSI Library Cataloguing Data

Temimi, Abeljelil

Crise de la Recherche en Sciences Humaines en Tunisie et dans les Pays Arabes / Abdeljelil Temimi. - Zaghouan : Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information, Octobre 1999.

196p ; 24 cm. - (Série 4 : Recherche Scientifique ; 5).

ISBN 9973-719-90-5

1. La Rehcerhce Scientifque en Sciences Humaines et Sociales. 2. Tunisie et Pays Arabes.

I. Titre. II. (Série).

CRISE DE LA RECHERCHE EN SCIENCES HUMAINES EN TUNISIE & DANS LES PAYS ARABES

Publications

de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI)

Directeur-Fondateur
Abdeljelil TEMIMI
Prof. Emérite de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de l'Université de Tunis I

Des objectifs de la FTERSI :

- La création d'un centre d'information d'histoire ottomane, morisco-andalouse, de documentation et d'une banque de données bibliographiques relatives à ces sujets, et ce grâce à un fonds personnel du Prof. A. Temimi qui porte sur plus de dix huit mille titres ;

- L'exécution d'études et de recherches sur l'histoire et l'archéologie ottomanes, la moriscologie, l'histoire contemporaine, la documentation, ainsi que le processus de la recherche scientifique et publication de tous les actes des symposiums organisés par la FTERSI. C'est ainsi que nos titres ont dépassé les 90 (voir la dernière liste des publications pp. 87-92).

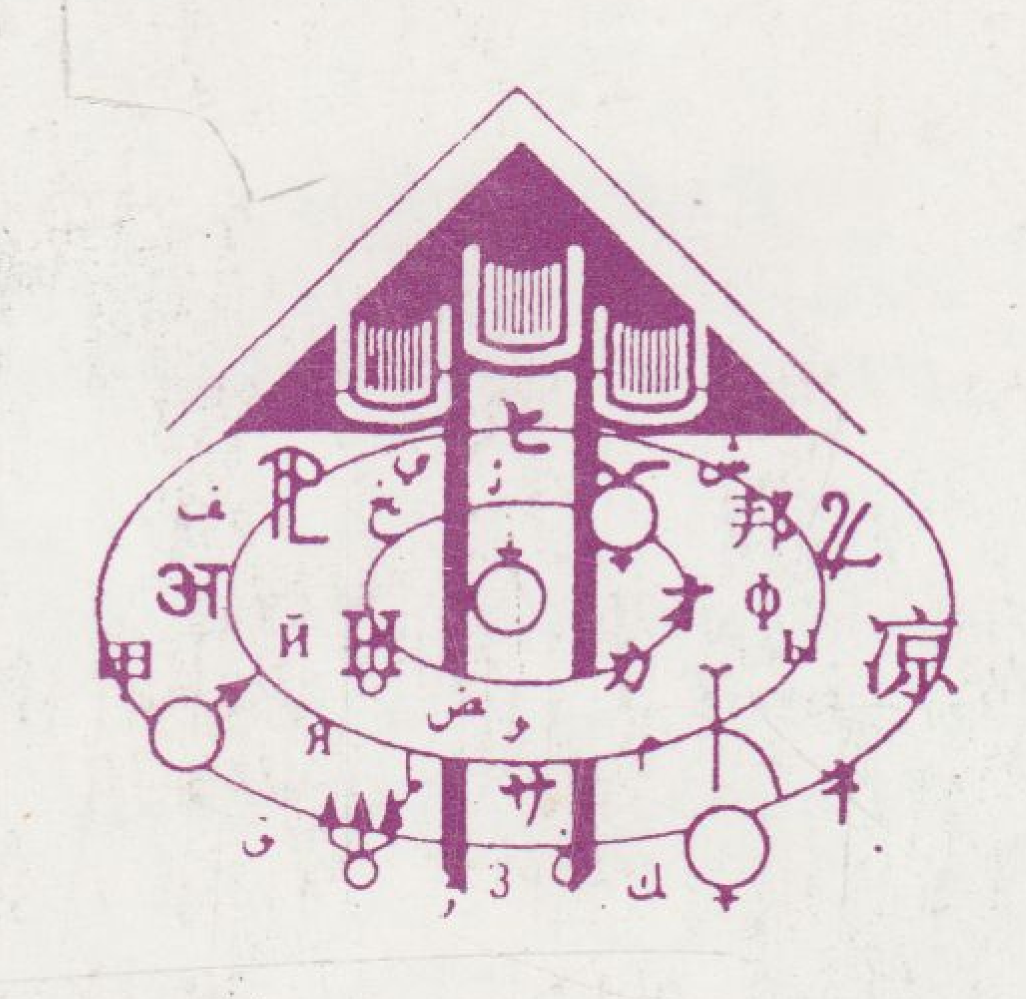
- La consolidation des liens de collaboration scientifique entre les chercheurs arabes, turcs, français, espagnols, américains et avec tous les autres spécialistes internationaux.

- La FTERSI met à la disposition des chercheurs internationaux vingt-quatre appartements pour leur séjour.

- La FTERSI veille à la publication de trois revues académiques :

Revue d'Histoire Maghrébine, (RHM), depuis 1974 et dont ses numéros 93-96 vont paraître en Mai 1999, l'**Arab Historical Review for Ottoman Studies (AHROS)** dont les nos 19 et 20 viennent de paraître en Octobre 1999, ainsi que la **Revue Arabe d'Archives, de Documentation et d'Information (RAADI)** dont les numéros 5 et 6 paraîtront au mois de Novembre 1999. La Fondation a organisé 34 congrès arabes et internationaux auxquels ont pris part d'éminents spécialistes intéressés aux études morisques, à l'histoire des provinces arabes à l'époque ottomane, aux domaines de la Documentation, Information et Recherche Scientifique, l'archéologie ottomane, l'histoire contemporaine du monde arabe et de la Turquie, c'est ainsi que la Fondation est devenue désormais le premier laboratoire scientifique en sciences humaines et sociales dans le monde arabo-musulman.

Série 4 : Recherche Scientifique (5)



Prof. Emérite Abdeljelil TEMIMI

CRISE DE LA RECHERCHE EN SCIENCES HUMAINES EN TUNISIE & DANS LES PAYS ARABES



Pu s de la :
Fo nimi pour la Recherche Scientifique et l'Information
Zaghouan, Octobre 1999